قاسيون

العدد 488
السبت 5 شباط 2011
16 صفحة ـ الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (21.509.085) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

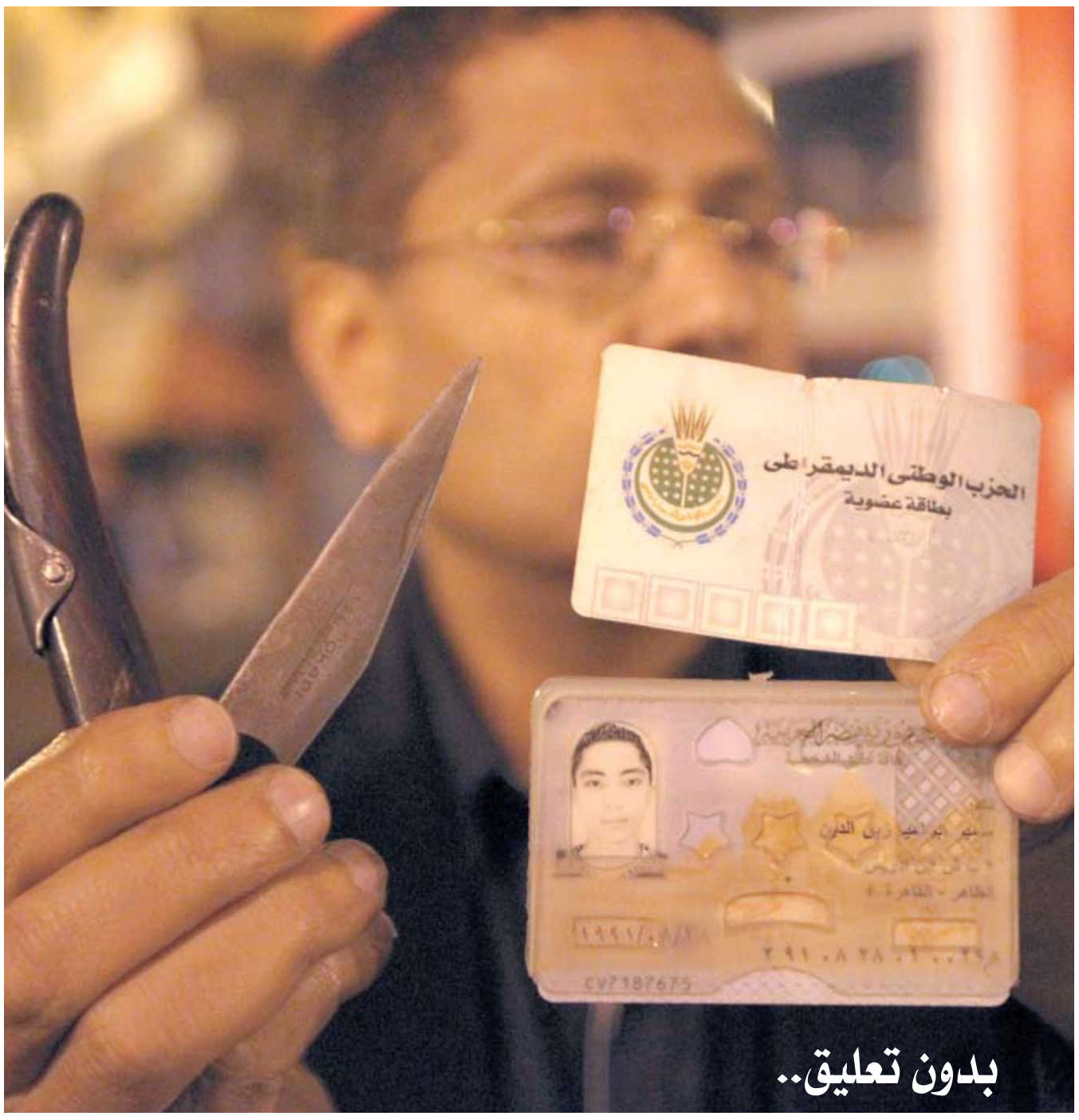

بدون تعليق..

الافتتاحية

ساحات مصر.. والتأثير العالمي!

◄ علاء عرفات

عند كتابة هذه السطور كانت انتفاضة الشارع المصري قد دخلت مرحلة جديدة في تطورها، فبعد المظاهرات المليونية بساعات، بدأت قوى النظام بشن هجوم معاكس على الأرض لقمع المتظاهرين ومحاولة إغراق الانتفاضة بدمائها على يد زبانيتها وبلطجيتها (المدنيين)، في محاولة لتصوير أن ما أفضت إليه الانتفاضة (المستغلة من قبل قوى سياسية) هو الانقسام في صفوف الشعب المصري، وأن هناك خطر صدام أهلي واسع وفوضى شاملة تغطي مصر كلها، بما يستدعي تدخل أجهزتها بما فيها الجيش للحفاظ على الهدوء والاستقرار، وبعد هذا الاستقرار يمكن أن يتم التفاوض والحوار لإيجاد تسوية ما بين النظام و(معارضته)، أي أن هذا السيناريو هو الترجمة الفعلية لكلمة الرئيس مبارك عشية المظاهرات المليونية وتصوراته عن كيفية سير الأمور ووضعها في (نصابها).

لا يخفى على أحد، وبطبيعة الحال على القوى الإمبريالية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل»، أهمية مصر ودورها، فمصر بحال خروجها من التبعية للولايات المتحدة والعدو الصهيوني، وفي ظل موازين القوى الحالية والدقيقة جداً، يمكنها أن تغير ميزان القوى ليس في منطقتنا وحدها، بل سيكون لدورها تأثير على النطاق العالمي.

وهذا ما يفسر سبب حبس العالم لأنفاسه وهو يتجه بأنظاره إلى مدن وساحات مصر، فالمعركة على الأرض العربية ليست فقط بين شعب مضطهد مقهور في مواجهة نظام الاضطهاد والتبعية والنهب والعمالة لأمريكا و«إسرائيل»، بل هو معركة عالمية بالمعنى الحرفي للكلمة، بين جميع مقهوري العالم في مواجهة لصوصه، بغض النظر عن نفاق اللصوص الإعلامي، هذا النفاق المتمثل بالدعوة (للاستماع إلى مطالب الشعب)، والذي يتردد على ألسنة أوباما ومعاونيه وحلفائه مرات عديدة يومياً، والتي لا يخرج جوهرها عن طروحات مبارك بغض النظر عن الاختلاف المتمثل بالحفاظ على مبارك أو بعض أزلامه من عدمه.

فالمطلوب أمريكياً هو الحفاظ على النظام القائم بكل ما يعنيه ذلك داخل مصر وخارجها، واستمرار نظام النهب العالمي القائم ومنع اختراقه بأي ثمن.

كما يفسر ذلك الرعب الذي يعيشه الكيان الصهيوني من التغييرات في مصر، والتي ستؤدي إلى تعزيز القوى المعادية له، بحيث تشق فكرة إمكانية واقتراب زوال الكيان الصهيوني طريقها أكثر فأكثر.

ولعل ما يميز انتفاضة الشعب المصري ومنذ الأيام الأولى، تطورها السريع وشمولها جميع المحافظات والمدن المصرية، وانضمام أوساط واسعة من الشعب المصري لصفوفها، من الطلبة إلى العاملين بأجر إلى المثقفين والفنانين وحتى الأزهريين، ما أربك النظام وجعله يترنح، وبدأ بعض رجالاته بالفرار مع عائلاتهم وأموالهم المنهوبة إلى خارج مصر، ولاحت إمكانية سقوطه واضحة.

وبدا أن المتظاهرين يطبقون تكتيكات راقية ببراعة في تحقيق تطوير الانتفاضة السريع على الأرض.

إن تطبيق قوانين الانتفاضة، أي تحقيق تقدم وانتصارات مادية ومعنوية كل لحظة وكل يوم، ووضع الانتفاضة في حالة هجوم وتقدم عند تراجع الخصم كفيل بتحقيق الانتصار.

قد يكون من النعم على الشعب المصري ضعف قواه السياسية التقليدية والتي لا ترتقي برامجها وأدواتها وأساليبها إلى أبعد من محاولات تجميل نظام النهب والتبعية المصري، هذا الضعف الذي يبرز خصوصاً خلال مجريات الانتفاضة. فقد تبين أن هذه القوى لا وزن لها ولا سمعة عند الشعب المصري، وهي في نهاية المطاف بسلوكها ونشاطها وميلها للمساومة تسعى لإدخال الانتفاضة في دهاليز شرعية ودستورية وقانونية النظام المطلوب إسقاطه، والحقيقة أن هذه القوى ستسقط معه بما يؤدي لنشوء فضاء سياسي جديد مطبوع بانتفاضة الشعب المصري.

إن انتفاضة الشعب المصري، وبغض النظر عن النتائج الآنية لها، قد فتحت الباب واسعاً أمام تغيرات واسعة وعميقة في مصر، وفي ميزان القوى على النطاق العالمي، وهذه التغيرات ستكون بلا رجعة، فهي ناتجة عن وصول المشروع الإمبريالي الليبرالي الجديد إلى نهايته ودخوله أزمة لا مخرج منها، وهذه الأزمة تعمل كمولد لا يتوقف للتناقضات التي تؤدي للانفجارات والانتفاضات، ولسوف تشعل العالم بأسره.

■■

«الغضب» الباهت..

بقلم: رئيس التحرير

تفرض الضرورة القصوى على القوى الممانعة للمشروع الأمريكي – الصهيوني في المنطقة، التبصر في أسباب ومقدمات وظروف اشتعال الغضب الشعبي العارم في أكثر من بقعة على امتداد الأرض العربية، وتزايد مؤشرات قرب انتقاله إلى بقاع أخرى على المدى القصير.

وتزداد أهمية هذا التبصر مع تتالي الدعوات المراهقة أو المشبوهة أو المخطط لها بدقة، التي تنطلق بصورة متتابعة على الفضاء الإلكتروني، محددة أياماً لـ«الغضب»، لتسير بالتوازي مع المحاولات الإمبريالية والصهيونية غير المنقطعة العاملة في الفضاء الواقعي لإحداث بلبلة و«فوضى خلاقة» في صفوف هذه القوى وداخل دولها وبين أبنائها.

ليست مصادفة، أن الانتفاضات المندلعة حتى الآن، أو التي توشك على الاندلاع، يطبعها كلها دون استثناء أنها تركّزت في الدول التي قبلت أنظمتها أن تكون تابعاً ذليلاً لإرادة الإمبريالية عموماً، والأمريكية – الصهيونية خصوصاً، سواء من حيث تفريطها بالسيادة الوطنية والكرامة الوطنية واعترافها العلني أو المبطن بـ«إسرائيل»، والتعاون أو حتى التحالف معها وقمع شعوبها وتجاهل إرادة أبنائها، أو من حيث اتباعها سياسات اقتصادية – اجتماعية نيوليبرالية إذعاناً لمشيئة المنظمات والصناديق الدولية التي تهيمن عليها الرأسمالية العالمية، فأفقرت شعوبها لدرجة الإملاق، وكرّست البطالة والعدم والتهميش وسوء توزيع الدخل، ومركزت الثروة لدى شريحة صغيرة، فاسدة وناهبة ومتنفذة تدور في فلك الأنظمة وتلعب دور العميل المزدوج بينها وبين الغرب المهيمن.. وبالتالي، وانطلاقاً من هذه الحقيقة ذات الشقين، السياسي/الوطني، والاقتصادي-الاجتماعي، على كل من يرى في نفسه ومواقفه ورسالته عدواً للإمبريالية والصهيونية، أن ينتبه لما تنتهجه حكوماته اقتصادياً واجتماعياً..أن يرى إلى أي مدى يخدم الجانبُ الاقتصادي الجانبَ الوطني، ويخدم الوطنيُ الاقتصاديَ.. أن يتمعن في حال حاملي صموده وممانعته، ماذا يأكلون ويشربون ويلبسون؟ كيف حال عملهم وتعليمهم وصحتهم وخدماتهم وحقوقهم المختلفة؟ ما هي مشكلاتهم وطموحاتهم؟ وأين أصواتهم؟ وكيف تعاملهم الجهات التنفيذية الاقتصادية والخدمية والرقابية؟ وهل صمتهم هو مؤشر على قبولهم ما يجري على مستوى معيشتهم أم تقف وراءه أسباب أخرى يصعب عليهم البوح بها لتعذّر ذلك وارتفاع فاتورته ومغبّاته إنسانياً؟؟ وهل استمرار كل ذلك سيدعم القضية الوطنية والمواقف الوطنية، أم سيجعلها أقل قوة ونقاءً وتماسكاً وجذرية؟؟.

من يدعو الآن لأيام «غضب» في مواعيد محددة، يعرف أن ثمة طرقاً وعرة بين الموقف الوطني ومقوماته الحقيقية، لذلك لا يحدد «الغضب» على من، وبأي اتجاه، ولماذا، وكيف.. مغذياً بالوقت نفسه، وفاسحاً المجال على اتساعه للمناكفات الفئوية وشخصنة القضايا والشحن الطائفي والمذهبي، وفرز الناس على أساس موالاة كاذبة فارغة ممالئة وفئوية، ومعارضة تشبهها إلى درجة التطابق، وتزكية التشاتم، والتخندق على أساس مناطقي أو انتهازي أو انفعالي.. مما يبرّئ العدو تبرئة كاملة ويبعده عن مرمى النيران، ويضلل البوصلة عن العدو الطبقي بشكل كلي، ويضع الوحدة الوطنية برسم ثنائية وهمية لئيمة «مع» أو «ضد»..

ومما لاشك فيه أن القوى التي طبّلت وزمّرت لليبرالية الاقتصادية قبل أن تنجح في إعتمادها داخل بلدان تتناقض جوهرياً، منطقاً وموقفاً، معها، هي التي تنهب وتنشر الفساد وتعيق أي توزيع عادل للدخل، وتكرس الفوالق الاجتماعية الحقيقية/الطبقية، والوهمية/الفئوية، ولا يهمها على الإطلاق إن استمر منطق الممانعة والمقاومة والمواجهة مع الإمبريالية والصهيونية بالصمود والتجذر، أو فشل وانهار، لأنها في كل الأحوال تحقق مصالحها وتراكم ثرواتها، ولكن الخطير في تكوينها وبنيتها أنها إذا ما أوعز إليها أن تنقض على الخيار الوطني فإنها ستتصاع لأوامر آمرها الخارجي دون أن يرف لها جفن أو يندى لها جبين، فوطنها الذي لن تخونه أبداً هو جيوبها وأرصدتها.. كما أنها إذا ما حصل أي اضطراب فستجمع حقائبها وأموالها وتمضي إلى أماكن أكثر هدوءً واستقراراً، وفي الحالتين لن يخسر إلا الممانعون والمقاومون سواء كانوا حكاماً أو محكومين..

إن التزمير والتطبيل في الشوارع ووسائل الإعلام لن ينفع اليوم.. ما ينفع فقط هو الارتقاء عملياً لمستوى التحديات..

mjihad@kassioun.org

بصراحة

تخوفات مشروعة لعمال القطاع الخاص

◄ عادل ياسين

قانون العمل الجديد رقم /١٧/ أكثر القوانين التي ثار حولها جدل ونقاش بين وجهتي نظر، واحدة متوافقة معه باعتباره قانوناً عصرياً يستجيب للتطورات الاقتصادية الجارية في البلد، ويحقق رغبات المستثمرين وأرباب العمل ويشجعهم على الاستثمار، ووجهة النظر الأخرى ترى في القانون أخلالاً كبيراً بحقوق ومصالح العمال في القطاع الخاص، ويمكّن أرباب العمل من فرض شروطهم على العامل منذ بدء التعيين حتى التسريح التعسفي، الذي قد يلجأ إليه أرباب العمل، لذا لابد من تعديله، وهذا أضعف الإيمان، وذلك بإسقاط البنود والمواد التي تطلق يد أرباب العمل في التسريح وفرض الشروط غير الإنسانية على العمال.

أما العمال في القطاع الخاص وهم أصحاب الشأن المعنيين كلياً عن تقرير مصيرهم، فقد جاءت مداخلاتهم على العكس من موقف العديدين من قيادات الحركة النقابية الحاضرين للمؤتمرات النقابية، فقد بينوا فيها ما يتعرضون له من استلاب لحقوقهم فهم محرومون من زيادة الأجور وتعويض التدفئة والرعاية الصحية والإجازات والعطل الرسمية والتسجيل في التأمينات الاجتماعية.

إن نسبة تواجد عمال القطاع الخاص في المؤتمرات النقابية متوافقة مع نسبتهم العددية في التنظيم النقابي، فمثلاً في مؤتمر نقابة عمال النسيج كانت هناك مداخلة واحدة لعمال القطاع الخاص، مع العلم أن قطاع النسيج يضم عشرات المعامل والورش العاملة في هذا الميدان، وأيضاً مؤتمر نقابة عمال البناء قُدِّمت فيه ما يقارب الأربع مداخلات لعمال القطاع الخاص، مع العلم أن العدد الأكبر للعاملين في مهنة البناء هم في القطاع الخاص ضمن ورش صغيرة وفي الشركات الإنشائية الكبيرة الخاصة.

إن هذا الخلل التمثيلي يعكس نفسه بشكل واضح على تركيبة المكاتب والهيئات النقابية العليا، بحيث تظهر الحركة النقابية وكأنها تمثل طرفاً واحداً من الطبقة العاملة السورية وهو القطاع العام فقط، ولهذا الموضوع أسباب كثيرة جعلت الحركة النقابية أن تتخذ هذا الموضع، مع أن أدبيات الحركة النقابية تنص في معظمها على ضرورة وأهمية تطوير العمل وجذب عمال القطاع الخاص إلى المظلة النقابية، ولكن النصوص شيء والواقع شيء آخر.

لقد تُرك عمال القطاع الخاص وحيدين يواجهون عواقب قانون العمل الجديد الذي مضى على صدوره ما يقارب العام، والحركة النقابية مازالت مصرة على موقفها من القانون وضرورة تطبيقه، مع أن هناك أراء أخرى لكوادر نقابية حول هذا القانون تقول بوجود تناقضات كبيرة في مواده، تعطي أرباب العمل فرصة التملص من حقوق العمال، وتعطيهم القدرة على تقرير ما يجدونه مناسباً لتثبيت شروطهم من خلال عقود العمل التي صيغت بعناية شديدة، وبموافقة وتصديق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وفقاً للمبدأ الأساسي الذي تم إقراره وهو (العقد شريعة المتعاقدين)، هذا المبدأ الذي يحدد كل الشروط اللازمة لإخضاع العمال لإرادة أرباب العمل، حيث يوافق العمال على ما يأتي بهذه العقود، لأنهم لا يملكون خياراً آخر غير الموافقة.

إن ردود أفعال العمال في القطاع الخاص على مواد القانون مازالت في بدايتها، ولكن تخوفاتهم المشروعة على حقوقهم ومكاسبهم واضحة للعيان، وأهمها حقهم بالعمل الذي تهدده المادة /٦٥/ من قانون العمل الجديد، وتلك التخوفات كانت واضحة في المداخلات التي ألقيت في المؤتمرات.

والسؤال الهام ما هو رد القيادات النقابية على تخوفات عمال القطاع الخاص في المؤتمرات النقابية؟ جاءت ردودهم موحدة في جميع المحافظات التي عُقدت فيها المؤتمرات، حيث تؤكد على أهمية هذا القانون باعتباره قانوناً متوازناً يحقق مصالح أرباب العمل والعمال على حد سواء، وفيه الكثير من الامتيازات التي قام الاتحاد العام بنشرها في كتيب وزّعه على الاتحادات النقابية، لذا لابد من تطبيقه والعمل وفقاً لنصوصه، وإن مسؤولية الحركة النقابية الآن تتحدد بجعل وزارة العمل تراقب تطبيق القانون، وذلك بالقيام بجولات تفتيشية على المعامل والورش الخاضعة له.

ولكن هل تستطيع وزارة العمل، وهي وزارة منحازة لجانب أرباب العمل منذ أن كان القانون مشروعاً حتى صدوره، أن تسهر على تطبيقه وتحصيل حقوق العمال وتثبيت مكاسبهم؟!

إن الوقائع تشير بشكل جلي وواضح إلى عدم قدرة هذه الوزارة (العتيدة) على القيام بمهامها المنوطة بها، وهي لم تقم بها في السابق حتى تستطيع القيام بها الآن، خاصة أن أرباب العمل والمستثمرين يمتلكون من الحصانة ما يجعلهم المقررين في تطبيق هذا القانون أم عدمه.

إن عمال القطاع الخاص في النهاية هم من سيقررون الدفاع عن مصالحهم وحمايتها، وسيجدون الأشكال والأدوات التي تمكنهم من ذلك، وفي مقدمتها حقهم بالإضراب السلمي والمطلبي، وإن الموقف المنحاز لهذا القانون لن يكون إلا في صف أرباب العمل، وسيضعف وحدة الطبقة العاملة، وهذا هو الهدف الذي تسعى إليها قوى السوق وحلفاؤهم..

■■

المؤتمرات النقابية في دمشق: الدفاع عن القطاع العام

تثبيت العمال المؤقتين مطلب أساسي

● غسان منصور رئيس نقابة عمال البناء والأخشاب:

إن المتتبع لواقع قطاعنا العام الإنشائي منذ سنوات وإلى الآن يرى فيه انتقالاً تدريجياً نحو الأفضل، فالتأخر الدائم في تسديد الرواتب لعدة أشهر، والذي كان يحصل سابقاً لم يعد موجوداً، فمعظم الشركات تسدد رواتب عمالها في أوقاتها تقريباً، باستثناء الشركة العامة للمشاريع المائية /فرع دمشق/ التي ماتزال تتأخر في تسديد رواتب عمالها لأسباب أهمها قلة جبهات العمل.

بالنسبة لتثبيت العمال المؤقتين، فقد تم رفع أسماء حوالي /٤٠٠٠/ عامل من الفئتين الرابعة والخامسة من أجل التثبيت بانتظار تأشيرة أضابيرهم من الجهاز المركزي للرقابة المالية ، لأن تثبيت العمال هو من أولويات عمل المكتب لما يوفره من استقرار نفسي ومادي ينعكس إيجاباً على إنتاجية العامل.

ورغم كل التعميمات والتصريحات إلا أن العمال المؤقتين مازالوا مؤقتين، ولم تتخذ إجراءات تسوية أوضاعهم وتثبيتهم في أعمالهم مع أن قسماً كبيراً منهم يعمل على وظائف ذات طبيعة دائمة ويتوافر الشاغر والاعتماد وتسدد أجورهم والحاجة الفعلية لهم وقد اكتسبوا خبرات خلال سنوات عملهم.

أما بخصوص عطلة يوم السبت فقد تم رفع دعوى قضائية على الشركة العامة للبناء للمطالبة بعطلة يوم السبت أو بدلاً نقدياً عنها، وماتزال الدعوى تأخذ مجراها في القضاء، وسيقوم المكتب هذا العام برفع دعاوي على الشركات الأخرى للموضوع نفسه.

وبالنسبة لقانون العمل /١٧/ لعام ٢٠١٠ وما يخص بالذات عمال البناء في القطاع الخاص، لم يلحظ واقع العمل في هذا القطاع إذ لا يستفيد عامل البناء من مكاتب التشغيل، ولا من التدريب المهني، ولا من عقود العمل الفردية والجماعية، فالعلاقة بين العمال ورب العمل في مهنة البناء ليست واضحة لأن طبيعة هذا القطاع مخالفة تماماً لما ورد في قانون العمل لأنها ذات طبيعة غير دائمة.

المداخلات قالت: الليبرالية الاقتصادية نهبت الدولة والشعب معاً

● لجنة المرأة العاملة في نقابة عمال البناء والأخشاب تحدثت:

توفير فرص العمل وتحسين ظروف بيئة العمال والتدريب المهني، إضافة إلى رفع مستويات الأجور وربطها بالأسعار وخاصة في ظل زيادة أسعار المحروقات، وعوامل الطاقة واستمرار الغلاء.

معالجة الأنظمة والقوانين التي تظلم المرأة والرجل معاً (الأحوال الشخصية)، وليس لفصل قضايا المرأة عن الرجل، كما يشاع بل هو لإلهاء شعوبنا عن الهدف الرئيسي في النضال الذي يتمثل بالتحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي للرجل والمرأة معاً.

حل أزمة السكن وتأمين مسكن شعبي ليتلاءم مع الدخل، واتخاذ كافة التدابير وأن لا يهدم سقف قبل أن يؤمن لصاحبه سقف آخر، وإعطاء علامات خاصة للسكن العمالي للعمال غير المتزوجين.

تعديل المادة /١٢٢/ من قانون التأمينات، والمساواة مع الرجل في التعامل (توريث الراتب التقاعدي).

مضاعفة مدة إجازة الأمومة، وأن تكون متساوية للأولاد الثلاثة، وإعطاء تعويض عائلي متساو، ويتناسب مع الوضع المعيشي.

> **المطلوب من الحركة النقابية أن ترتقي لمستوى التحديات الاقتصادية والاجتماعية.. وأن تأخذ على عاتقها رفع وتيرة مطالبتها بحقوق العمال دون نقصان أو تراخٍ.**
>
> **يشكل كل من انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدل البطالة وتآكل حقوق العمال والضمانات الاجتماعية تحديات أساسية يجب العمل الجدي من أجل مواجهتها بصورة مستمرة.**

التأكيد على إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة، ومكافحة عمالة الأطفال، وفرض عقوبات على الورشات التي تخالف القانون، إذ أنه لا يوجد لدى وزارة الشؤون في سورية سوى أربعة مفتشي عمل.

● فخر زيدان نقابة عمال المشاريع المائية:

القطاع الإنشائي غدا قطاعاً مترهلاً بسياسة مقصودة لا يتنشط إلا بالعمل على إيجاد جبهات عمل في الداخل والخارج. وتجديد سكراب الآليات الذي يستنزف إنتاجية هذا القطاع والعودة إلى العمل بنظام الحوافز.

الإسراع بالعمل على دخول عمالنا في قانون الضمان الصحي.

العمل على عدم تكرار تأخر الرواتب الشهرية للعمال. فكيف لنا أن نتصور عاملاً يعمل دون أن يتقاضى راتبه في آخر الشهر..!؟

الوجبة الغذائية لمن لا يأخذها، نحن في المشاريع المائية غائب عنا هذا التعويض القانوني المتواضع.

تعويض الورشة والإضافي والفائض.

معالجة قضية صندوق التكافل في محافظة (حمص).

● محمد عادل اللحام تحدث عن القطاع الخاص للبناء فقال:

يجب التخلي عن الحلول الترقيعية والمؤقتة التي لم تعد تجدي، والمطلوب حلول جذرية تؤمن حل أزمة البطالة، غلاء الأسعار، مستوى المعيشة، انخفاض مستوى الأجور، تأمين حقوق الطبقة العاملة، وخاصةً عمال القطاع الخاص، الحفاظ على القطاع العام وإصلاحه بشكل فعلي، وتخليصه من الفساد الذي أنهكته، وتنهكه أيضاً السياسات التي تريد إنهاء دورة الفعال والقيادي للاقتصاد الوطني.

أن وضع الطبقة العاملة السورية لا يحسد عليه بسبب السياسات الاقتصادية التي يلمسها القاصي والداني، وقد نبه عنها النقابيون في المؤتمرات والاجتماعات النقابية ونبهوا لخطورتها على مستقبل القطاع العام، وعلى مستوى معيشة الطبقة العاملة.

إن آثار تلك السياسات أصابت كثيراً عمال البناء في القطاع الخاص كما أصابت غيرهم وتسود بينهم البطالة، ومصيرهم متروك لتقلبات سوق العقارات التي تتحكم به مجموعة من تجار البناء، ودخلت على الخط في هذا المجال العديد من شركات البناء الخاصة التي تشغل العمال لمدة محدودة، وبأجور لا تكفي لسد الرمق، حيث لا يخضعون لأية حماية تقيهم شر إصابات العمل والبطالة.

إن العمال في القطاع الخاص يحتاجون إلى:

إيجاد صيغة قانونية تمكن عمال البناء في القطاع الخاص من اشتراك في التأمينات من خلال تحديد شرائح للأجور يجري تسديد اشتراكات العمال من خلالها، والتي ستؤدي التأمين الإعانات الدنيا التي يجب أن يتلقاها المستفيد مثل: الشيخوخة، العجز، إصابات العمل، الوفاة، البطالة، الإعانة العائلية.

الاتصال المباشر للنقابة مع العمل في مواقع العمل من أجل شرح أهمية انتسابهم للنقابة لحمايتهم من الاستغلال، وتأمين حقوقهم وذلك بتبني قضاياهم أمام القضاء.

استخدام جميع أشكال الرعاية والإعلام (صحافة) بروشورات، ملصقات، للتعريف بالعمل النقابي والمزايا النقابية في الورش وفي المشاريع التي تنفذها الشركات الإنشائية الخاص.

استحداث المزايا والمشجعات لجذب العمال، للانتساب للنقابات.

● مداخلة خالد الزركي:

إن القطاع العام الإنشائي يعد قطاعاً رائداً على صعيد مساهمته في عملية البناء والتنمية، وإن ما لاقاه من إهمال وتهميش ساهم في إضعافه، وإن المحافظة عليه والدفاع عنه هي مسؤولية الجميع لأنه ضمانة حقيقية لتعزيز مقومات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وإننا ومن خلال مؤتمرنا هذا سنستعرض السلبيات والهموم والتي أسهمت بشكل مباشر في زيادة الضغوط والأعباء على العمال وهي:

صدور تعميم الإدارة العامة والذي حدد سقف لقيمة الدواء الممنوح للعامل بمبلغ /٢٠٠٠/ ل.س سنوياً.

تم العمل على وقف الطبابة السنية مما حمل العاملين أعباء مالية كبيرة.

تعمل إدارة الشركة على المس بالحقوق المكتسبة للعمال وذلك بعدم صرف قيمة أذونات السفر كاملةً وتستثني من هذا الإجراء المدراء.

يتم حرمان كثير من العمل من الحصول على إجازاتهم الإدارية.

لقد كانت الغاية من إحداث مديريات الرقابة الداخلية لقمع مظاهر الفساد على اختلاف أشكاله، ولكنها في الوضع الراهن انحرفت عن مسارها، وأصبحت في معظم الأحيان أداة بيد الإدارة توجهها وفق غاياتها.

نطالب بإنصاف عمال شركة (قاسيون سابقاً)، وذلك بمساواتهم بمبلغ تعويض نهاية الخدمة الممنوح لهم من قبل مكتب النقابة أسوة بباقي منتسبي نقابة عمال البناء والأخشاب.

● ناصر نزال قال:

نطالب بجملة من المطالب الملحة:

معظم الشركات الإنشائية تم حرمانها من حقها بالقروض من البنوك لقدم تسديد إداراتهم الأقساط.

المطالبة بحق العمال بالحوافز وطبيعة العمل وحقهم بالإضافي، وخاصة أن عمال الشركات الإنشائية يعملون أيام السبت والعطل والأعياد.

تأمين سيارات نقل تليق بالعمل، وخاصة أن المتوفرة لا تتلاءم لتنقل البشر.

اعتماد سياسة الإهمال من أجل دفع العمال والمهندسين كل حد سواء لترك وظائفهم، وحرمان شركات القطاع العام من هذه الخبرات لتذهب إلى أماكن أخرى.

● نواف بلان أكد على إن:

مؤتمراتنا النقابية تنعقد اليوم، وقد تفاقمت الظروف الاقتصادية والاجتماعية لطبقتنا العاملة، وسائر شرائح المجتمع الفقيرة من ازدياد البطالة والفقر، وضعف القدرة الشرائية بسبب الارتفاع الجنوني للأسعار، إلى فرض ضرائب ورسوم عالية، وذلك نتيجة السياسات الاقتصادية الليبرالية التي انتهجت في اقتصاد السوق المفروضة من قبل البرجوازية الجديدة التي نهبت الدولة والشعب معا، والمرتبطة مصالحها بمصالح الشركات الاحتكارية العالمية عبر مؤسساتها المالية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، إن هذه البرجوازية تحاول الالتفاف على مكاسب الطبقة العاملة عبر تحديث قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية بما يناسب مصالحها، والتي انعكست سلباً على طبقتنا العاملة وهي تعمل بكل جد إلى إبعاد الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي، وخصخصة القطاع العام هذا القطاع الصناعي والزراعي والخدمي الذي كان يرفد الخزينة بعشرات المليارات من الليرات السورية، وكذلك من العملات الصعبة يجري تخريبه وتخسيره، إن هذه السياسات لم ولن تخدم التنمية في سورية والتي ستقود الدولة إلى إنهاك اقتصادي ومن ثم إلى إنهاك سياسي.

● جمال القادري رئيس اتحاد عمال دمشق:

دعا وزارة العمل التي اجتهدت على حد تعبيره لإصدار قانون العمل رقم ١٧ إلى العمل على إيجاد أفضل الوسائل لتطبيق أحكام هذا القانون مطالبا بالعمل لتعديله في حال استمرت الوزارة في العجز عن الالتزام بتطبيق بنوده.

وأكد رئيس اتحاد عمال دمشق أن العمالة الفائضة في شركات القطاع العام ليست ترفا بل كانت ضمن نهج التشغيل الاجتماعي الذي انتهجته الدولة خلال العقود الماضية مشددا على ضرورة المعالجة الموضوعية لواقع هذه العمالة والابتعاد عن المعالجات الانتقائية ■■

ضمانة حقيقية لتعزيز مقومات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

حل التشابكات المالية بين شركات القطاع العام

• صالح منصور رئيس النقابة عمال الغزل والنسيج:

يعاني قطاعنا منذ سنوات من مشاكل عديدة لم تلق أية بوادر لحلها من الجهات المختصة وأهم المشاكل إيقاف تعيين العمال خاصة على خطوط الإنتاج حيث هناك نقص كبير في كل الشركات، نطالب في هذا المجال بضرورة فتح باب التعيين لسد النقص الحاصل وخاصة من حملة الشهادة الثانوية والمعاهد المتوسطة، علماً أن النقص الحاصل بلغ أكثر من ٢٠٠٠ عامل خلال السنوات الخمس الماضية، كما نؤكد على ضرورة تشميل العاملين في القطاع الخاص بجميع المزايا التي تتمتع بها العاملون في القطاع العام، وخاصة السكن العمالي، زيادة الرواتب والأجور والمنح، واحتساب المعاشات التقاعدية حسب ما ورد في القانون /٧٨/ لعام ٢٠٠١ . نطالب بضرورة:

- الحد من تدفق السلع النسيجية وضرورة ضبطها .
- احتساب أسعار القطن داخلياً بسعر تشجيعي حيث اثر ارتفاع سعر القطن خلال هذا العام على تفاقم مشكلة الشركات النسيجية في القطاع العام والخاص وخروجها من المنافسة.
- إيجاد حل المخازين في كافة الشركات علماً أنه هناك انخفاضاً ملحوظاً في مخازين بعض الشركات مثل الخماسية والمغازل والشرق.
- حل التشابكات المالية بين شركات القطاع العام.
- تعديل نظام الحوافز الإنتاجية بما يتناسب مع الزيادات الحاصلة على الرواتب.
- تشجيع زراعة القطن من خلال دعم الفلاحين علماً أن إنتاج هذا العام لا يكفي السوق الداخلية وقد تراجع إنتاجنا من القطن /١٠٠.١/ مليون ومنه ألف طن إلى /٤٥٠/ طن هذا العام.
- إعادة النظر في أسعار الطاقة /فيول ـ كهرباء/ وتأمينها للشركات بالسعر المدعوم.

المداخلات طالبت
بتعزيز دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي

• شبلي أبو مغضب

نطالب بالعودة إلى تعزيز دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي أي الدفاع عن الإنتاج الوطني وعن مصالح المنتخبين وضرورة الاهتمام بالعمود الفقري للإنتاج الوطني القطاع العام أي تعزيز رأسمالية الدولة، والحفاظ على مصالح المنتجين الحقيقيين في ذلك تعزيز لصمودنا الوطني المشرف الذي يقتضي إيجاد الحلول لإنقاذ الصناعات النسيجية منها :

وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب بعيداً عن المحسوبيات والولاءات.

متابعة استبدال خطوط الإنتاج القديمة لكامل خطوط الإنتاج وأن يكون التمويل منن صندوق الدين العام دون فوائد رداً للجميل.

وضع برنامج التأهيل وتدريب القائمين على العمل بشكل مستمر وفتح باب التعيين لتعويض النقص بعمال الإنتاج.

زيادة الأجور وربطها بالأسعار ورفع الحد الأدنى للتعيين وإلغاء سقوف الرواتب.

ضرورة منح عمال القطاع الخاص جميع التعويضات مثل التعويض العائلي والمحروقات والعطل الرسمية والإجازات والطبابة وتشميلهم بمراسيم زيادة الأجور، وإيجاد آلية لتنفيذها وإقامة الدعاوي الجماعية على أرباب العمل وخاصة بعد الانحياز الكامل لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى أرباب العمل مثل على ذلك محاولات تعديل قانون التأمينات الاجتماعية.

حماية المكتسبات العمالية التي حققتها الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي واستخدام جميع الوسائل بما فيها حق الإضراب السلمي دفاعاً عن مصالحهم وحقوقهم.

• اللجنة النقابية لعمال الشركة العامة الصناعية لخيوط النايلون والجوارب:

لدينا المطالب التالية:

تثبيت العمال المؤقتين.

إعادة منح تعويض الاختصاص الفني لخريجي المعاهد المتوسطة.

رفع نسبة تعويض طبيعة العمل.

الضمان الصحي للعاملين والمتقاعدين.

رفع قيمة منحة صندوق التكافل الاجتماعي.

رفع قيمة الوجبة الغذائية بشكل يتناسب مع زيادة الأسعار في السوق.

الإسراع في توزيع المساكن العمالية والتي مضى على اكتتاب العاملين فيها أكثر من سنتين ولغاية تاريخ لم يتم تسليم الدفعة الأولى منها .

زيادة تعرفة الحوافز الإنتاجية.

• اللجنة النقابية في الشركة العامة للمغازل والمناسج:

تعاني كل معامل الشركة من نقص اليد العمالة على خطوط الإنتاج المباشر، وأن الطروحات التي نسمعها بين الحين والآخر بوجود عمالة فائضة غير دقيقة ولا تعبر عن الواقع الفعلي، حيث أن العمال الذين اعتبروا عمالة فائضة هم عمال مرضى غير قادرين على العمل، وعمال منتدبون ومفروزون إلى بعض الجهات في القطاع العام، وحسب الخطة الإنتاجية الموضوعة للشركة يجب أن يكون عدد العمال المخطط /١٠٦١/ عامل والموجود فعلياً هو /٩٢٩/ عاملا، وبالتالي هناك نقص حوالي /١٣٢/ عاملاً، وبسبب هذا النقص وعدم تعيين عمال جدد في الشركة تم إعادة العمل بنظام الثلاث ورديات وإلغاء عطلة يوم السبت.

• علي علي شركة الدبس قال يجب:

إيجاد سياسة أجرية تتناسب وغلاء المعيشة.

ضبط الأسعار لدى الجمعيات التعاونية، وتوحيدها على أن يكون البيع فيها بالتساوي مع مؤسسات الخزن والتسويق.

تعديل التعليمات التنفيذية لمرسوم الحوافز الإنتاجية وتطويره، وزيادة الترفعات اليومية والذي لم يطرأ عليه أي تعديل منذ العام ٢٠٠٣ .

تطبيق طبيعة العمل كما وردت بالقانون وبنسبة /٥٪/ ومنحها لكافة عمال الغزل والنسيج واعتبار أن كل شركة وحدة عمل متكاملة.

إعادة منح تعويض الاختصاص لخريجي المعاهد والثانويات الصناعية والفنية والمعينين بعد عام ١٩٨٧ .

رفع النسبة المئوية الممنوحة للعمل الإضافي والمحددة بنسبة /٥٪/ من سقف الفئة وضبطها من خلال ما تتطلبه مصلحة العمل.

رفع سقوف الرواتب كونه يوجد عدد من العمال حرموا من الزيادة الدورية الأخيرة، ومنهم من استفاد بشكل جزئي حيث أن عدد العمال الذين بلغت رواتبهم سقف الفئة في شركتنا على سبيل المثال لا الحصر /١١٢/ عاملاً .

عدم تشكيل القطاع الإنتاجي بتطبيق القرارات التي تصدر للقطاعات الإدارية.

ضرورة السماح للشركة باستخدام اليد العاملة نظراً لنقصها خاصة ضمن الصالات الإنتاجية حيث أن الشركة كباقي شركات قطاع الغزل والنسيج تعاني من النزيف الدائم لليد العاملة بسبب (الاستقالة، المعاش، النقل، إلخ).

من هنا نرى ضرورة الموافقة على مشروع الملاك العددي للشركة والسماح لها باستخدام اليد العمالة البديلة لسد النقص الحاصل لتبقى هذه الشركة كما كانت سابقاً كباقي شركات القطاع العام دعامة أساسية في بناء الاقتصاد الوطني.

• اللجنة النقابية في شركة الشرق

نؤكد على بعض المقترحات والتوصيات التالية:

تثبيت العمال المؤقتين وإيجاد فرص عمل لتخفيف البطالة والتي تزداد عاماً بعد عام وخصوصاً بازدياد عدد خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة.

التوسع في المشاريع التنموية على مستوى المحافظات لتخفيف الهجرة من الريف إلى المدينة، وإعادة النزوح باتجاه الريف.

إعادة منح تعويض الاختصاص إلى خريجي المعاهد المتوسطة المعينين من عام ١٩٨٦ وما بعد .

إصدار قانون الضمان الصحي وتشميل المتقاعدين علماً بأننا موعودين بذلك.

التأكيد على إجراء الفحص الدوري لجميع العاملين في الشركات وبالتنسيق مع الإدارات.

الموافقة على تعيين عمال إنتاج مباشرة بدلاً من العمال المستقيلين والمحالين على المعاش (المتسربين) والذي سبب نقص كبير في الملاكات العددية.

التأكيد على إيجاد حل جذري لعطلة يوم السبت بحيث تصبح لجميع شركات الغزل والنسيج ويصبح حقاً مكتسباً للعمال.

• عزت الكنج نائب رئيس الاتحاد العام:

أكد أن المؤتمرات النقابية هي محطات هامة في تاريخ الحركة النقابية للارتقاء بأساليب العمل النقابي في مواجهة مختلف التحديات، ومواجهة الذات و التقويم المستمر لمسيرة العمل لأنهما المحرك الأساسي لاستمرار الأحزاب والحركات عبر التاريخ .

واعتبر الكنج أن التوجه نحو العمالة الفائضة والتقاعد المبكر ليس الحل لإصلاح القطاع العام الصناعي لأن الحل يكمن في تامين المزيد من فرص العمل والحد من البطالة، وشدد الكنج على أهمية ضرورة تضافر الجهود المخلصة والواعية لتخليصه من معوقاته وزيادة ريعيته الاقتصادية مؤكداً بأن القطاع العام هو قطاع رابح برغم كل مايشاع عن كونه يتسبب في نزيف خزينة الدولة، وطالب الكنج بضرورة التطبيق السريع والفوري لقانون العمل الجديد بما يضمن حقوق العمال ويحمي مصالحهم .

• عمر الحلو رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال الغزل والنسيج:

أكد أن ما تعانيه شركاتنا هو نقص في العمالة وليس عمالة فائضة كما يدعي البعض، وأن الشركات بحاجة إلى عمال إنتاج من الشباب لزيادة الخطط الإنتاجية، مؤكداً أن هذا يتطلب المباشرة بإعطاء طبيعة العمل لأنه مطلب محق للعمال، بالإضافة إلى تأمين الوجبة الغذائية ووضع اللجنة المشكلة من أجلها تحت أمر الواقع.

وأضاف الحلو أن الاتحاد المهني سيعمل على تنفيذ تعويض مخاطر العمل وفق قرار وزير الصناعة والمتابعة الدؤوبة من أجل تنفيذ المشروع. ■■

العمل النقابي واجب وطني بامتياز

• كلمة حسام منصور رئيس نقابة عمال المصارف:

عام مضى من مسيرة الحركة النقابية على بذل كل ما في وسعنا لتأدية المهام التي يمليها علينا الواجب الوطني بامتياز، حيث ارتضينا بمحض إرادتنا أن نقوم بهذه المهام بكل إخلاص ومصداقية ضمن الإمكانيات المتاحة وبآليات العمل الجماعي، وعلى كافة المستويات وفق ما تقتضيه معالجة المسائل المعروضة، ونؤكد بأن مسيرة عملنا النقابي متصلة ومستمر.

آكد منصور على ضرورة تلافي السلبيات في عقود التأمين الصحي كونها استجابة لمطلب نقابي محق، وأكد منصور على ضرورة أن تساوي قيمة عقود التأمين الصحي بما كان يمنح للعامل سابقا

وأشار منصور إلى أن صندوق المساعدة الاجتماعية وافق على صرف إعانات مختلفة خلال العام الماضي مقدارها (٢٧١٦٣٣٠٠) بزيادة قدرها (٢٠٥٣٦٥٠) عن العام الماضي.

المداخلات: بعض القرارات ليست منزلة من القرآن ويمكن تعديلها

• اللجان النقابية في تجمع وزارة المالية طالبت:

زيادة رواتب العاملين بما يتناسب مع الواقع المعاشي الحالي.

إعادة النظر في عقد التأمين الصحي المبرم بين وزارة المالية وشركة كيركادر، والتي لا تلبي احتياجات العاملين من أدوية وتحاليل ونظارات طبية وطبابة الأسنان، ونقص الكادر الطبي في المناطق البعيدة، مما يشير إن هم هذه الشركة هو الربح وليس تقديم الخدمات للعاملين.

إعادة النظر في نسبة عائدات الجباية /٢٠٪/ الممنوحة لقسم الشؤون الإدارية ودوائر الشؤون الإدارية بالمناطق والاستعلام الضريبي بـ /٢٣٪/ الممنوحة لباقي العاملين ومساواتهم بمديرية الشؤون الإدارية والموارد البشرية في الهيئة العامة للضرائب والرسوم بـ /٢٦٪/ .

إجراء مسابقة في الهيئة العامة للضرائب والرسوم لحملة شهادات المعهد المتوسط اختصاص محاسبة ـ كمبيوتر مالي ـ والثانوية العامة لسد النقص من العاملين من الفئة الثانية.

إحداث صندوق خاص للتقاعد والقروض بمكتب النقابة دون فائدة ووضع أنظمة داخلية له وبمساهمة عمالية /١٠٠/ ل س من كل عامل.

مخاطبة وزير المالية لإشراك العاملين في وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب والرسوم في القرض السكني الممنوح للعاملين في المصارف.

رفع الحد الأدنى المعفى من ضريبة الرواتب والأجور.

نطالب زيادة نهاية الخدمة في صندوق التكافل الاجتماعي بوضع شرائح لنهاية الخدمة كما هو في صندوق.

تثبيت العاملين المؤقتين في الدولة.

• اللجان النقابية لعمال المؤسسة العامة للمناطق الحرة:

إعداد دراسة جديدة لأسس منح العلاوات الإنتاجية للعاملين في المؤسسة بما يتناسب مع حجم العمل ونسبة الإيرادات والأرباح التي تحصل عليها المؤسسة.

تعديل وضع العاملين الذي حصلوا على شهادة جامعية أثناء العمل في المؤسسة، والذين لم تلحظ شهاداتهم في نظام المؤسسة، عملاً بالمرسوم التشريعي رقم /٩/ تاريخ ٢٠١٠/١/٢٤ المتضمن جواز التعيين في الجهات العامة بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية غير الملحوظة في الملاكات العددية للمؤسسات.

منح تعويض للعاملين في المناطق الحرة من القضايا الجمركية، والغرامات التي تنظم في المناطق الحر باعتبار أن القضية تنظم من قبل العاملين بالمنقطة الحرة وأمانة الجمارك أسوة بالتعويض الذي يمنح لعناصر الجمارك.

تثبيت العاملين في المناطق الحرة والإسراع في إصدار الملاكات العددية.

• مداخلة خميس الحمد:

نسجل اعتراضنا على عدالة الحوافز والتي أسندت شكلاً للقرار /١٠٣/ الصادرة عن وزارة المالية تاريخ ٢٠٠٨/٥/٧ وتوزيع فوائض الأرباح التي آلت إلى مجموعة صغيرة من التجاري السوري لـ تؤثر بشكل كبير بربحية التجاري السوري متجاهلاً دور بقية العاملين.

القرار ١٠٣ ليس منزلاً وبالإمكان تعديله لتحقيق الغاية منه بزيادة الإنتاجية وتحقيق العدالة بين كافة الشرائح العمال.

إن الحوافز الإنتاجية سميت حافزاً لكي تحفز الموظف على العمل لا أن تكون سبباً بالضغط عليه وتقاعسه عن العمل لذا نرجو العمل على إعادة توزيع نسب الحوافز بطريقة تضمن إلغاء مراكز التكلفية والربحية.

موضوع الطبابة: الذي أصبح مصدر إزعاج نفسي دائم، طالبنا كثيراً وفي النهاية تم التعاقد مع السورية للتأمين بعقد تأمين صحي مع شركة غلوب مد، لم يشارك به التنظيم النقابي وقد علمنا أن إدارة المصرف التجاري السوري طلبت من مديرية الشؤون المالية والإدارية عدم الانتظار والتوقيع على العقد، ولم نعرف شيء حتى تاريخه هل بنفس الصيغة أم بخدمات قليلة أيضاً لعمالنا .

أما بخصوص دور عمل اللجان النقابية في الإشارة لمواقع الفساد والخلل نرى أن هناك بعض المدراء والمديرات في الفروع يتربصون بأعضاء اللجان النقابية والضغط عليهم إما بالترغيب أو الترهيب. نطالب بإلغاء ضريبة الرواتب والأجور المقتطعة على رواتب العاملين. نطالب بإعطاء قرض المليون ونصف الخاص لعاملين المصارف بضمان الراتب والكفلاء دون النظر لتأمين السكن شرط لإعطائه.

• مداخلة خالد زهرة

في المؤتمرات السابقة كنا نطالب بزيادة حوافز العاملين في مصرف التسليف الشعبي وذلك أسوة بعمال المصرف التجاري أما الآن فنطلب إعادة الحوافز إلى ما كانت عليه، لذلك نطالب بفصل المصارف عن قانون العاملين الموحد في الدولة، وإيجاد قانون خاص للعمل المصرفي يراعي حساسية العمل ومصاعبه ويضمن الأمان المادي والقانوني للعاملين فيه حتى تستمر حالة المنافسة، وحب العمل لتقديم الخدمة المثلى لكسب ثقة العملاء والزبائن في المصارف لما يتمتعون بنوعية خاصة ودقة في العمل.

• شعبان عزوز رئيس الاتحاد العام:

الذي يحضر دائماً مؤتمر نقابة عمال المصارف على أهمية تكامل الدور بين النقابات والإدارات ودور اللجان النقابية في عملية الرقابة ومساعدة الإدارات على تطوير واقع العمل والإنتاج ومشددا على أهمية التواصل بين القيادات النقابية على مختلف مستوياتها والتواصل مع القواعد العمالية مؤكداً أهمية الحفاظ على الكوادر الوطنية وعودة الأموال العربية المهاجرة وتسهيل تنقل الأيدي العاملة العربية لخلق مزيد من حالات فرص العمل وزيادة التنمية/ وأوضح عزوز أن المشكلة في تثبيت العمال المؤقتين تكمن الملاكات العددية التي باتت قديمة وبحاجة لإعادة نظر مشيرا إلى أن التثبيت لن يكلف خزينة الدولة، أن ما تحقق للطبقة العمالية من مكاسب ومزايا جاءت تلبية للمطالب العمالية وهو ما ساهم في تجاوز الكثير من الصعوبات وأسهم في زيادة الإنتاج وتطوير أنماط الخدمات الاجتماعية والصحية للعمال، وطالب رئيس الاتحاد الاهتمام بعمال القطاع الخاص، وزيادة قاعدة انتسابهم إلى النقابات العمالية، و تأمين حقوقهم أسوة بالعاملين في القطاع العام. ■■

الشباب خارج «القفص الذهبي»: صامدون هنا!

درجت العادة لدى السوريين في العقود الأولى من القرن العشرين على تزويج أبنائهم في أعمار مبكرة، ففي حين كان عمر العشرين هو الأنسب للزواج بالنسبة للفتيان، كان عمر الرابعة عشرة هو الأنسب للفتيات بنظر الأهل، وطبقاً للعادات والتقاليد التي كانت سائدةً حينها. وبعد انتشار التعليم بين السوريين وانخفاض معدلات الأمية وتحسن الأوضاع المعيشية إلى حد ما خلال العقدين الأخيرين (تقريباً) من القرن الماضي، أخذت السن المثلى للزواج بالارتفاع تدريجياً حتى وصلت إلى حدود الثلاثين للذكور وتراوحت بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين للإناث. لكن، ولأسباب بعيدة عن التطور، أو تعارضها، أخذت سن الزواج لدى السوريين ترتفع تدريجياً منذ بداية القرن الحادي والعشرين بالتزامن مع ازدياد سوء الأوضاع المعيشية وانخفاض الدخول الحقيقية لمعظم الشباب ما لم يكن القول كلهم. وبدأت بالتالي ظاهرة جديدة بوسم ملامح المجتمع السوري الشاب، حيث أصبح العزوف عن الزواج هو الحل الأفضل لغير القادرين على تأمين الحد الأدنى المطلوب من الدخل والقدرات المادية للدخول إلى القفص الذهبي.. وفي هذا السياق يأتي ملف «قاسيون» لهذا العدد.

البطالة وتدني الأجور يقلصان «أعشاش» المتزوجين

لعل مشكلة البطالة والتي تفشت وانتشرت بشكل واضح في المجتمع السوري، قد لعبت دوراً أساسياً في مشكلة أخرى لا تقل عنها خطورة، ألا وهي العنوسة أو عزوف الشباب عن الزواج. فالارتفاع الحقيقي بنسبة البطالة والتي بلغت ٣٠٪ في سورية خلال السنوات القليلة الماضية، واستحالة حصول الشباب على فرصة عمل مناسبة، زادا من ظاهرة العنوسة بين الشباب والشابات بشكل واضح ومستمر، ما يجعلها مشكلة اجتماعية ذات جذور اقتصادية بامتياز.

فعندما يفكر الشاب بالزواج تنتصب أمامه فوراً مشكلات عصيبة ليست بسيطة، وخاصةً في الوقت الحالي حيث الانعدام الحقيقي لفرص العمل.

إذاً فهو في واقع الأمر أمام حلم وردي لن يتحقق بسهولة، خاصةً وأننا نعيش في ظل أزمة حقيقية للسكن وارتفاع في أسعار السلع والمواد الغذائية وتكاليف الزواج ومتطلباته بشكل عام. يضاف إلى ذلك الانخفاض الكبير في مستوى أجور العمل، إن وجد، وفي حال أسعف الحظ الشاب بإيجاد فرصة العمل فإنه في أغلب الأحيان سيبقى تحت رحمة صاحب العمل الذي يقوم باستغلال زيادة المعروض من قوة العمل (نتيجة البطالة المتزايدة) ومنح العاملين أجوراً وتعويضات يحددها هو لا الحاجة، وبالنظر إلى هذه الأجور نجدها دون المستوى ولا تتلاءم مع الظروف المعيشية الحالية ولا مع الارتفاع الفاحش في أسعار المواد الاستهلاكية، وكذلك لا تتناسب مع الوقت والجهد الذي يبذله الشاب في العمل، فهذه الأجور زهيدة في واقع الأمر ولا تغني من جوع، فغالباً ما يعمل الشاب السوري ١٢ ساعة في اليوم ولا يحصل على أكثر من ١٠ آلاف ل.س في الشهر، مما دفع الكثير للبحث عن عمل إضافي يختلف باختلاف الأشخاص وختياراتهم، فمنهم من يختار العمل على بسطة في أحدى الأسواق ومنهم من يختار العمل كسائق تكسي إذا أمكن ذلك. وطبعاً ليس حال الشباب الذين يعملون بالمهن الحرة أفضل من ذلك.

يقول (ع د) وهو شاب ويعمل خياطاً إن مجرد التفكير بالزواج يجعلني أضحك فالأمر، صعب للغاية، والعمل غير منتظم ونحن نعمل أسبوعاً ونتوقف عن العمل لشهر، وغالباً ما نضطر لصناعة القطعة بأقل من نصف الأجر، وهذا يجعلني بعيداً عن فكرة الزواج كل البعد.

ويقول (س.م) من أين لي أن أتزوج أو أفكر بالزواج أصلاً واستغلال أرباب العمل واضح لأحوالنا نحن الشباب؟ ويضيف: أعمل بورشة لتصنيع الحرامات وأتقاضى ١٠ آلاف ل.س ومدة العمل ١٢ ساعة حيث لا مجال لكي أعمل أي عمل آخر فكيف سأفكر بالزواج في ظل الارتفاع الحاصل بالأسعار؟.

ويقول (ن.و) أنا أعمل في محل لتصليح الموبايلات وأحصل على ٨ آلاف قد يكفيني هذا المبلغ وحدي لكن من أين لهذا المبلغ البسيط أن يكفي لسد حاجات البيت ومتطلبات الأسرة؟. إن الواقع يزيد ضغوطه على الشباب السوري يوماً بعد يوم، ولاسيما مع اتساع البطالة وقلة الأجور المدفوعة، وهي الأسباب الجوهرية للعنوسة وخصوصاً مع الشروط القاسية والتي يفرضها بعض الأهالي من الشباب المتقدمين للزواج، فهم يطالبون أغلى المهور وأفضل الشقق السكنية عدا عن السيارة وحفل الزواج في أرقى الصالات أو الفنادق. وهذا ما يجعل الشاب يحاول الهرب من هذا الواقع الاقتصادي والنفسي الصعب دون أمل وكأنه وسط البحر لا يجد سفينة تنقذه ولا يستطيع العودة.

هذا الوضع السيئ للشباب يزيد التأثير بشكل تلقائي على الإناث ويحملهن أعباء لا طاقة لهن على حملها، فهن الأكثر تأثراً بالمجتمع بحكم العادات والتقاليد فكلما زاد عمر الفتاة قلت فرصها بالزواج أو الالتقاء بفارس الأحلام. وهذا ما يجعلها تصاب بخيبة أمل وإحباط وتتنازل عن الكثير من المتطلبات الشخصية في الإنسان الذي تود الارتباط به، وتوافق على أي عريس بهدف تكوين أسرة والخلاص من القيود والضغوط الاجتماعية المفروضة حتى دون الانتظار لمعرفة ما إذا كان هو الزوج المناسب.

■ **محمد هاني الحمصي**

تدهور المعيشة يزيد العنوسة.. وحالات الطلاق!

كغيرها من الظروف الاجتماعية والثقافية، تعتبر الظروف الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة أحد أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة العزوف عن الزواج وارتفاع معدلات العنوسة في المجتمع السوري، أو بأقل تقدير تأخر سن الزواج إلى أن يفوت القطار!.

وبطبيعة الحال يترتب على ذلك انتشار عدد من الظواهر السلبية والأمراض النفسية التي تؤثر سلباً على حياة المواطن وأسرته وبالتالي على المجتمع ككل، ولعل أبرز هذه الظواهر السلبية ناتجة عن العزوف عن الزواج وأكثرها خطورة على المجتمع هي ظاهرة الشذوذ الجنسي والعلاقات التي قد تتضمن الاتصال الجسدي دون خطة للانتهاء إلى الزواج، والتي بدأت تجد ثغرات تدخل منها إلى مجتمعنا بكثرة مؤخراً، حيث بات الشباب يجدون في العلاقات التي لا تنتهي للزواج بديلاً رخيص التكلفة يعوضهم ولو بشكل مؤقت عن الزواج، لاسيما وأن ملاهي الدعارة أخذت تنتشر بشكل ملحوظ في بلدنا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

المؤسف في الأمر أن إقبال الشباب على هذه الملاهي مستمر رغم ما قد تسببه لهم من أمراض معدية بعضها قاتل كمرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والذي يعتبر من أكثر الأمراض انتشاراً في الدول النامية التي اعتمدت سياسات اقتصادية فاشلة يغلب على معظمها الطابع الليبرالي.

إلا أن أكثر الظواهر السلبية الناتجة عن تدني مستوى المعيشة وضوحاً، والتي تكاد تكون أكثرها انتشاراً، هي ظاهرة العنوسة التي بدأت ملامحها تظهر بشكل واضح خصوصاً مع تسارع عجلة الحياة اليومية وتزايد مصاعب الحياة الاقتصادية نتيجة ارتفاع الأسعار المتزايد وعدم قدرة دخل المواطن على اللحاق بها، ما يجعل الشباب عاجزين عن تأمين أبسط متطلبات الزواج الكثيرة التي غالباً ما يفرضها أهل الفتاة على الشاب.

يقول المواطن (أ.ا) قد بلغت من العمر /٤٠/ عاماً ولم أستطع بعد تأمين أبسط متطلبات الخطبة، فكيف لي أن أؤمن متطلبات الزواج وتحمل نفقات الحياة اليومية إذا كان راتبي في القطاع الخاص غير قادر على سداد نفقاتي الشخصية؟ علماً أن البقية الباقية من راتب كل شهر هي صفر.

ولم يقتصر تأثير انخفاض مستوى الدخل على الفرد قبل الزواج بل تعدى تأثيره إلى من تدارك نفسه وأقدم على الزواج متحدياً كل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تلقي بظلالها يومياً على الحياة الأسرية، حيث أثبتت معظم حالات الطلاق التي حصلت بين الأزواج حديثي العهد والذين عجزوا عن الاستمرار في حياتهم الزوجية، أن السبب الرئيسي يرجع للظروف الاقتصادية، وعدم قدرة كل من الزوجين على تأمين أبسط متطلبات الحياة اليومية نتيجة انخفاض مستوى الدخل مقابل التزايد السريع بأسعار المواد الغذائية الأساسية والمتطلبات الأساسية الأخرى التي تحتاجها كل أسرة.. الأمر الذي أكده أحد الأشخاص الذين تفككت أسرتهم نتيجة للظروف الاقتصادية، حيث يقول (ف. ك) إنه انفصل عن زوجته التي عجز معها- رغم أنها تعمل أيضاً- عن تحمل الأعباء المعيشية القاسية، فحكمت عليهم الظروف الاقتصادية الصعبة والإمكانات المادية المحدودة بالعيش في أسرة ممزقة.

ويتابع أنا وأسرتي صورة مصغرة عن الكثير من حالات الزواج التي انتهت بسبب عجز كل من الزوجين عن مواجهة ظروف الحياة اليومية القاسية نتيجة انخفاض مستوى الدخل وعجزه في مواجهة سيول الغلاء المتزايدة جراء القرارات الاقتصادية غير المدروسة والجائرة التي ينتهجها المعنيون في وزارتي الاقتصاد والمالية والتي لا تصب إلا في مصلحة رؤوس الأموال وحيتان التجارة الذين بنوا إمبراطورياتهم المالية على حساب المواطن البسيط وأسرته.

على ما يبدو أن مجرد التفكير في الأقدام على الزواج في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة وانخفاض مستوى الدخل الفرد والارتفاع المتزايد في الأسعار، باتت نوعاً من الأنانية، فأن يتجرأ المواطن على التفكير بالزواج يعني أنه يطلق حكماً مسبقاً على أسرته بنهاية معروفة، وعلى أولاده الذين سيولدون محرومين من أبسط حقوقهم الأساسية في العيش بظروف صعبة اقتصادياً وأسرياً، هذه الظروف التي بات التغلب عليها حلماً صعب المنال ستؤدي حتماً إلى نهاية واحدة وهي الطلاق.

■ **ماهر عدنان فرج**

ارتفاع الأسعار لغم يفجر المشكلات الأسرية

من أشد المشاكل التي يعاني منها المجتمع السوري مشكلة غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، تلك المشكلة التي باتت تؤرق الكثيرين من المواطنين، وتقف عائقاً أمام احتياجاتهم الضرورية التي لابد منها والتي تشكل العصب الرئيسي للحياة. والزواج من الحاجات الملحة بالنسبة للشباب، وقد شكل غلاء المعيشة عقبة كبيرة أمام حاجة الشباب للزواج.

فالشاب عندما يفكر بالزواج ينظر حوله فلا يجد إلا غلاء الأسعار الذي وصل إلى مرحلة التضخم فيقف مكتوف اليدين لا يدري ماذا يفعل، الزواج هو من الحاجات الضرورية بالنسبة للشباب فعندما يعجز عن متطلبات الزواج يؤدي بعد ذلك إلى العزوف عن الزواج، وعندما تشتد الحاجة النفسية إلى الزواج وتضعف الإمكانات المادية ما الذي سيحدث بعد ذلك، بالطبع سينزلق الشاب في طريق الانحرافات إما الجنسية أو المادية عن طريق اتخاذ الوسائل غير المشروعة في الحصول على المال بشتى لوسائل. لقد بات غلاء المعيشة أمراً مقلقاً بالنسبة للمجتمع، وزيادة الرواتب تتناسب طرداً مع غلاء الأسعار، فكلما زادت الرواتب ارتفعت أسعار كثير من السلع والمنتجات الضرورية للمستهلك، التي هي من الحاجات اليومية والتي لا يستطيع المواطن الاستغناء عنها كالأرز والسكر والزيت والمازوت واللحومات. هذا يعني أن المصروف بات أكثر من الزيادة المفروضة، عند ذلك تتحول تلك الزيادة في الراتب إلى نقمة على المواطن بدلاً من أن تكون نعمة . إن مشكلة الغلاء قد وصلت إلى المساس بضروريات المجتمع فغلاء العقارات والمنتجات الاستهلاكية والغذائية تمس المجتمع وأفراده بالدرجة الأولى.

إن مشكلة غلاء المعيشة يمكن أن تتسبب في خلق مشاكل على نطاق الأسرة، فمتطلبات الحياة كثيرة جداً، وأصبح المواطن الآن يهتم لقيمة السلعة وليس لجودتها فليس المهم الجودة بل سعرها. إن حجم الإنفاق بات كبيراً على الأسرة وغالباً ما يتحمل رب الأسرة تلك النفقات التي تبلغ ذروتها عند افتتاح المدارس وقدوم الأعياد وموسم الشتاء عدا المصاريف اليومية الاعتيادية فيعجز رب الأسرة عن تغطية تلك النفقات الباهظة مما يؤدي إلى خلق مشكلة أسرية ينعكس أثرها على نفسية الزوجين، فتنشب الخلافات بينهما.

معظم الخلافات والصراعات التي تحدث بين الأسر في المجتمع، والتي تزيد نسبتها عن ٩٠٪ سببها الوضع المادي والمعيشي، والنتيجة قد تؤدي إلى التفكك الأسري عن طريق الطلاق وتشرد الأولاد إذا وصلت الخلافات إلى أوجها:

إننا نهيب بالجهات المسؤولة ولاسيما وزارة التموين والتجارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد بالتنسيق فيما بينها للحد من مشكلة غلاء الأسعار وتأمين مراقبة مستمرة للأسواق والأسعار والتجار، وتطبيق مبدأ المحاسبة وتفعيل هيئة حماية المستهلك ونشر الوعي الاستهلاكي بين المواطنين وعدم التهاون بالمخلفات وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتطوير الأنظمة الاقتصادية والتجارية لمواكبة حجم الطلب المتزايد ودعم الحكومة للسلع ولاسيما الضرورية التي تتطلبها الحياة اليومية وخفض رسوم الخدمات والضرائب المفروضة على المواطنين فأغلب المواطنين من الفقراء وأصحاب الدخل المحدود والضرب بيد من حديد على التجار المحتكرين للسلع بقصد رفع سعرها.

■ **نمر محمد ذيب**

تأخر سن الزواج يمهد لتفكيك المجتمع.. وينشر الرذيلة

يمثل الزواج طاقة مقدسة وقوة جبارة نافعة لبني الإنسان، فهي مصدر الفرح والسعادة المستمدة من الشراكة مع الآخر من جيل إلى جيل. وناتجها يعد من أثمن الثمار في الوجود وهم الأطفال الذين يمثلون بهجة الحياة وزينتها ومن ثم امتدادها.

أصيب العديد من الشباب والبنات بآفات تؤذيهم وتؤذي المجتمع، وذلك بمعونة ما تحتويه وسائل الاتصال من إباحية جنسية منظمة، إلى جانب انتشار الفقر والأمراض الاجتماعية وغلاء العقارات وغلاء إيجاراتها، وما يلي ذلك من غلاء المعيشة الذي ينعكس عزوفاً عن الزواج لدى معظم الشباب.

كل هذا وغيره يعمل بهدوء على تفكيك العائلة ومن ثم المجتمع، وتآكل رباط الزواج، والأسباب كثيرة جداً في عزوف الشباب عن الزواج، ومنها العقارات التي تواصل أسعارها الارتفاع عاماً بعد عام دون رقيب أو حسيب، وإن فكرنا بحل الإيجار فهو لا يحل المشكلة فأسعار الإيجار أيضاً حدث ولا حرج، فهل ساهمت المؤسسات الاجتماعية والجهات التطوعية في حل مشكلة ارتفاع الإيجارات والعقارات؟.

إن لا مبالاة الجهات الأنفة الذكر، وعدم دعم الحكومة وفتورها تجاه قضايا الشباب، جعل من البحث عن الاستقرار معركةً شرسةً جداً، لا يساعد القرض المسمى بقرض الزواج في تخفيف عبئها، خاصةً وأن معظم الشباب يخشون الولوج إلى عالم الاستدانة في ظل انخفاض الدخل الناتج عن العمل غير المتاح بالأصل. وأخيراً تجدر الإشارة إلى ما قد يواجهه الباحث عن موضوع الزواج على صفحات المواقع الإلكترونية السورية، حيث تروج الإعلانات الهابطة الفتيات على أنهم سلع. فهل هذه هي التقاليد التي تسعى الحكومة وخبراء فريقها الاقتصادي لفرضها على مجتمعنا اليائس؟!.

■ **أدار الملف: أحمد محمد العمر**

أولادنا.. ووقت الفراغ..
غياب دور الجهات التربوية والتعليمية

◄ أمل السلامات❖

يعرّف الأطفال واليافعون وقت فراغهم، بأنه ذلك الوقت الذي يقضونه بعيداً عن الدراسة والفروض المدرسية، وغالباً ما يقسمون أنشطة وقت الفراغ إلى:
- النشاط الذي يمارسونه أثناء الموسم الدراسي.
- النشاط الذي يمارسونه في العطلة الصيفية.

وبعيداً عن مفهوم الأطفال واليافعين لوقت الفراغ وكيفية قضائه، فإن لوقت الفراغ أهمية تتأتى من أنه مصدر ضروري لتجديد الطاقة والنشاط، وأمر ضروري لتنمية الشخصية وتطوير المعارف والقدرات، بالإضافة إلى أنه يساعد على كشف الهوايات والمهارات وغيرها ..

وفي الكثير من الحالات، عندما لا يستحوذ هذا الوقت على اهتمام الأهل والمدرسة والجهات التربوية المعنية، ولا يخضع لتوجيههم ورقابتهم العلمية السيكولوجية البعيدة عن الإملاء والتعسف، وعندما يتشوه مفهومه وكيفية قضائه، يعطي نتائج سلبية يصبح من الصعب استدراكها أو علاجها .

وكمثال على بعض النتائج السلبية من كل ذلك، سأعرض هنا مجموعة من الاستنتاجات التي حصلت عليها لدى سؤالي مجموعة من الأطفال واليافعين (ذكوراً وإناثاً)، تتراوح أعمارهم بين ١٠ إلى ١٦ سنة، عن كيفية قضائهم لوقت فراغهم:

كانت خيارات الفتيان أوسع من خيارات الفتيات، فيما يتعلق بالأنشطة التي يمارسونها، فالفتيان يمارسون نشاطات متعددة مثل العزف على آلة موسيقية، الخروج مع أصدقاء، الالتحاق بدورات ونواد صيفية... بينما اقتصرت أغلب أنشطة الفتيات على مساعدة الأم في المنزل، ومشاهدة التلفاز... وبالتأكيد، هذا التباين يرجع إلى نظرة المجتمع التي ما تزال في أكثر الأماكن والمناطق والشرائح ترى في الفتاة «ضلعاً قاصراً»، مما يجعل إمكانية خروجها خارج المنزل أو بقائها بعيداً عنه لوقت متأخر لممارسة نشاط شخصي أمراً صعباً، وبالتالي تعذر إمكانية مشاركتها أو استفادتها من العديد من النشاطات. كما أن الأعراف المتوارثة والتفرقة بين الذكر والأنثى حتى على مستوى القوانين، منحت الذكر فرصاً أوسع، حيث نجد أن الأهل قد يسمحون للذكر اليافع بالسفر أو حتى النوم خارج المنزل، وهو أمر مستحيل بالنسبة للأنثى اليافعة، وإن كان مسموحاً لدى بعض الشرائح الصغيرة، يكون مقيداً بشروط مثل موافقة ولي أمرها، وبالتالي يتقلص حجم ودور المرأة في المجتمع بشكل عام نتيجة لقلة حيلتها الاجتماعية، وبالتالي ضعف إمكانياتها العلمية والمهنية.

ارتفعت نسبة من يمارسون نشاط مشاهدة التلفاز واستخدام الحاسوب، ولوحظ أنه نشاط يمارسه معظمهم أثناء المدرسة وفي العطلة الصيفية.. وقد ذكر أحد اليافعين أنه يقضي ما بين ٦ إلى ٧ ساعات من وقته أمام الحاسوب، علماً أنه يترتب على الممارسة الطويلة لهذا النشاط آثار جسدية ونفسية منها: ضمور بعض العضلات عند الأطفال أو إصابتهم بالسمنة نتيجة قلة الحركة اللعب، الإرهاق الشديد لحاسة البصر، الكسل والخمول الجسدي والعقلي، فيتحول الطفل والمراهق إلى شخص متلق فقط، والأخطر من كل ذلك هو تلك الظاهرة التي أصبحت تنتشر مؤخراً بين صفوف الطلاب والتلاميذ وهي العنف الجسدي، حيث يمارسون على بعضهم البعض صوراً مختلفة من العنف تتمثل بالضرب والعراك والإيذاء الجسدي، وهم يقلدون بذلك شخصيات تلفزيونيه أو شخصيات البرامج الحاسوبية (الأتاري، Play Station).

كانت بعض الأنشطة التي يمارسها بعض الأطفال واليافعين أثناء المدرسة هي نفسها التي يمارسونها بعد انتهاء المدرسة (كالخروج مع الأصدقاء - استخدام الحاسب)، ويدل ذلك على ضيق الخيارات الذي قد يرجع إلى الحالة المادية الضيقة للأهل والتي لا تسمح بانتساب أولادهم إلى نواد وأنشطة صيفية منظمة، وعدم اهتمام المدرسة، وبالتالي المؤسسات المجتمعية الرسمية والأهلية بوقت فراغ الطلاب والتلاميذ، وترك ذلك لجشع المؤسسات الربحية.

ابتعد جميع الأطفال واليافعين تقريباً، عن اعتبار القراءة نشاطاً يملؤون به وقت فراغهم، فهم إن أرادوا القراءة يجدون صعوبة في الحصول على الكتب من مكتبة المدرسة، وكثيراً ما لا يجدون الكتب التي يريدونها في السوق المحلية أو في مكتبة العائلة(إن وجدت)، وهي وإن توافرت تكون غالية جداً. ويعد هذا عاملاً في تعطيل قدرة الأجيال على التفكير المنهج والمفتوح، ويوقف النمو العقلي، ويضعف المهارات اللغوية والإبداع..

بالنسبة لنشاط ممارسة الرياضة، ذكر بعضهم أنهم لا يجدون الأمكنة الرياضية المناسبة من ملاعب ونواد مجهزة في المدرسة.. مبينين حقيقة قائمة وهي أن المدرسة لا تعد مادة الرياضة مادة أساسية أو مهمة، وهم إن أرادوا ممارسة الرياضة خارج المدرسة، لا يجدون إلا الشوارع والطرقات والتي غالباً ما تكون خطرة، كما أن التحاقهم بالنوادي الرياضية يكون مكلفاً، لذلك يفضل الأهل إلحاقهم بدورات دراسية صيفية يستفيدون منها بدلاً من «إضاعة الوقت والمال» في النوادي الرياضية.

كان خيار الخروج مع الأصدقاء، هو أكثر نشاط يمارسه الفتيان اليافعون، ويعتبر هذا النشاط خطراً، فهو لا يخضع لرقابة الأهل أو المدرسة، وقد يقودهم إلى ممارسة أفعال وأنشطة لا تحمد عقباها، وربما ترجع ممارسة هذا النشاط إلى انعدام وجود بدائل أخرى، يقضي فيها هؤلاء اليافعون وقت فراغهم.

خلاصة

إن تضافر جهود كل من الأهل والمدرسة والجهات التربوية للاهتمام بموضوع وقت فراغ أولادنا والاستفادة القصوى منه، أمر ملح وضروري لأهميته لدى الطلبة والتلاميذ والمجتمع، ولاشك أنّ وضعه تحت رقابة الأهل والمجتمع عبر لغة الحوار والتواصل بين الأهل والأبناء، يتمكن الأهل من مساعدة الأبناء على اختيار أنشطة مناسبة لهم، ويتمكن الأطفال من النمو والتهيؤ للإبداع جسدياً ومعرفياً. وإنه لمن الضروري أن يشارك الأهل أبناءهم ببعض الأنشطة بين الحين والآخر كمشاهدة التلفاز أو استخدام الحاسوب للتعرف على البرامج والمواقع الإلكترونية التي يتصفحها الأبناء، ولا بد من تفعيل دور المدرسة لتساهم في ملء وقت الفراغ، عبر تزويد المدارس بالمرافق والملاعب والمكتبات والأجهزة، وهو ما سيمكن الطلاب من ممارسة أنشطة تكشف هواياتهم وقدراتهم، وتوفّر لهم المتعة والتسلية في الوقت نفسه.
وفي العطلة الانتصافية، يمكن لوزارة التربية أن تأخذ على عاتقها إقامة المعسكرات الترفيهية أو العلمية بأسعار رمزية، تحمي فيها الطلاب من أنشطة غير مرغوبة، وتخفف عبء الضغوط المادية على الأهل من ذوي الدخل المحدود جداً.
وقت الفراغ، أو وقت الأنشطة (وهو الأدق)، فسحة زمنية هامة لتنمية طاقات أولادنا ووضعهم على الدرب السليم المؤدي إلى الارتقاء بالمجتمع..

❖مرشدة اجتماعية

العنف المدرسي.. واستيراد التجارب

منذ صدور مرسوم منع العنف في المدارس السورية، والسجال مازال مستمراً بين مؤيد ومعارض، فمن المهتمين والمتابعين من يشيد بهذا القانون ويعده خطوة صحيحة على طريق التقدم والتطور، ومنهم من يراه وبالاً ليس على المعلمين فقط، بل وعلى التلاميذ أيضاً وعلى مسيرة العملية التربوية والتعليمية بشكل عام.

جاء هذا المرسوم إلى أروقة وزارة التربية كخطوة جريئة للحد من العنف الجسدي الممارس ضد الأطفال في المدارس، وذلك لما للعنف من انعكاسات سلبية على الأشخاص الذين يمارس عليهم، وبالتالي على المجتمع أجمع، فما كان من وزير التربية إلا أن أصدر تعميمات يمنع بموجبها التعنيف الجسدي والكلامي بحق الطلاب، ويعاقب المعلم المخالف بعقوبات متفاوتة تصل حد التجريم، متجاهلاً كل العبارات القديمة التي تنص على أن المدرسة هي البيت الثاني، وليجرد المعلمين مما كانوا يعدونه حقاً لهم لممارسة دورهم في التربية بما يتناسب مع اسم الوزارة المعنية العاملين فيها وهو الضرب والتعنيف. وهنا لا نشير إلى أن التربية لا تتم إلا باستخدام العنف، ولكننا نتناول الموضوع من وجهة نظر القوانين التي تفتقر لأي نص يحد بشكل فعلي من ظاهرة العنف الأسري باعتبار الأسرة هي المؤسسة التربوية الأولى في المجتمع، ولا يحد من العنف القائم في المجتمع.

ولنستبين حجم المشكلة، يوجب علينا الوقوف على ثلاثة أمور هي: قانون إلزامية التعليم، قانون منع العنف في المدارس، غياب قانون يمنع العنف الأسري والمجتمعي..

وبإجراء تقاطع بين هذه الأمور الثلاثة نجد المعلمين مضطرين للتعامل مع شريحة من الطلاب المجبورين على الذهاب إلى المدارس رغماً عن أنوفهم وأنوف أوليائهم، وبشكل الضرب جزءاً أساسياً من ثقافة العقاب لديهم.. فهؤلاء يتوجب تعليمهم ضمن لائحة عقوبات يمنع فيها الضرب، وينص أشدها على الفصل من المدارس التي يأتون إليها أساساً مرغمين؟؟ فما العمل في حال تجاهلنا تعارض هذا العقاب الأخير مع قانون التعليم الإلزامي، ومدى تأثير هذه الشريحة على الشرائح الأخرى من الأطفال.

ما الحل؟ مع العلم بأن المعلمين حالهم كحال المسؤولين الذين ليس لديهم عصا سحرية، بل حتى أنهم جردوا من العصا العادية دون أن يُمنحوا بدائل عقابية، خاصة وأن قسماً من الأطفال لا يملكون من الوعي ما يمكنهم من تحديد صالحهم، ولا الظروف الأسرية التي تنشئهم مدركين لأهمية العلم في هذه السن، فضلاً عن الكم الكبير من الطلاب في كل صف.

في المحصلة نحن لسنا ضد أي قانون يمنع العنف ويحد منه، ولكن ضد أن نستورد تجارب الآخرين ونعممها في مجتمعنا دون أن نخضعها لدراسة علمية موضوعية مبنية على أسس تجريبية واقعية لتبيان مدى فاعليتها على أرض الواقع، وما إذا كانت بالفعل تحقق الغايات المرجوة منها.

■ عمر بريك

بين وزارة التربية ورئاسة مجلس الوزراء..
خريجو الجامعات، والمعلمون العائدون «في الهوا سوا»

لا شكّ أن معاناة خريجي الجامعات والمعاهد التعليمية من البطالة تتزايد، وخاصةً في ظل ندرة فرص العمل، بل وخضوع هذه الفرص النادرة للمحسوبية والواسطة والشروط التعجيزية، وضعف حظوظ قبول أبناء المنطقة الشرقية في هذه الفرص- إلاّ القليلين- رغم النقص الكبير في مدارس الوطن وخاصةً المنطقة الشرقية ومنها دير الزور..

ويمكن القول إنه لم يعد أمام هؤلاء من أمل في العمل وبناء أسرة إلاّ التسكع في الشوارع والمقاهي-التي تزداد أعدادها بكثرة-، أو البحث عن عمل لا يداني أضعف تطلعاتها، أو الهجرة خارج الوطن أو الاستسلام لليأس والإحباط.. وهذا ربما يدفع البعض منهم لحرق نفسه كما فعل بوعزيزي في تونس!.

يضاف إلى هؤلاء الخريجين المعلمون الذين اضطروا للهجرة بعد أن واتتهم الفرصة للعمل بعقد خارجي يضمن تحسين أوضاعهم المعيشية بالحدود الدنيا التي قد لا تصل لبناء مسكن أو الزواج، لكنهم لم ولن يصبحوا أغنياء وتجاراً ويكدسوا الأموال التي تكفيهم الحاجة والاستغناء عن العمل طبعاً..

هؤلاء الذين عادوا إلى الوطن بعد غربة أليمة عاشوا فيها ما يكفيهم من الألم، واكتسبوا فيها خبرات ساهمت بتطوير عملهم وقدرتهم على العطاء.. عادوا وهم يحملون الأمل في العودة إلى العمل واستكمال مسيرة حياتهم مع أسرهم وأقربائهم وأبناء وطنهم.. لكن هذا الأمل قتل بقرارات من مجلس الوزراء الذي ربط عودتهم بموافقته عليهم وعلى كل من كان يعمل في الدولة من الفئة الأولى من مهندسين وأطباء وحتى المستخدم في الفئة الخامسة، وبموافقة من وزارة التربية بشروط معقدة كالعمر والقدم الوظيفي وتاريخ الاستقالة وما في حكمها، أو الخضوع للجنة فحص نفسي وجسمي.. بل إنّ وزير التربية طلبَ عدم مراجعته في ذلك قبل خمس سنوات، رغم أنهم كانوا يسددون ضرائب متعددة كالاغتراب وغيرها! ورغم تأديتهم لالتزاماتهم تجاه نقابة المعلمين، ناهيك عما أدخلوه من تحويلاتهم بالعملة الصعبة..

أما المعلمة فمصيبتها أكبر، إذ أنّ المعلم يمكن أن يفتتح بقاليةً أو يعمل أجيراً عند أحد أو سائق تكسي، بينما هي لا حول لها ولا قوة.. لقد صار هؤلاء المعلمون والمعلمات «أضحوكةً» ومعلقين بين الوزارة ورئاستها وكلاهما يتناقض مع الدستور الذي يكفل حق العمل لأبناء الوطن..

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما الهدف من ذلك.. ومن المسؤول عنه؟!.

بالتأكيد ليس الهدف مصلحة أبناء الوطن، لأنّ التحديث والتطوير يجب ألاّ يقتصر على تحديث المناهج فقط، بل يجب أن يشمل كل ما يتعلق بالعملية التربوية التعليمية كالبنية التحتية للمدارس ومستلزماتها، وهذا يتطلب ويشمل أيضاً الاستفادة من كلّ الإمكانات البشرية والمادية وأهمها المعلمون.. وحرمان أبناء الوطن من الدراسة الحقيقية المفيدة رغم توفر الكوادر حيث يتجاوز النقص أكثر من ٣ آلاف معلم ومدرس في دير الزور ناهيك عن المستخدمين.

ويجدر الذكر هنا بأن عدد التلاميذ والطلاب في الصف الواحد يزيد عن أربعين طالباً، ويصل إلى الخمسين أحياناً كثيرة، وهو ما أدى ويؤدي إلى انخفاض سوية التعليم وتحول الأداء التعليمي إلى شبه محو للأمية، دون الإشارة طبعاً إلى انخفاض المستوى المعاشي للمعلمين والذي انعكس على عطائهم وازدياد نسب التسرب، وبالتالي ارتفعت نسب الأمية بعد أن كنا من الدول التي قطعت أشواطاً في محاربتها..

إن من يحرم أبناء الوطن من التعليم إنما يُخرب جيلاً، وتخريب جيل ليس تخريب مصنع أو مزرعة، لأنه يحتاج إلى عشرات السنوات لبنائه فيما بعد.. لذلك فهو يرتكب خطأً لا يغتفر بحقّ كل السوريين، ومن يحرم أبناء الوطن من فرصة العمل والعيش حياة كريمة يساهم في تدمير الشريحة الواعية من المجتمع.

لا شك أن معاناة خريجي الجامعات والمعاهد من المعلمين العائدين من الغربة أصبحت الآن مزدوجة؛ معاناة اقتصادية اجتماعية، ومعاناة من الغربة الداخلية. إذ لا يتاح لهؤلاء التعبير عن معاناتهم أو التعبير عن رأيهم للمشاركة في بناء المجتمع والوطن، بينما تنال قوى رأس المال والفساد كل التسهيلات والإعفاءات والقروض وتدفع نحو خصخصة كل شيء، بما في ذلك التعليم الذي تجري خصخصته تحت شعار الاستثمار.

لقد بات واضحاً للجميع أنّ المسؤول عن كل ذلك هو الفريق الاقتصادي في الحكومة، وكبار التجار والمتنفذين الذين يدعمونهم من خلال السياسة الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية التي تُنتهج منذ سنوات وتزيد من سوء الأوضاع المعيشية يوماً تلو آخر.

■ زهير مشعان

شوارع دير الزور في بازار الاستثمار..!

معاملنا وعمالنا معروضون للبيع باسم الخصخصة والاستثمار..

أراضينا استبيحت وتحولت إلى أطلال.. وفلاحونا شردوا منها برفع الدعم وتحرير الأسعار..

شواطئنا ..حدائقنا ..غاباتنا ..جزرنا النهرية ..أملاكنا العامة..كلها معروضة في البازار..

وآخر الأخبار، شوارع دير الزور في بازار الاستثمار..

لا يكفي المواطن معاناته في الحصول على الحد الأدنى من لقمة العيش..ولا يكفيه أنه حرم من الدفء..ولم يبق له إلاّ البقايا من السكن والتعليم والصحة..

لا يكفيه أنه محروم من السير على الأرصفة، والسير في الشوارع المحفرة والقذرة.. وإنما بات الآن ممنوع عليه حتى الوقوف لالتقاط الأنفاس والنزول من السيارة..أو شراء حاجة.. أو إنزال مريض من أبنائه.. أو التوقف أمام منزلهً أو مكان عمله للحصول على رزقه..

فالشوارع الرئيسة أصبحت مستثمرة.. والساعة بعشرين ليرة فقط لا غير يا أهالي الدير..

فماذا يفعل المستثمر وما هو الجهد الذي يبذله ليحصل على هذه المبالغ..؟ لا شيء..!

ببساطة.. إنه يدفع القليل ليشتري حقوقنا من الفاسدين ويعود ليبيعنا إياها بأسعار عالية..

يقول المثل الشعبي: إن لم تستح فافعل ما تشاء.. وهذا ما قام به مجلس المدينة ممثلاً برئيسه بمنح شوارع دير الزور الرئيسة لمستثمرين..على حساب المواطنين..فلم يعد هناك شيء غير قابل للبيع في بازار الاستثمار..

وتحولت كل الأشياء إلى سلعة..حتى مشاعرنا آلامنا.. أفراحنا ..أحزاننا.. كلها أصبحت سلعاً في سوق الليبراليين الجدد ...من التجار والفاسدين..

والأنكى من ذلك هم من يبررون ذلك من المسؤولين عند مراجعتهم.

لم يبق أيها السادة إلاّ أن يبيعوا الوطن والمواطنين بالجملة وليس بالمفرق في صفقة رخيصة..لأنهم وضيعون ومن يهن يسهل الهوان عليهً.. لكننا لن نستسلم فلا يزال هناك الكثير من الشرفاء في وطننا الحبيب سورية.

■ مواطن يأبى أن يكون سلعة

البيان الختامي لمجلس الاتحاد الدولي لعمال العرب:

السياسات الخاطئة أهم الأسباب لتفجر الحركات الاحتجاجية

عقد المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب دورته العادية الثانية، في الدار البيضاء خلال الفترة من ٢٧-٢٠١١/١/٢٨، باستضافة من الاتحاد المغربي للشغل، برئاسة محمد شعبان عزوز رئيس المجلس وحضور حسين مجاور نائب رئيس المجلس، ورجب معتوق الأمين العام مقرر المجلس، وأعضاء الأمانة العامة، وأعضاء المجلس المركزي من قيادات الاتحادات النقابية العمالية العربية القطرية والمهنية ورئيسة لجنة المرأة العاملة العربية، ورئيس لجنة الشباب العامل العربي.

وقد اجمع المتحدثون في كلماتهم على أن جميع المشاكل التي تعاني منها بلداننا العربية تعود إلى سياسات الخصخصة والرأسمالية المتوحشة، وان الفقر والبطالة هما السببان الرئيسيان وراء الاختلالات العميقة التي تعيشها بعض بلداننا العربية، وان ترسيخ وحدة الطبقة العاملة العربية هو السبيل لمواجهة خطر العولمة، واعتبروا إن الحوار الاجتماعي هو أحد المدخلات الرئيسية لتعزيز التنمية الاجتماعية وتشغيل الشباب وتوسيع الحماية الاجتماعية.

كما أكد المتحدثون في كلماتهم على أهمية الارتقاء بدور الحركة النقابية العربية في الدفاع عن الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي، ولاسيما حق التنظيم النقابي، باعتبار ذلك جزءاً من حقوق الإنسان، وضرورة للعملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، والسلم الاجتماعي. وشددوا على أهمية تطوير بنى الحركة النقابية العربية، وتعزيز وحدتها، وترسيخ استقلاليتها، وتعميق ديمقراطيتها، وارتباطها بمصالح العمال، باعتبار ذلك أساسا لتعزيز دورها وتطوير مكانتها وتفعيل نشاطاتها في المجتمعات العربية.

وقد خيمت تداعيات الأوضاع السياسية والحركات الاحتجاجية التي شهدها عدد من البلدان العربية، وبعضها مازالت تشهد تحركات احتجاجية على خلفية اقتصادية – سياسية على أعمال المجلس المركزي.

ورأى المجلس المركزي إن كل تلك التطورات المتسارعة وما رافقها من قمع دام للمحتجين المدنيين يكشف عن حجم الاحتقان الشعبي والسياسي على خلفية تلك الأزمات المعيشية والاقتصادية، وأن ذلك الاحتقان مرشح للتصاعد والاتساع في عديد من البلدان العربية مالم تتم معالجة عاجلة وجذرية للتردي المتفشي على مستويات مختلفة.

ورأى المجلس ضرورة العمل على انجاز العديد من النقاط الجوهرية التالية:

● الإقرار بأن السياسات الخاطئة التي انتهجتها الحكومات العربية سواء في معالجة القضايا الحياتية للمواطنين، أو من خلال الركون لأساليب القمع والتضييق على الحريات العامة والخاصة كان احد أهم الأسباب لتفجر الحركات الاحتجاجية.

● دعوة الحكومات العربية إلى فتح حوار جدي مع كل القوى السياسية في المجتمعات العربية، لاسيما قوى المعارضة الوطنية غير المرتهنة للخارج، من اجل التوصل إلى صيغة توافقية تخرج حالات الاحتقان الشعبي وتحاسب الفساد والإفساد بشقيه الاقتصادي والسياسي، وتنقذ المجتمعات العربية من خطر الفوضى والانهيار التي تنتظرها.

● إجراء مراجعة جذرية وعلمية للسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية الحالية على قاعدة إطلاق تنمية متوازنة بين قطاعات الإنتاج وعناصره، وبين مناطق البلاد المختلفة بعيدا عن الارتهان للهيمنة الخارجية ومؤسساتها الدولية المحكومة بخدمة النظام الرأسمالي والامبريالي الذي يقوم على سلب موارد هذه البلاد وتشويه بناها الاقتصادية والاجتماعية، بل تنمية مقرونة بعدل اجتماعي ومحصنة بوجه كل أشكال الفساد والهدر التي باتت منتشرة على مختلف المستويات.

● تقديم الدعم للاتحاد العام التونسي للشغل لدوره الريادي في قيادة الانتفاضة الشعبية، ودعوة الشعب التونسي إلى التلاحم والوقوف خلف قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل.

■■

الجفاف.. فالهجرة.. فالمصائب!

المتسربون من المدارس يتزايدون في الحسكة

ارتفعت نسبة المتسربين من المدارس في محافظة الحسكة لتتعدى ٣٪ جراء ما شهدته المنطقة من جفاف طويل تزامن مع رفع الدعم عن المحروقات وغيرها من مدخلات الزراعة كالأسمدة، وبالتالي زيادة تكاليف ري الأراضي، وهو ما أدى ويؤدي إلى هجرات متتالية من المحافظة إلى مناطق أخرى في سورية.

ووفقاً لإحصائيات مديرية التربية في المحافظة، فقد بلغ عدد التلاميذ المتسربين من التعليم الإلزامي في مدارس المحافظة بنهاية العام الماضي ١٠٤٠٥ تلاميذ منهم ٧٢٥٦ من الصف السابع والثامن والتاسع، بينما يصل عدد المتسربين من الصف الأول إلى السادس إلى ٣١٤٩ تلميذا وتلميذة.

وبينت الإحصائيات أن المديرية افتتحت في المحافظة ١١٣ شعبة لتعليم الفتيات، حيث وصل عدد الدارسات في هذه الشعب إلى ١١٣٧ دارسة في أربعة مستويات ضمن مشروع تعليم الفتيات الذي ينفذ بالتعاون بين وزارة التربية ومنظمة اليونيسيف، بهدف إعادة الفتيات المتسربات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٠ إلى ١٧ عاما إلى مدارس التعليم الأساسي وإكسابهن المهارات الحياتية الأساسية، وخاصة في القرى الريفية، حيث يحق للفتيات الالتحاق بالدراسة في الصف التاسع الأساسي بعد إنهاء المستوى الرابع في مشروع تعليم الفتيات؛ بشكل نظامي ضمن المواليد المحددة لهذا الصف، وبصفة دراسة حرة في حال تجاوز العمر المحدد للالتحاق بالصف التاسع في مدارس التعليم الأساسي.

ويذكر أن عدد التلاميذ الدارسين في مرحلة التعليم الأساسي بمحافظة الحسكة من الصف الأول إلى الصف التاسع يبلغ ٣١٧٤٨٦ تلميذا وتلميذة منهم ٤٦١٨٠ من التلاميذ الجدد في الصف الأول الأساسي يدرسون في أكثر من ٢١٠٠ مدرسة ويتجاوز عدد المدرسين في هذه المرحلة ٦ آلاف مدرس ومدرّسة.

إن هذا الواقع يتطلب النظر بجدية إلى المصائب التي تعانيها المنطقة الشرقية، واتخاذ إجراءات إضافية لحماية الناشئين هناك لتمكينهم من المساهمة لاحقاً في تنفيذ الخطط المستقبلية للمنطقة، وإلاّ فإن كل ما تتغنى به الحكومة من تنمية للمنطقة الشرقية سيكون جعجعةً بغير طحين!.

■ ج.خ

مناظر.. مثيرة للجدل!

أن ترى وتتغاضى أو تغلق عيونها عن رؤية مناظر مؤذية وتبقى صامتاً برسم الجهات المعنية.

منظر تراكم بقايا مخلفات البولمانات السياحية من زجاجات بلاستيكية فارغة للمياه وكاسات البلاستيك وغيرها من البقايا في مفرق الطريق الدولي عند /المطب/ من ناحية الحسكة حيث تعمل هذه السيارات على رمي الأوساخ على جانبي الطريق في حالات تخفيف السرعة على المطبات الموجودة مما شكل منظراً مؤذياً للمفرق الذي يربط الحسكة ومدنها من الشمال بالإضافة أنها طريق دولي رابط مع العراق والسوق الحرة في المحافظة.

منظر حديقة البلابل وقد هجرتها البلابل في وسط مدينة الحسكة وتتراكم الأوساخ فيها مع أنها لو تم الاهتمام بها لكانت أجمل حديقة ونحن ندعي أننا أصدقاء للبيئة.

منظر شارع في مدينة عامودا انقطعت الإنارة فيه عن ثلاثة عواميد متتالية منذ أكثر من سنة بسبب تغيير عواميدها من خشب إلى إسمنتية والبلدية والكهرباء كل منها ترمي الكرة في ملعب الآخر. وفي الشارع نفسه الذي حلم ساكنيه بعد سنوات من التزفيت لتأتي مؤسسة المياه بهدف القيام بتغيير خطوط المياه بشق الشارع وتمديد الخطوط الجديدة وردمها ببقايا التراب منذ العام الماضي وتبقى مكشوفة وتتهدم وتتجمع فيها المياه الآسنة والأوحال بحجة أن المتعهد لم ينفذ المشروع ضمن المواصفات المطلوبة وترك الشارع على حاله مع بقايا مئات الأمتار من أنابيب التمديد وأكوام من التراب الناعم في الشوارع.

منظر تراكم الأوساخ وقيام الأهالي برمي القمامة في مدخل مدينة القامشلي الغربي طريق عامودا من حدود بلدية هيمو حتى مدخل حي الهلالية وبشكل كبير وملفت للنظر على الرغم من وجود عدة لوحات إعلانية «النظافة عنوان وحضارة» وحملتنا الوطنية ما زالت مستمرة وشعارنا الاهتمام بجمالية مداخل المدن .

تكرار الحوادث في مدخل مدينة الدرباسية وارتفاع عددها إلى /٥/ حوادث خلال شهر لعدم وجود إنارة في عواميد لكهرباء وإشارات مرورية عاكسة في منصف مدخل المدينة. ومناظر.... ومناظ ... ومنا ... وم.... وللمناظر بقية.

■ الحسكة/ جمعة خزيم

رغم تقرير تفتيشي كامل.. المدعوم مازال على رأس عمله!

يبدو أن بعض الفاسدين أصبح مهمته أو هوايته اللعب على جميع الأوتار، إذ يبين تقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش الصادر تحت رقم ٤/٣٦/٤٦٤٣/١٠ إ.د، والمتعلق بموضوع نتائج أعمال مديرية شؤون الإطفاء وإدارة الكوارث في وزارة الإدارة المحلية والبيئة أن مديراً مدعوماً ما يزال على رأس عمله رغم الكثير من الشبهات التي تحوم حوله.

سجل معد التقرير المذكور عدداً من الملاحظات على أعمال مديرية شؤون الإطفاء وإدارة الكوارث تمثلت بما يلي:

١) تسمية السيد «ح. س. أ» مديراً لمديرية الإطفاء ومخاطبته برتبة عميد بالرغم من أنه عقيد متقاعد- وهو متعاقد مع وزارة الإدارة المحلية بصفة خبير بموجب عقد سنوي- وقيامه بتوقيع المراسلات ومحاضر الاجتماعات بصفته عميداً خلافاً لتعميم السيد وزير الدفاع رقم ١٩٩/١٠٧٩٧ تاريخ ١٩٩٣/٥/٢٤ الذي نظم أصول مخاطبة الضباط المنتهية خدماتهم.

٢) تسمية السيد «ح. س. أ» مديراً للإطفاء في الوزارة وتسمية كل من النقيب «ع. م» والنقيب «س. ر» رئيساً لدائرة في مديرية الإطفاء بالرغم من أنهم جميعاً متعاقدون مع الوزارة بصفة خبراء وبموجب عقود سنوية، وجاء ذلك بما يخالف أحكام الفقرة /أ/ من المادة /١٤٨/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤.

٣) تسمية النقيب «س. ر» ضابط ارتباط إضافة لعمله كخبير إطفاء وتكليفه بمهام رئيس دائرة تقنيات الإطفاء خلافاً لتعميم السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢٠/ف.خ تاريخ ٢٠٠٧/٣/٦ الذي قضى بتفريغ ضباط الارتباط لتنفيذ مهامهم.

٤) عدم التزام العاملين بالتوقيع على دفتر التفقد اليومي بحجة تواجدهم في غرفة العمليات الكائنة في مبنى الوزارة أحياناً وتواجدهم في مديرية الإطفاء الكائنة في مركز التنمية الإدارية أحياناً أخرى.

٥) ترفيع السيد «م. أ» قائد فوج درعا من رتبة رائد إلى رتبة مقدم خلافاً لتعميم السيد وزير الدفاع المشار إليه أعلاه.

٦) وجود شواغر كثيرة في الملاك العددي (للإطفاء) على مستوى كافة الوحدات الإدارية في القطر.

٧) وجود العديد من مراكز الإطفاء غير مفعلة في مختلف أنحاء القطر منها:

أ) مراكز /عربين ـ الكسوة ـ السيدة زينب ـ قطنا/ في ريف دمشق.

ب) مركزي /هجين ـ الميادين/ في ديرالزور.

ج) مركز /الباب/ في حلب.

د) مركز /جاسم/ في درعا.

٨) عدم تقاضي جنود الإطفاء لتعويض العمل الإضافي المحدد في المادة /١٠٢/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤.

٩) عدم تنفيذ أحكام المرسوم رقم /٣٤٦/ تاريخ ٢٠٠٦/٩/٧ لجهة اعتبار السنة الواحدة من خدمة جنود الإطفاء تعادل سنة ونصف.

١٠) قيام بعض مراكز مدن المحافظات بشراء آليات ومعدات إطفاء لمصلحة أفواج الإطفاء يعود تاريخ صنعها إلى عقد السبعينيات من القرن الماضي كما يلي:

أولاً ـ محافظة حمص: اشترت من شركة شينكر إخوان آلية سلم إنقاذ وإطفاء بذارع متحرك هيدروليكي ماركة مارجيروس ألماني الصنع موديل عام ١٩٧٤ رقم الشاسيه /٤٩٠٠٠٠٦١٠٥/ بسعر /٣,٥٠٠,٠٠٠/ل.س.

ثانياً ـ محافظة الحسكة: اشترت من شركة شينكر إخوان خمس آليات هي:

أ- سلم إنقاذ ماركة مارجيوس موديل عام ١٩٧٠ رقم الشاسيه /٤٥٠٠٠٠٩١٦٦/ بمبلغ /٢,٤٥٠,٠٠٠/ ل.س.

ب- سيارة إطفاء ماركة مرسيدس موديل عام ١٩٧٥ رقم الشاسيه /٣٥٨١١٧١٠٥١٠٠٠٧/ بمبلغ /١,٢٧٥,٠٠٠/ ل.س

ج- سيارة إطفاء ماركة مارجيروس موديل عام ١٩٧٨ رقم الشاسيه /٤٩١٠٠٠٩٢٨٣/ بمبلغ /١,١٠٠,٠٠٠/ ل.س

د- سيارة إطفاء ماركة مرسيدس موديل ١٩٧٦ رقم الشاسيه /٣٥٨١١٦١٤٢٣١١٨٨١/ بمبلغ /١,٢٧٥,٠٠٠/ ل.س.

ه- سيارة بيك آب ماركة مرسيدس موديل عام ١٩٨٠ رقم الشاسيه /٦٠٢٣٢٧١٨١٤٥٦٢٣/ بمبلغ /٣٧٥٠٠٠/ ل.س.

ثالثاً ـ محافظة اللاذقية: اشترت من شركة شينكر إخوان السيارات التالية:

أ- سيارة إطفاء ماركة مرسيدس طراز /٨١١/ رقم الشاسيه /٧١٨٠٥٣١٠٧٨٨١٢١/ موديل عام ١٩٧٢ .

ب- سيارة إطفاء ماركة مرسيدس طراز /٨١١/ رقم الشاسيه /٣١٨٠٥٣١٠٧٩٩٣٣٨/ موديل عام ١٩٧٢ .

ت- سيارة إطفاء ماركة مارجيروس طراز /FM١٧٠D١١FA/ رقم الشاسيه /٤٩٠٠٠٣٠٧٥٤/ موديل عام ١٩٧٦ .

ث- سيارة إطفاء ماركة مرسيدس طراز /١٤١٩/ موديل عام ١٩٧٩ رقم الشاسيه /٤١٤٣٨٦٧٤٨/ .

وفي الختام، فقد بين معد التقرير أن العمر الإنتاجي لهذه السيارات والآليات منتهي من الناحية المحاسبية إضافة إلى انخفاض مدى تجاوب الآليات فنياً وميكانيكياً في ميدان العمل لمرور زمن طويل على صنعها، وأشار إلى مسألة شراء آليات وسيارات من قبل محافظات (حمص ـ الحسكة ـ اللاذقية) يعود تاريخ صنعها إلى العقد السابع من القرن الماضي لصالح أفواج الإطفاء في المحافظات المذكورة موضع تقصي وتحقيق من كافة الجوانب.

يذكر أن جميع هذه النقاط التي يثيرها التقرير مرتبطة بأداء مدير الإطفاء المدعوم المذكور أعلاه، ورغم ذلك فإنه ما زال على رأس عمله صامداً بشكل مريب!.

■■

الماركسية في عالم متغير (٢ ـ ٢)

نبه بيان الحزب الشيوعي إلى أنّ استيراد الآداب الاشتراكية والشيوعية الفرنسية إلى ألمانيا دون استيراد الظروف والأوضاع التي نشأت فيها، ليس أكثر من عبث فكري لا طائل منه (صفحة ٧٣)، لذلك فإنّ مفهومات الشيوعيين النظرية لا ترتكز مطلقا على أفكار أو مبادئ اكتشفها أو اخترعها مصلح من مصلحي العالم، بل هي التعبير الاجتماعي عن الظروف الواقعية لنضال طبقي موجود ولحركة تاريخية تتطور من ذاتها أمام عيوننا (صفحة ٥٨)، وعليه فإن لينين لم يجد حرجاً من التحذير من «تفسخ عميق في الماركسية بسبب ترديد شعارات محفوظة عن ظهر قلب دون فهم أو تأمل، أدت إلى انتشار ضرب من التعابير الجوفاء انتهت بميول برجوازية صغيرة مناهضة للماركسية، التي ليست مذهباً منتهياً جاهزاً ثابتاً لا يتغير، بل مرشد حي للعمل لا بد أن يعكس التغير الفريد في ظروف الحياة».. لينين- في الايديولوجية والثقافة الاشتراكية (صفحة ٦٩)، حيث أنّ جميع الحدود في الطبيعة والمجتمع شرطية ومتحركة، وبالتالي فإنّ جميع التعاريف بوجه عام هي ذات طابع شرطي نسبي، وإنها لا تستطيع أبدا أن تشمل جميع وجوه علاقات ظاهرة في حالة تطورها الكامل.(لينين الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، الصفحتين (١٢٠ - ١٢١).

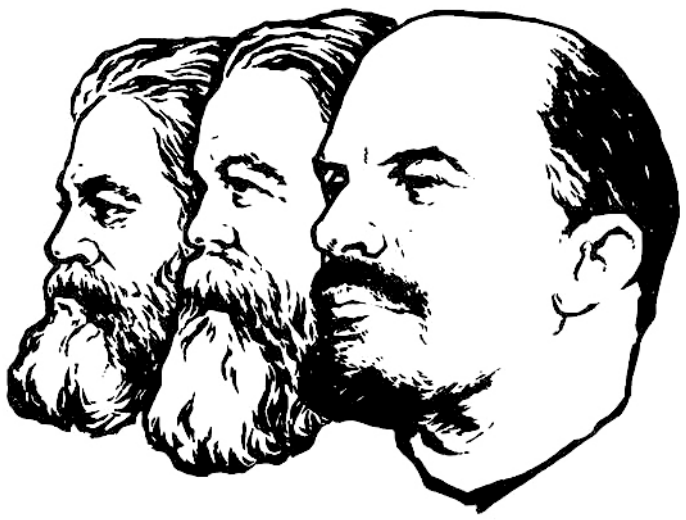

الحزب الشيوعي وديكتاتورية البروليتاريا

جاء في بيان الحزب الشيوعي تحت عنوان «الشيوعيون والبروليتاريون» أنّ الشيوعيين لا يدعون إلى مبادئ خاصة يريدون تكييف الحركة البروليتارية في قالبها، إنّما الذي يميزهم عن باقي الأحزاب البروليتارية الأخرى هو هويتهم الأممية التي تجعلهم يبرزون المصالح المستقلة عن الجنسية والعامة الشاملة لمجموع البروليتاريا. (البيان، صفحة: ٥٧)، ممّا يطرح السؤال فيما إذا كانت هذه الميزة تعطيهم احتكار نضال الطبقة العاملة؟

يجيب البيان على ذلك، وتحت العنوان نفسه، بأنّ الشيوعيين لا يؤلفون حزباً خاصاً معارضاً لأحزاب العمّال الأخرى، بل إنّ تنظيم طبقة البروليتاريا من أجل سيادتها والظفر بالديموقراطية هو هدف لهم ولجميع الأحزاب البروليتارية، أمّا التدابير المتخذة في سبيل ذلك فهي تختلف «طبعاً» في مختلف الأقطار، وكما أنّ أشكال الدول البرجوازية في منتهى التنوع، ولكن كنهها واحد فكذلك إنّ الانتقال من الرأسمالية لا بدّ وأن يعطي وفرة وتنوعاً هائلين من الأشكال السياسية، ولكن فحواها ستكون لا محالة واحدة.. (ديكتاتورية الروليتاريا- لينين، الدولة والثورة صفحة ٣٧)، فالماركسية لم تضع في يوم من الأيام نصب عينيها مهمة كشف الأشكال السياسية للمستقبل، وإلاّ فقد كان من المحرج حقاً أن نقف مكتوفي الأيدي أمام التحديد الصارم لتلك الأشكال. (لينين، المؤلفات، الجزء: ٢٧، صفحة ٣١٠)، لهذا لا نجد سواءً في مؤلفات واضعي نظرية الشيوعية العلمية أو في وثائق الحركة الشيوعية العالمية تأكيدات بأنّ الاشتراكية تستبعد نظام تعدد الأحزاب. كتاب (الاتحاد السوفييتي، دليل اقتصادي سياسي، دار التقدم – موسكو: صفحة ١٧٦)، لأنّ مدى ديمقراطية هذا النظام الاجتماعي أو ذاك، لا يقاس في آخر المطاف بعدد الأحزاب المساهمة في قيادة المجتمع، بل إنّ جوهر الديمقراطية تحدده في المقام الأول عائدية السلطة وثروات البلاد المادية والروحية في المجتمع المعني، هل تعود إلى حفنة من الرأسماليين أم إلى الشعب بأسره؟.. (المرجع السابق، صفحة ١٧٧)، مع الأخذ بالحسبان أنه لا يمكن للمرحلة الأولى من الشيوعية أن تعطي العدالة والمساواة، بل تبقى فروق في الثروة، وهي فروق مجحفة، ولكن استثمار الإنسان للإنسان يصبح أمراً مستحيلاً، لأنه يصبح من غير الممكن للمرء أن يستولي كملكية خاصة على وسائل الإنتاج، على المعامل والآلات والأرض وغير ذلك.. (لينين، الدولة والثورة، صفحة: ٩٩).

في ضوء ما سبق يكون من غير الجائز ماركسياً القول إنّ ديكتاتورية البروليتاريا تفترض شكلاً معيناً لممارسة السلطة، حيث أنها بالقياس إلى الرأسمالية هي «مجرد» نموذج أعلى لتنظيم العمل في المجتمع، لا تعني فقط استعمال العنف إزاء المستثمرين - بكسر الميم - بل إنها لا تعني أساسا استعمال العنف. (لينين، في الإيديولوجية والثقافة الاشتراكية، صفحة ١١٥)، لذلك فهي مبادئ عامة للحكم وليست شكلاً له، ممّا يطلق عليه في الفقه القانوني والسياسي «نظام عام»، كما هي عليه الحال في كثير من الدول مثل مبادئ العلمانية في تركيا، أو ولاية الفقيه في إيران، ممّا يسمح بالتالي بقيام أحزاب تتداول السلطة فيما بينها، ولكن ضمن مبادئ أساسية تمنع استغلال الإنسان للإنسان.

■■

أما آن لهذا الفرعون الذي تفرعن كثيراً أن يرحل؟

◄ **ستيركوه ميقري**

ها هي جماهير الشعب المصري الثائرة لكرامتها تزلزل الأرض تحت أنقاض فرعون النظام المصري، المتهالك شعبياً بصورة أساسية، وعربياً وإقليمياً كدور وثقل بالمحصلة النهائية..
لقد عمل حسني مبارك على تنفيذ كل ما طلب منه أمريكياً وإسرائيلياً طوال فترة حكمه التي امتدت إلى أكثر من ٣٠ عاما, وتلقّى بالمقابل موافقة ضمنية على انفراده بالحكم بشكل دكتاتوري مهين، فعاث هو وبطانته فساداً، ونهبوا مصر التي تعد أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان والتأثير التاريخي..

المثال التالي يعطي نبذة بسيطة عن هذا النهب الذي وصل إلى ذروته قبيل تصاعد الاحتجاجات التي أدت سريعاً إلى الثورة الحالية، فقد كان الناتج المحلي الإجمالي لمصر عام ١٩٨٠، وهو العام الذي استلم فيه مبارك دفة الحكم، يعادل الناتج المحلي لكوريا الجنوبية الذي بلغ ٩٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧، في حين أن الناتج المصري لم يتعد الـ١٢٠ مليار دولار للعام نفسه, وبالتأكيد فإن هذا الفارق الهائل للتطور الحاصل بين النظامين يوضح كم هو مستوى النهب الحاصل في مصر، ومن مقدرات أبنائها، وكم هو مستوى التبعية الحاصلة للحلف الصهيو - أمريكي في المنطقة, فمصر مبارك جددت التزاماتها طوال تلك الحقبة تجاه إسرائيل بمدها بحاجتها من الغاز المصري ولمدة ٢٥ عاماً, بثمن أقل من نصف ثمنه عالمياً, واللافت للنظر هنا أنه يبيعه لشعبه بأعلى من سعره العالمي, كما راح يسعى بشكل محموم لحل القضية الفلسطينية لصالح العدو الإسرائيلي وعلى حساب الشعب الفلسطيني المنتهكة حقوقه, وفي العقدين الأخيرين راح يتهم حزب الله بالإرهاب والتبعية لإيران، وبذل كل ما بوسعه وسعى سعي المنافقين بين الصفا والمروى لإقناع الشعب المصري بوضع إيران كعدو للعرب بدلا من العدو الإسرائيلي, كما لم ينفك سنوياً من الحج مرة واحدة على الأقل إلى واشنطن لإبداء الطاعة والحصول على التغطية اللازمة لاستمرار حكمه الدكتاتوري التجويعي.. وفي السنوات الأخيرة آخذ يستلهم بعض الطرق التقليدية التراثية لترتيب نظام حكمه بحيث يصبح هو (رئيس تشخيص مصلحة النظام) فيقيم بالعاصمة المستحدثة من قبله في شرم الشيخ، ويورث ابنه جمال سدة الحكم بدلاً منه في القاهرة..

لذلك ليس مستغربا هذا البركان الذي فجره الشعب المصري في هذه المرحلة الحساسة، فقد صبر هذا الشعب على موبقات نظامه لأكثر من ٣٠ عاماً قضاها في الجوع والعوز والبطالة والألم والقمع والفساد والتهميش, ولم يعد قادرا على القبول بها بعد الآن لأنه لم يعد به طاقة لذلك, وشاء مبارك ونظامه الاستبدادي أم أبى، فإن الوضع الثوري الذي لابد من توفره قبل حدوث الثورة كما يقول لينين، قد توفر فعليا الآن، وهو يظهر من خلال عجز مبارك ونظام حكمه على القيام بأي فعل مؤثر لإرهاب المنتفضين، وبدا جدياً للمرة الأولى أنه لم يعد قادراً على الاستمرار في الحكم كما كان سابقاً، ولم يعد الشعب يرضى بذلك على الإطلاق.

يشخص المفكر الكبير عبد الرحمن الكواكبي في كتابه «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» ما يسميه «داء الاستبداد السياسي»، ويصف أقبح أنواعه: استبداد الجهل على العلم واستبداد النفس على العقل. و يقول إن الله خلق الإنسان حرًا، قائده العقل فكفر وأبى إلا أن يكون عبداً قائده الجهل، ويرى أن المستبد فرد عاجز، لا حول له ولا قوة إلا بأعوانه أعداء العدل وأنصار الجور. وأن تراكم الثروات المفرطة، مولد للاستبداد، ومضر بأخلاق الأفراد. وأن الاستبداد أصل لكل فساد، فيجد أن الشورى الدستورية هي دواؤه)..

ها هو الشعب المصري المتنفض، الذي يملأ الساحات والشوارع في القاهرة وبقية المدن، يرفع مستوى طلباته وشروطه، فقد كان يرضى برحيل الرئيس وأركان حكمه، ثم صعّد أكثر باتجاه تغيير النظام، وقبل أن يصل الآن إلى المطالبة بمحاكمة رموزه ومعاقبتهم عقاباً شديداً على ما فعلوه بالشعب المصري، اليوم وليس غداً، وإن غداً لناظره قريب.

ster@kassioun.org

الدستور «المقدس».. هل يخالف بتعميم؟!

◄ **محمد عصام زغلول**

يضبط دستور الجمهورية «المقدس» سيادة البلاد وخطوط سياستها العريضة, ويعلو بكل سوري فخراً وعزة وكرامة, فهو الذي نص في أولى مواده على أن السيادة للشعب..
وقد أثار بعض الحقوقيين والمحامين والدارسين للقانون مراراً وتكراراً بعض المخالفات الدستورية التي لم تلق آذاناً صاغية..
ولعل المشكلة تتجلى في آلية معالجة الخلل أو المخالفة, فقد نص القانون على أن المحكمة الدستورية العليا هي المنوطة بالتحقيق ومعالجة دستورية القوانين والمراسيم حين ذكرت المادة ١٥ من القانون الناظم لها :
تنظر المحكمة الدستورية العليا في الأمور التالية:
ب- دستورية القوانين قبل إصدارها بناءً على طلب رئيس الجمهورية أو ربع أعضاء مجلس الشعب.
ج - دستورية المراسيم التشريعية بناءً على طلب من ربع أعضاء مجلس الشعب.
د- دستورية مشروعات القوانين والمراسيم التشريعية بناءً على طلب رئيس الجمهورية.
ولا أحد يشك بتاتاً في إمكانية وقدرة القضاء السوري على تطبيق الدستور والانصياع لأوامره..إلا أن التنبيه إلى بعض تلك المخالفات الدستورية لا بد أن يأخذ أعلى أشكاله, وأنا - باسمي- أدعو صحيفتنا الغالية «قاسيون» التي كانت ولا زالت تعنى بهموم الوطن الحبيب، إلى فتح ملف الدستور ومخالفاته, وقد أطمح – إن اتسعت صدوركم – إلى التلميح لبعض تلك المخالفات تباعاً..
ولعلي أبدأ بما انتهى أخيراً من تعاميم حكومية صادرة..
فعلى سبيل المثال - لا الحصر - أصدرت وزارة العدل مؤخراً التعميم رقم ٦٩، الذي نص على منع الكاتب بالعدل من توثيق أي عقد بيع يتعلق ببناء أو وكالة تصرف إلا بعد توفر نسخة عن رخصة البناء، إضافة إلى براءة ذمة من دوائر المالية!
والتوثيق - كما هو معلوم - هو تصديق الكاتب بالعدل على تواقيع أو أختام أو تصرفات إرادية وعقود بين الأطراف !
فهل يجوز أن يصدر تعميم من وزير العدل بصفته الإدارية للكاتب بالعدل بعدم تصديق عقود بيع المواطنين, الفقراء ومتوسطي الحال من هذا الشعب؟..
نعم .. فمن الذي يضطر لتنظيم عقود بيع لدى الكاتب بالعدل ويترك السجل العقاري غير مالكي العقارات المخالفة, الموجودة في الأحياء الفقيرة والتي امتلأت مدننا السورية بها! علماً أن المشرع قد اعترف بوجود المخالفات وأعطاها مركزاً وثباتاً قانونياً، كما منع من هدمها لأنها مخالفات مشادة قبل صدور المرسوم التشريعي رقم ١ لعام ٢٠٠٣م، مما يعني منع المواطن في المخالفات من التداول والبيع والشراء.
والبيع وفق المادة ٣٨٦ من القانون المدني السوري هو عقد يلزم به البائع أن ينقل للمشتري ملكية شيء أو حقاً مالياً في مقابل ثمن نقدي.
فمن يملك منزلاً ملكية صحيحة وفق وكالة بيع متسلسلة، لم يعد بإمكانه وفق هذا التعميم أن يبيع ما يملك عند الكاتب بالعدل، خاصة إن أصدر وزير العدل تعميماً جديداً للقضاة, ينص بالالتزام والتقيد بالمذكور سابقاً، عندها تكون الطريق أمام المواطن مسدودة من ناحية اللجوء إلى الكاتب بالعدل أو القضاء.. في حين نصت المادة ٣٠ من قانون الكاتب بالعدل أن الوثائق المنظمة أو الموثقة من الكاتب بالعدل لها القوة الثبوتية المنصوص عليها في قانون البينات.
هنا يأتي السؤال حول المواطن الذي اعترف له المشرع بوضعه القانوني في هذه المخالفات، فهل يمنع وفق التعميم المذكور من البيع؟
وهل منْع المواطن العربي السوري - صاحب السيادة - في منطقة المخالفات من البيع مخالف للدستور، أم إن وزير العدل يملك من خلال تعميم أن يلغي أحكام الدستور الذي يحمي الملكية الخاصة المعترف بها؟!.
إن صدور مثل هذا التعميم من وزير حكومي يعد بمثابة إعاقة للقانون، لا بل هو مخالفة للدستور, الذي نص على قداسة الملكية الشعبية والجماعية ومن ثم الفردية, والذي نص – في مادته الثانية عشرة – على أن الدولة في خدمة الشعب، وأن مؤسساتها تعمل على حماية الحقوق الأساسية للمواطنين وتطوير حياتهم..
فهل منع المواطن من بيع بيته الذي تفتق كبده لشرائه تحت ظل وحماية القوانين ورعايتها, مخالف للدستور؟!
وهل امتثال الكتاب بالعدل بتسلسلهم الوظيفي لنداءات وزارة المالية جناية لبعض الضرائب, مخالف للدستور؟!
وهل اضطرار المواطنين لتنظيم عقودهم خارج دوائر الدولة من سجل عقاري ومحكمة وكاتب بالعدل, مخالف للدستور؟!
أم هل منع المواطنين من ممارسة حقوقهم الطبيعية بالبيع والشراء, مخالف للدستور؟!
ولعل مخالفة هذا التعميم للدستور منطلقه: التمييز بين أبناء الشعب وتثبيت تفاوتهم وعدم مساواتهم أمام القانون..
فساكن تنظيم كفرسوسة لم يعد كساكن حي الزهور..
فضلاً عن زيادة هذا التعميم للفقراء فقراً بحرمانهم من التمتع بما احترمه الدستور وفرض احترامه من ملكياتهم!
إن الدستور هو الصيانة الحقيقة للمواطنين وحرياتهم وسيادتهم..فلنعالج أية مخالفة له.. فواجب الدارسين التقصي والتمحيص, وواجبات مجلس الشعب تقتضي صيانة الدستور كما خوله ذلك الدستور.

■■

مطبات

الاستثمارات الآمنة

نعم من المؤكد أن أي استثمار للمصلحة العامةسيؤدي إلى فوائد عامة، ولا أحد بعد القيام بتعميم التجربة ضد الاستثمار إن كان صالحاً، وتكبر هذه الـ(نعم) في الحلق إن كانت في مصلحة العامل، وتتضخم إن قال مفكرو ومعدو هذا الاستثمار أنها تحقق درجات أمان عالية ولا مغامرة فيها.

على اعتبار العامل هو المنتج الأكبر في وطن يُكبر العمل، ويعتبره من أهم عناصر نهضته وازدهاره، وعلى اعتبار العامل هو الجسد القوي الذي يبني مشاريعنا ومؤسساتنا وقوتنا.. هنا تكمن الخطورة في المغامرة باحتياطه المستقبلي.

لا أشك بالنوايا الحسنة لاستثمارات (مطمورة) العامل، ولا بالتفكير الطيب للباحثين عن فرص لزيادة المودعات الهائلة من أمواله، فكلها بالنتيجة عائدة لضمان سنوات تقاعد هادئة و حالمة.

مؤسسة التأمينات الاجتماعية توافق على إقامة برجين سكنيين في الرقة بكلفة ١٢١ مليون ليرة، ويؤكد مديرها الأستاذ خلف العبد الله على درجة الأمان الاستثماري لهذا المشروع، وهنا نؤكد على (درجة أمان استثماري لأن هذه الأموال عبارة عن اشتراكات الأخوة العمال والمغامرة غير واردة ولو بنسبة ١٪).

أما عن أسباب ومبررات إقامة مشاريع كهذه فيقول مدير مؤسسة التأمينات: (إن المشروع يأتي ضمن منهجية عمل المؤسسة في تنويع الاستثمارات لتحقق الريعية الاقتصادية المناسبة بشكل ينعكس إيجاباً على أوضاع العاملين الاقتصادية والاجتماعية)، مشيراً إلى أن (القانون سمح باستثمار أموال المؤسسة لكونها المرجع التأميني الوحيد لجميع العاملين في سورية معززاً دورها لتصبح ذات وظيفة اقتصادية واجتماعية تخرج عن كونها مؤسسة محاسبية فقط).

إذن هي نقلة نوعية ومباركة في عمل هذه المؤسسة، والغاية هي تحقيق ريع مناسب ينعكس إيجاباً على أوضاع العاملين الاقتصادية والاجتماعية، ويقفز به إلى درجات الأمان المناسبة، وهذا غاية المؤسسة وبيت قصيدها النهائي..وهو أيضاً شرعي وواجب، وطموح يستحق الاحترام والتقدير.

وأيضاً وفي الطموح المشروع نفسه، سيتم الاستغناء عن دورها المحاسبي للوصول إلى دور أكثر فعالية وهو الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بدوره سيقود إلى مفاعيل جديدة تعود على العامل الذي هو الغاية والهدف بالطمأنينة والأمان.

ويتابع مدير المؤسسة: (من أجل ذلك قامت المؤسسة بإعداد مشروع قرار وزاري يتضمن أوجه الاستثمار في المؤسسة والمشاريع التي ترى أنها آمنة، وتحقق عائد استثمار جيداً ومضموناً لزيادة احتياطي المؤسسة وكان القرار الوزاري رقم ٨٧ لعام ٢٠٠٣ الذي حدد هدف وأوجه الاستثمار التي تمثلت بمايلي:

الإيداع النقدي لدى المصارف – شراء عقارات وأبنية – إنشاء مساكن شعبية لقاء نسبة أرباح مقبولة- إنشاء واستثمار مشاريع سياحية – إقامة مشاريع خدمية ذات ريعية آمنة تتصف خدماتها بالديمومة والمساهمة بمشاريع وطنية ذات جدوى اقتصادية وأي مشروع يرتئيه مجلس إدارة المؤسسة مناسباً للاستثمار).

إذاً الآفاق تستمر وتتنوع، والطموحات بدأت ولن تنتهي، والمساهمة ستعلو لتصير مشاريع وطنية، ومن أهم صفات مشاريع المؤسسة الديمومة، ومن أجل كل هذه الأسباب لن تتوانى المؤسسة عن زيادة أموال الطبقة العاملة لأجل سعادتها، وهناءة الأيام الأخيرة لجسد قوي حمل على عاتقه المشاريع ومن حقه أن يستريح.

ويعدد مدير المؤسسة أهم استثماراتها، منها شراء بناء في مدينة دمشق في منطقة ساروجة غربي سوق الهال من القطاع الخاص وعلى الهيكل بمبلغ ٢٥٠ مليون ليرة سورية، وذلك بهدف استثماره كفندق سياحي من الدرجة الأولى ٣ نجوم، والمشروع الثاني يأتي مع توصل المؤسسة إلى اتفاق مع اتحاد الفلاحين لشراء مجمع رأس البسيط السياحي التابع للاتحاد العام للفلاحين، بالإضافة إلى الاستثمار في العقارات والأبنية، ومنها عقارات في دير الزور والرقة وإدلب، وشراء مقرات لفروعها في بعض المحافظات، وحصص من الأسهم في بنوك خاصة.. المؤسسة تعمل، والهدف دائماً واحد وأزلي.

لكن الأسئلة الملحة الدائمة باقية، لماذا هناك عدد كبير من العاملين في القطاع الخاص خارج مؤسستهم؟ ولماذا هناك معامل لا يمكن دخولها؟ ولماذا يتعاطف مفتش التأمينات مع صاحب العمل؟ وأخيراً كيف ستعود هذه الاستثمارات على دخل العامل؟.

أسئلة في ذمة التأمينات؟

■ عبد الرزاق دياب

انخفاض مساهمة الحبوب والبقول بنسبة ١٠٪ خلال تسعة أعوام

تراجع إنتاج الحبوب والبقول يخسّر القطاع الزراعي ٢٠ مليار ليرة سورية

القطاع الزراعي القادم من زمن الوفرة إلى أيام المحل والاستيراد، وصل إلى مستوى متردٍ جداً.. هذه باختصار حال الزراعة السورية، فالتراجع في حجم الإنتاج الزراعي لا يمكن إنكاره، ولا نبالغ إذا قلنا ذلك، لأنه أكثر القطاعات الاقتصادية تراجعاً، وأعظمها تأثراً بسياسات الخطة الخمسية العاشرة. ورغم أن وزارة الزراعة لا تزال تحمل الجفاف المسؤولية الأولى والأخيرة عن تراجع القطاع الزراعي الذي كان يفترض أن يحقق نمواً ٣,٧٪ خلال الخطة الخمسية العاشرة، إلا أن المؤشرات الزراعية بمعظمها تؤكد عدم تحقيق هذه النسبة من النمو، ولا حتى نصفها حتى، والأهم من هذا كله أن هذا التراجع أثر على الأمن الغذائي، وسيهدد استقراره، بكل ما لهذا التأثر من تبعات على استقلال القرار السياسي لسورية مستقبلاً.

تراجع الإنتاج مؤكد

قاعدة الانطلاق في تقييم الإنتاج الزراعي ستبدأ من الحبوب والبقول، لكونهما يمثلان الثقل الأساسي في الإنتاج الزراعي، فالحبوب والبقول تشكلان ١٥٪ من الإنتاج الزراعي في سورية، وتراجعهما يعني خسارة الإنتاج الزراعي للمليارات، وبالتالي خسارة الاقتصاد الوطني، فالقمح بلغ إنتاجه الإجمالي خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة ٢٣٦٣٩ ألف طن، بنما لم يتعدّ هذا الإنتاج ١٤٨١٤ ألف طن في السنوات الأربع الأولى من عمر الخطة الخمسية العاشرة، أي أن الفارق في الإنتاج يصل إلى ٨٨٢٦ ألف طن، وهو ما يعادل متوسط إنتاج سورية من القمح لسنتين على التوالي، وبالانتقال إلى فرق المتوسط السنوي في الإنتاج بين الخطتين، نجد أنه وصل إلى ١٠٢٤ ألف طن، حيث كان هذا الوسطي نحو ٤٧٢٨ ألف طن في الخمسية التاسعة بينما لم يتعدّ ٣٧٠٣ ألف طن في الخمسية العاشرة، فالتراجع في سدس الإنتاج الزراعي (١٥٪) الذي يمثله القمح مؤكد، ولا يمكن إنكاره...

أما بالنسبة للذرة، فإن إنتاجنا الإجمالي بلغ ٥٢٤٩ ألف طن خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة، بينما لم يتعدّ ٣٠٩٤ ألف طن في السنوات الأربع الأولى من عمر الخطة الخمسية العاشرة، أي أن الفارق في الإنتاج وصل إلى ٢١٥٥ ألف طن، وهو ما يعادل متوسط إنتاج سورية من الذرة الصفراء لسنتين على التوالي، وبالانتقال إلى فرق المتوسط السنوي في الإنتاج بين الخطتين، نجد أنه وصل إلى ٢٧٦ ألف طن، حيث كان وسطي الإنتاج نحو ١٠٥٠ ألف طن في الخمسية التاسعة بينما لم يتعدّ ٧٧٣ ألف طن في الخمسية العاشرة..

متوالية «مرعبة»

متوالية التراجع تمتد لتشمل أغلب منتجاتنا الزراعية الأخرى، من العدس إلى الحمص مروراً بالشوندر السكري وصولاً إلى السمسم وفول الصويا، فالحبوب والبقول تشكل ٣٠٪ من حجم الإنتاج النباتي الإجمالي في سورية، وبالنظر إلى واقعها نجد أن إجمالي إنتاجهما خلال الخطة الخمسية التاسعة (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) بلغ نحو ٣١٤١٦ ألف طن، بينما لم يتعدّ إجمالي إنتاج الحبوب والبقول خلال السنوات الأربع الأولى من عمر الخطة الخمسية العاشرة سوى ١٩٥٨٢ ألف طن، أي أن الفارق بين الخطتين في الإنتاج يبلغ ١١٨٣٣ ألف طن، وهو ثلث الإنتاج النباتي الإجمالي تقريباً.

وبالانتقال إلى وسطي الإنتاج السنوي من الحبوب والبقول، نلاحظ انطلاقاً من أرقام المكتب المركزي للإحصاء أنه بلغ نحو ٦٢٨٣ ألف طن خلال الخمسية التاسعة، بينما لم يتعدّ هذا الوسطي في الخمسية العاشرة ٤٨٩٦ ألف طن، أي أن متوسط الفارق السنوي في الإنتاج يصل إلى نحو ١٥٠٠ طن، وبالتالي فإنه يتوجب على العام الأخير من الخمسية العاشرة أن يضاعف متوسط طاقته الإنتاجية منهما إلى نحو ٢٤١٪ لكي تصل الخطة الخمسية العاشرة إلى إنتاج يعادل الإنتاج الإجمالي للخطة الخمسية التاسعة فقط.

زاوية الرؤية الأوضح

زاوية الرؤية الأوضح لمعرفة حقيقة واقع الحبوب والبقول في سورية، ستكون من جهة حجم مساهمتهما في الناتج الإجمالي للإنتاج النباتي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة، حيث تبيّن أرقام المكتب المركزي للإحصاء أن حجم مساهمة الحبوب والبقول قد انخفضت بنسبة ١٠٪ تقريباً خلال الأعوام التسع الماضية، وذلك من ٧٦ مليار ليرة في العام ٢٠٠١ مقارنة بالناتج الإجمالي للإنتاج النباتي المقدر بـ٢٣٣ مليار ليرة، وهو ما يشكل نحو ٢٣.٦٪ من حجم الإنتاج النباتي حينها، أما أرقام العام ٢٠٠٩، فإنها تؤكد أن مساهمة الحبوب والبقول لا تتعدى ٥٦ مليار ليرة مقارنة بـ٢٤٧ مليار ليرة الممثل لحجم الإنتاج النباتي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة، وبنسبة مساهمة لا تتعدى ٢٢.٦٪، وهذا يؤكد تراجع حجم مساهمة كل منهما بما يزيد عن ٢٠ مليار ليرة سورية، بينما يفترض الواقع ارتفاع هذه المساهمة بالإنتاج وبالحجم الإجمالي من الناتج النباتي!..

■■

د. نبيل مرزوق: التنمية الاقتصادية في سورية.. بلا رؤية!

فرضت الأحداث التي شهدتها تونس ومصر مؤخراً على الباحث الاقتصادي د. نبيل مرزوق تغيير محور محاضرة ألقاها الثلاثاء الماضي في المركز الثقافي العربي بالمزة ضمن سلسلة دورة المحاضرات التي بدأتها جمعية العلوم الاقتصادية السورية في ٢٥ كانون الثاني، فبدلاً من التركيز على «معوقات النمو الاقتصادي على الأجل القصير والمتوسط»، ركز المحاضر على ما سماه «التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية»، على اعتبار أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة حسب وصفه تمثل هدفاً رئيسياً واستراتيجياً للدول النامية على طريق الخروج من أزماتها المتلاحقة.

وفي حين لم يشر د. مرزوق إلى الحدثين التونسي والمصري باستفاضة لتوضيح الدافع الحقيقي وراء تغيير محور العرض، تصدى أحد الحضور (من الاختصاصيين) لتوضيح ذلك مبيناً أن الليبرالية الجديدة التي سوقتها الولايات المتحدة خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي بمعونة صندوق النقد الدولي، كانت هي السبب الأساسي في وصول الشعبين التونسي والمصري إلى حالة من الانفجار بعد تراكم سوء المعيشة سنةً بعد سنة في بلدانهم.

وفي سياق محاضرته، عدد د. مرزوق عدداً من المؤشرات التي رأى أنه يمكن الاستدلال باستخدامها على الوضع التنموي في سورية، ومن هذه المؤشرات الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان من دخل وصحة وتعليم..الخ، ونسبة السكان الذين تتوفر لديهم خدمات المرافق الخدمية والصحية الأساسية المناسبة، والتطورات السكانية وتطوير قاعدة المعلومات والأداء الاقتصادي.

وتناول د. مرزوق مؤشر الأداء الاقتصادي في سورية موضحاً أنه يتكون من مجموعة مؤشرات تتضمن الفعالية إلى جانب النمو والاستقرار، ولتقييم فعالية الجهود المبذولة حسب قوله يجب انتظار فترة زمنية كافية، «فما نقوم به اليوم من استثمار أو تنظيم تظهر آثاره بعد سنوات قد تمتد إلى خمس سنوات أو عقد من الزمن»، وبين الباحث أن سلسلة زمنية تقارب ٣٠ عاماً تظهر «أن نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات ١٩٨٠ – ٢٠١٠ كان شديد التغير بين عام وآخر، وهو إن كان قد اتخذ منحى إيجابياً صاعداً كاتجاه عام، فإنه يوضح بشكل جلي هشاشة النمو وعدم استقراره وتأثره بشكل كبير بمتغيرات خارجية، تحدد في النهاية اتجاه النمو ومستواه، مثل التغير في أسعار النفط والمواسم الزراعية، أكثر من دور المتغيرات الداخلية للنموذج مثل الاستثمار وقوة العمل والتغير التكنولوجي».

وخلال عرضه للمشاركة في التنمية كأحد مؤشرات التنمية في الاقتصاد السوري أوضح د. مرزوق أن تعبئة المجتمع ومشاركته بجهود التنمية هي عامل حاسم في عملية التنمية، حيث يسهم الوعي بأهداف التنمية في تقاسم المسؤولية عن تحقيق تلك الأهداف، وفي إطلاق المبادرات والقدرات الكامنة لدى المواطنين في الإبداع والتطوير.

أما العوامل التي أعاقت عملية التنمية فلخصها الباحث بغياب الرؤية التنموية على مستوى اتخاذ القرار الوطني، وبالتالي عدم وجود قيادة تقوم بدور المجمع والمظهر للإرادة الوطنية؛ انعدام استقرار السياسات والتوجهات الاقتصادية لفترة زمنية كافية بما نفى قدرتها على تحقيق التغيرات المطلوبة؛ غياب البعد المؤسساتي والتنظيمي للسير في طريق التنمية؛ وغياب التقدم التكنولوجي؛ وضعف معدل النمو الاقتصادي على المدين المتوسط والطويل.

وفي ختام محاضرته أبدى د. مرزوق قناعته بأن السير باتجاه التنمية الشاملة يتطلب أول الأمر القيام بإصلاح سياسي يخرج اتخاذ القرار من آلياته المعلقة والفئوية لتشارك في صنعه أوسع القطاعات والفئات من الشعب السوري، كما لابد من أن تمتلك البلاد رؤية واضحة للمستقبل والتطور المنشود تتبناها أعلى مستويات القرار في البلاد، وكذلك لابد من تبني استراتيجية وطنية للتنمية وللعلم والتقانة والأمن الوطني بمعناه الواسع، فتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وإعطاء المرأة والشباب حقوقهم في المشاركة واحترام الذات هي أولويات لا تقبل التأجيل.

■ قاسيون

«دعوة للتخطيط الحكومي»

المواطن السوري قد يكون الأكثر تخطيطاً لحياته من الكثير من الإدارات والوزارات المنتشرة في بلادنا، فهو الذي يؤرقه ويتعبه التخطيط لراتبه الذي يجب أن يكفي لنهاية الشهر، وعلى الرغم أنها من أعقد المعادلات التي تصادفه في حياته، إلا أن تجربته وخبرته في التخطيط مكنته من حل هذه المعادلة التي يصعب حلها على فيثاغورث واقليدس لو وجدا مكانه، بغض النظر عن سقف راتبه الذي قد لا يتجاوز الحد الأدنى من الرواتب (٦٠١٠ ليرة سورية)، والذي يفصله عن متوسط الإنفاق المطلوب خمسة أضعاف فقط (٣١ ألف ليرة سورية)، فحلحلة هذه المعادلة والتخطيط لها لا تعني عدم وجود معادلات أخرى تواجهه، ولكنها أقل صعوبة بالتأكيد، ولذلك فهو ينجح كعادته في التخطيط لها وتنفيذها أيضاً، وبقاؤه خير دليل...

من هنا، وأمام هذا الإبداع في التخطيط من جهة المواطن السوري العادي، نجد أن بعض إداراتنا تنفذ العديد من إجراءاتها دون تخطيط، حتى لو ادعت التخطيط مسبقاً، وهذا ما تلاحظه في قرار منع الدراجات الكهربائية من الجهات التنفيذية في قطاع النقل بعد استيرادها لأكثر من عامين تقريباً،

ولكن الأهم، هو غياب التخطيط في القرارات الإستراتيجية الضرورية، كتجاهل أهمية وضرورة تقييم أثار المشروعات الاستثمارية على البيئة السورية، وعلى الاقتصاد السوري، وعلى النمو الاقتصادي أيضاً، خصوصاً وأن عملية الانفتاح الاقتصادي أنهت عقدها الأول، وأدخلت إلى بيئتنا واقتصادنا آلاف المشاريع التي تلوث بيئتنا، و تنتهك حاجات اقتصادنا يومياً.

فأول مظاهر هذا الغياب في التنسيق والتخطيط معاً انعكس على القطاع الكهربائي، حيث أدى التدفق غير المخطط للاستثمار السياحي الخدمي –بالدرجة الأولى– إلى عجز القطاع الكهربائي عن تلبيته، مما أحدث انقطاعات شبه مستديمة ومتكررة في التيار الكهربائي، ولن يكون أخرها الغائبين عن أذهان إداراتنا ووزاراتنا تجاهل ضرورة إجراء تقييم الأثر البيئي للمشروعات الاستثمارية، وأخذه في الاعتبار عند الترخيص لمنشأة هذا المستثمر أو ذاك، خصوصاً وأن التخطيط الاقتصادي في العالم قد تغير، والاقتصادات باتت تخطط اليوم على الأجل المتوسط والقصير.

التخطيط المتكامل لأي قرار اقتصادي هو ضرورة، وقد تكون معادلة «أن تأتي متأخراً خير من ألا تأتي أبداً» ذات جدوى وفاعلية عند التأخير، لأن الأثر البيئي الناتج عن الاستثمارات القادمة يتحمله السوريون اليوم، واستمرار مخاطر التلوث يعني زيادة أمراضهم وتنويعها، فالتأخير، والتأجيل ليس قضية زمن فقط، فإلى متى سيستمر هذا الغياب في التخطيط؟!. ومن المستفيد من هذا التأخير؟! وما الهدف منه؟!

hassan@kassioun.org

البطالة أحد أسباب الفقر في سورية

متاهة ثالوث عرض قوة العمل.. والطلب عليها.. والسياسات القاصرة

◄ يوسف البني

تُشكّل قوة العمل الكامنة في الموارد البشرية المصدر الحيوي الذي يعتمد عليه الاقتصاد الوطني. وتكمن أهمية هذه الموارد في ما تملكه من طاقات ومعارف ومهارات وقدرة عمل تُستخدَم لإنتاج السلع والخدمات لبناء المجتمع وسد حاجاته، ولذلك فهي تمثل جزءاً هاماً من الموارد الاقتصادية لأي مجتمع، وعاملاً أساسياً في عملية الإصلاح والتطوير والتحديث، إذا تم إعدادها وتأهيلها وجعلها قادرة على المشاركة الفعالة، إذ لا تنمية ولا تطوير دون العنصر البشري.

وإذا كانت أهمية العمل تنبع من أنه وسيلة لتأمين الحاجات الأساسية للإنسان، من مأكل ومشرب ومسكن وملبس وكرامة، فإن الجانب الأكثر أهمية في العمل هو أن يكون للإنسان حرية اختياره بما يتناسب وقدراته وكفاءاته ليلبي رغباته واهتماماته، ويكون باستطاعته الإبداع فيه، وبمعنى آخر التخلص من المفهوم والممارسات التي تَعتبر العمل أداة استلاب واستعباد مقابل التحكم بالأجر، ضمن الظروف التي تفرضها الحياة المعيشية اليومية، ليصبح العمل حاجة إنسانية وأداة لتحقيق الذات والإبداع.

فالعامل في الاقتصادات المشوهة نراه عبداً خاضعاً لعمله ومغترباً عنه، كما هي الحال اليوم في ظل هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي، حيث يعمل معظم سكان الأرض من أجل الحصول على المال الكافي لتأمين استمرار حياتهم، بينما تستغل القلة القليلة هذه القوة من أجل مراكمة الثروة، متبعةً من أجل تحقيق هذه الغاية وضمان استمرار هذا النمط من الإنتاج، أبشع أساليب الاستغلال والسياسات والقوانين التي تخدم أهدافهم، غير آبهين بالنتائج المترتبة على ذلك من ضحايا ومجاعات وأمراض وتلويث للبيئة وتدمير للكوكب الذي نعيش عليه.

مفهوم البطالة

تتمثل البطالة بوجود أفراد من المجتمع قادرين على العمل ومؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبَين، وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولكنهم لا يجدونه خلال فترة زمنية محددة، لعدة أسباب أهمها التفاوت الكبير بين حجم عرض قوة العمل وحجم العمل المطلوب، وقصور فرص التشغيل، وفي هذه الحالة لا يستخدم المجتمع قوة العمل الموجودة فيه استخداماً كاملاً أو أمثلاً، فيكون الناتج القومي في هذا المجتمع أقل من الناتج المتوقع أو المحتمل، وهنا نميز بُعدين للبطالة: الأول يتمثل في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة، وهذه بطالة سافرة أو بطالة جزئية، والبُعد الثاني هو عدم الاستخدام الأمثل بالنوعية للقوة العاملة، حيث تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل مما يجب أن تكون، وهذه بطالة مقنّعة.

الظاهرة الخطيرة التي تتميز بها البطالة في الاقتصاد السوري كونها تتركز في صفوف الشباب ذوي الأعمار أقل من ٣٤ سنة، وتعتبر البطالة نوعاً من الخلل في النظام الاجتماعي، وأن الدولة غير قادرة على القيام بواجباتها تجاه مواطنيها، وهي ظاهرة مرضية في الاقتصاد الوطني وتهميش اجتماعي وهدر للموارد الحيوية، كون راس المال البشري هو أساس التنمية، يضاف إلى ذلك الخطر الاجتماعي الناجم عن التزايد المستمر في أعداد العاطلين عن العمل وما يرافقه من مضاعفات سلبية في النتائج الاجتماعية والسياسية التي ترافق حالة التعطل، حيث تعد البطالة البيئة الخصبة والملائمة لنمو الجريمة والانحراف والتطرف والعنف، كما أن انعدام الدخل بسبب انخفاض مستوى المعيشة وزيادة عدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر.

جذور البطالة في سورية

برزت مشكلة البطالة في سورية منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث لم تعد معدلات النمو الاقتصادي قادرة على استيعاب النمو السكاني والأفراد العاملين الجدد الوافدين إلى سوق العمل بشكل سنوي وبمعدلات متزايدة، ونتيجة عدم عمل الحكومات المتتابعة على خلق فرص عمل تقابل هذه الأعداد نتج الخلل في التوازن بين الطلب والعرض، وهذا بدوره خلق مشكلة البطالة التي يعزوها الكثير من الاقتصاديين إلى ضعف الخطط الخمسية التي تمثل البرامج التنموية في سورية، وعدم قدرتها على زيادة الأداء الاقتصادي ونموه، وبالتالي قلة فرص العمل الجديدة. وقد تفاقمت مشكلة البطالة بشكل خطير خلال الخطة الخمسية العاشرة بسبب توقف الدور الرعائي للدولة، متمثلة بالقطاع العام، عن تأمين فرص عمل. ويذهب بعض الاقتصاديين للقول بأن سبب الخلل المتزايد بين العرض الكلي والطلب الكلي للعمالة في سوق العمل هو ضعف التنافسية في الصناعة السورية نتيجة سيطرة الفساد على القطاع العام لفترة طويلة، وهذا الفساد لم يراع معايير الجودة وتطوير الصناعة بما يلائم الطلب في الأسواق، الأمر الذي انعكس بتخفيض الطلب الإجمالي على السلع السورية، ما أدى لآثار سيئة على سوق العمالة وتحديداً الطلب على العمالة.

الواقع الحالي لسوق العمل السورية

سورية بلد غني بالخيرات والموارد والمواد الأولية، والأهم من كل ذلك الموارد البشرية التي تغذي سوق العمل بقوة العمل، إلا أن هذه الموارد والخيرات إما منهوبة ومهدورة من الفساد الكبير المستشري في كل مفاصل الاقتصاد السوري، أو يتحكم بها قانون القطاع الخاص الذي يتصف بالاحتكار والاستغلال، ولا يهمه سوى تكديس الأرباح، حتى لو كانت على حساب الناتج القومي وإفقار الشرائح الواسعة من المواطنين الباحثين عن العمل واستغلالهم.

وفي الوقت الذي ثبت فيه أن أعداد البطالة تزداد بمعدل /٢٠٠/ ألف عاطل عن العمل سنوياً، بسبب عدم مجاراة معدلات النمو الاقتصادي لمعدلات النمو السكاني، تتحدث الحكومة الآن عن /٧٠٠/ ألف عاطل عن العمل فما فوق، بالمعايير المتحفظة، بعد أن كانوا في عام ٢٠٠١ حوالي /٤٤٠/ ألف عاطل وتشير تقديرات بعض الاقتصاديين إلى مليون عاطل، وتتفاوت النسب المعلنة من الجهات الرسمية بشكل يجعلنا نشكك بكل الأرقام المطروحة، فحسب مشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي قدرت نسبة العاطلين عن العمل في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٩,٥٪ من مجموع قوة العمل أي /٥٢٢٥٠٠/ عاطل وبحسب المجموعة الإحصائية السورية قُدِّر عدد المعطلين عن العمل للعام نفسه بـ٦٣٧٨٠٥ أي ما يعادل ١١,٦٪ من قوة العمل، وتشير أرقام هيئة مكافحة البطالة إلى أن عدد العاطلين بلغ /٨٠٠/ ألف شخص أي بنسبة ١٥٪، وتشير الدراسات حالياً بالنظر إلى أن معدلات النمو الاقتصادي منخفضة جداً بالمقارنة مع معدل النمو السكاني، وبما أن عدد العاطلين عن العمل يزيد بمعدل ربع مليون شخص سنوياً، فإن رقم البطالة حالياً يصل إلى حوالي /٣/ ملايين عاطل عن العمل، وهو ما يشكل ٥٤٪ من قوة العمل السورية. ومن المتوقع زيادة أعداد العاطلين عن العمل نتيجةً للسياسات الليبرالية الجديدة، ولاسيما السير في طريقة الخصخصة وتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وبسبب تطبيق تعليمات وتوجيهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. والخطير في الأمر أن نسبة البطالة أعلى ما تكون في شريحة سن العشرينات، حيث تشكل نسبة المتعطلين عن العمل لمن هم دون سن ٣٠ عاماً حوالي ٥٢٪ من مجموع القوة العاملة، حسب برنامج مسح الطلب على القوة العاملة الذي.. وحسب برنامج مسح قوة العمل والطلب عليها الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء فإن أعداد العاطلين عن العمل يتم رفدها سنوياً بمتعطلين سبق لهم العمل ثم تركوا وظائفهم بسبب رغبات الاستقرار الوظيفي وقد بلغ عدد هؤلاء خلال النصف الأول لعام ٢٠١٠ نحو /١٤٧١١٦٣/ متعطلاً أي بنسبة /٢,٥٪/ من إجمالي قوة العمل البالغ عددها نحو /٥/ ملايين و/٥٨٠/ ألف شخص بينما كان هناك /١٢٥٢٠٨/ متعطلين تركوا وظائفهم في العام ٢٠٠٩ بسبب ظاهرة عدم الاستقرار الوظيفي التي لم تجد من يتابع واقعها وتطوراتها الخطيرة على سوق العمل في سورية.

أسباب تفاقم ظاهرة البطالة السورية

يرتبط تفاقم البطالة في الخطة الخمسية العاشرة بنيوياً بنمط الإنتاج السائد المرتبط بعلاقة تبعية مع المراكز الرأسمالية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، الأمر الذي يعني تحمُّل الحكومة لمسؤولية تفاقم البطالة بسبب إنتاجها لعوامل الأزمة، وهي:

١. ضعف النمو الاقتصادي وعدم التوسع الأفقي في وضع البرامج التنموية لإعداد المنشآت وزيادة المشاريع، وتركيز القطاع الخاص في نشاطه على التجارة والخدمات، وابتعاده عن الصناعة المنتجة للقيمة المضافة.

٢. تدمير الطبقة الوسطى من المجتمع، وإفلاس المشاريع الصغيرة والمهن الحرة أو انخفاض مردودها نتيجة المنافسة.

٣. السياسات الاقتصادية الجديدة المتمثلة في تخلي الدولة عن دورها الرعائي اقتصادياً واجتماعياً.

٤. ازدياد الهجرة من الريف إلى المدينة نتيجة سوء الأوضاع المعيشية والخدمية، والتي ترتبط أسبابها بالفساد والسياسات الخاطئة وإهمال تنمية المناطق الريفية.

٥. إضعاف فاعلية قوة العمل بشكل عام وحرمانها من مشاركتها بصناعة شروط سوق العمل، بحرمان العمال من ممارسة حقوقهم بالدفاع عن مكتسباتهم من خلال منع الإضراب والتظاهر، وهذا أدى إلى تقوية تحكُّم أرباب العمل بشروط العمل، وزيادة أعداد العاطلين عن العمل، حيث يتم تقليص أعداد العاملين في القطاع الخاص بعدة طرق، منها زيادة ساعات العمل، وفصل العمال لأسباب تافهة.

٦. الأخطر من كل ما سبق ازدياد تفشي الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتغاضي الحكومة عن محاربته أو حتى محاسبته، هذا الفساد الذي لم ينحصر في نهب أموال الدولة وعدم التوزيع العادل للثروة فقط، بل الأخطر من ذلك هو إفساد أصحاب القرارات وواضعي السياسات، وهذا أنتج بدوره الظواهر التالية:

أ ـ وضع سياسات خاطئة وقاتلة مفصَّلة على مقاس واضعيها.

ب ـ عدم وضع الإنسان المناسب بالمكان المناسب، واستبعاد العناصر النزيهة ذات الكفاءة العالية، ما أدى إلى تخسير وتفشيل العديد من المؤسسات المنتجة.

ج ـ سوء توزيع العاملين على قطاعات وأجهزة ومؤسسات الدولة، حيث نلاحظ تضخم أعدادهم في بعضها دون الحاجة إلى ذلك، مقابل قلتهم في بعضها الآخر بالرغم من الحاجة إلى أعداد أكبر.

د ـ التغاضي والسماح بتشغيل القطاع الخاص للأطفال بدافع انخفاض أجورهم، وبالتالي الاستغناء عن اليد العاملة الحقيقية دون مبرر منطقي ودون أي رادع.

أنواع البطالة

١. البطالة السافرة (الصريحة): تتمثل بوجود أفراد قادرين على العمل ولكنهم لا يرغبون بشغل أية وظائف، وبالتالي يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفراً وإنتاجهم صفراً.

٢. البطالة الإجبارية: تتضمن الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه ويبحثون عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة، واكتفاء الطلب بالمشتغلين نتيجة عدم وجود برامج تنمية ومشاريع جديدة لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

٣. البطالة الاحتكاكية: وهي مؤقتة وتشير إلى أفراد قادرين على العمل ويبحثون، للمرة الأولى، عن وظيفة مناسبة، وهناك وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم، ناتجة عن عمالة بديلة للمتقاعدين، أو وظائف مترتبة عن توسع منشآت، ولكن الباحثين عن عمل لم يعرفوا بعد بهذه الوظائف وأماكن وجودها.

٤. البطالة الهيكلية: تظهر عندما تؤدي التغيرات في أنماط الطلب إلى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة، أو عندما تتسبب هذه التغيرات بعدم التوازن بين المعروض والمطلوب فيما بين المناطق المختلفة، وهنا يمكن تمييز بُعدين: الأول عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين وخبراتهم وبين متطلبات الوظائف الشاغرة، والبعد الثاني عدم التوافق الجغرافي بين أماكن الوظائف الشاغرة وأماكن الباحثين عنها.

٥. البطالة الدورية: تعد بطالة إجبارية ترتبط بتقلبات النشاط ودوره الأعمال الاقتصادية، وتظهر في حالة الانكماش أو الركود عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات، فيقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال.

٦. البطالة الموسمية: تنشأ بسبب قصور الطلب على العمل في مواسم معينة، كالعمال الزراعيين الذين يزداد الطلب عليهم في مواسم الزراعة والحصاد، وما بين هاتين الفترتين يكون جزء كبير من العمال في حالة تعطل، كما يواجه قطاع السياحة هذه المشكلة أيضاً في فترات انخفاض الإقبال السياحي.

٧. البطالة الاختيارية: وتشمل الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون فيه في ظل الأجور السائدة، مثل الأغنياء والمتسولين والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية.

٨. البطالة المقنّعة: تظهر عندما يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، أو في حالة وجود عاملين في بعض القطاعات لا يترتب على توظيفهم أي انعكاس إيجابي على الناتج الكلي، أي أنهم في حالة عمل ظاهرياً فقط، بينما عملهم لا يُسفر عن خلق سلع أو خدمات، وتمثل البطالة المقنّعة تبديداً لجزء مهم من القوة العاملة، واستنزافاً لهذه الطاقات في أعمال لا تفيد الاقتصاد ولا تضيف شيئاً إلى عملية الإنتاج أو إلى الناتج القومي.

الانفتاح الاقتصادي والمرسوم رقم /١٠/

تم إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث ظهر مرسوم الاستثمار رقم /١٠/ الذي شكل باكورة هذه السياسات، وجرى عليه خلال الفترات اللاحقة العديد من التغييرات والتعديلات لمصلحة صالح الاستثمارات وبدء نهوض القطاع الخاص وتراجع دور القطاع العام كقطاع رائد في الاقتصاد الوطني، وهذا أطلق أزمة جديدة تبلورت بالتحكم والاستغلال لسوق العمل من أرباب العمل، ولم يحقق المرسوم النتائج المرجوة منه على صعيد الناتج الكلي والدخل القومي، ولم يحقق الشروط المطروحة والغاية المعلنة من إصداره، ولم يسهم في رفع معدل الاستثمار الحقيقي. ومع تراجع دور القطاع الحكومي في امتصاص قوة العمل المتزايدة لم تستطع الاستثمارات الخاصة، وفقاً لمبدأ التكاليف والأرباح، استيعاب باقي قوة العمل، نتيجةً لاعتماد الأساليب الحديثة والتقنيات المتطورة في العمل، واستخدام أساليب إنتاج حديثة لا تحتاج إلى كثافة عالية من اليد العاملة، وإنما تحتاج لنوعيات وتخصصات غير متوفرة في ظل السياسات التعليمية والتدريبية المتبعة، حيث كان من المفترض منذ القديم إجراء إصلاحات تتعلق بالنظام التعليمي والنظام الإداري، وإجراءات جدية لمكافحة الفساد، حتى يتمكن تحقيق الأهداف المرجوة من المعلنة.

باختصار شديد

تتفاقم ظاهرة البطالة في سورية عاماً بعد عام، نتيجة قصور السياسات الاقتصادية الاجتماعية، فقد أدت السياسات المالية الداعية إلى تقليص الإنفاق العام الاستثماري، وسياسات التجارة الخارجية، إلى تفاقم مشكلة البطالة في ظل غياب سياسات الدعم الاجتماعي، فالسياسات النيوليبرالية التي يوصي بها صندوق النقد والبنك الدوليين تلح على انسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي الاجتماعي وتنادي بحرية التجارة وتحرير الأسعار، وهذا ما أخذ به الفريق الاقتصادي في سورية وأدى وسيؤدي أكثر إلى المزيد من المشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية. وإن أهم منعكسات ذلك هو التأثير السيئ على مستويات الدخول وتوزيع الثروة وتفاقم ظاهرة البطالة، بسبب عدم رسوخ البرامج التنموية، فالتنمية وحدها هي التي تخلق فرص عمل، وبالتالي تمتص البطالة وتعمل تدريجياً على تصحيح الخطأ في سوق العمل، وتقلل الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه. إذاً: السبب الرئيسي لتفاقم مشكلة البطالة هو عجز الحكومات عن إيجاد مشاريع تنموية مستدامة، وصناعات جديدة تخلق فرص العمل لاستيعاب النمو السكاني وأعداد الوافدين الجدد إلى سوق العمل، وكأنها ليست مسؤولة عنهم.

■■

● كيف تُحل مشكلة البطالة في سورية؟

يمكن لبرنامج حكومي يعمل على إصلاح ظروف العمل إذا اتخذ الخطوات التالية:

١. إعادة تفعيل الدور الرعائي والإشرافي والتخطيطي للدولة، وإصلاح القطاع العام إصلاحاً شاملاً وجذرياً، بحيث يعود لدوره الأساسي الرائد المنتج المعزِّز للاقتصاد الوطني، والقضاء على التضخم البيروقراطي في أجهزة الدولة المختلفة

٢. إصلاح النظام الضريبي ووضع الضرائب في مكانها الصحيح وفي مقاييسها الصحيحة، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى وفر حقيقي قد يمكِّن الدولة من تأمين رواتب للعاطلين عن العمل تكفيهم لتأمين مستلزمات الحياة، يتم منحها حسب مراسيم محددة، وبذلك يعود الاعتبار للدور الاجتماعي للدولة

٣. العمل جدياً لمكافحة الفساد، وإصلاح منظومة القضاء ونظام التعليم ومستلزماته، وتشجيع المرأة على الانخراط أكثر في العمل في مجالات الصناعة، وتشديد الرقابة لمنع تشغيل الأطفال

٤. عدم الرضوخ لشروط وضغوط المراكز الرأسمالية العالمية ومؤسساتها (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) ولانعكاسات العولمة الرأسمالية المتوحشة والسياسات الليبرالية الجديدة، وتعزيز شروط ومقومات مواجهتها، وتمتين الوحدة الوطنية الداخلية والعمل على تحسين مستويات المعيشة للمواطنين بتأمين فرص العمل لكل من يحتاجها، وتوسيع المشاريع المنتجة ووضع البرامج التنموية الشاملة

٥. إطلاق الحريات العامة، وإلغاء القوانين الاستثنائية، ومحاربة كافة أشكال الفساد بالاستناد إلى استراتيجية واضحة يجري العمل بها في ظل الديمقراطية والشفافية وسيادة القانون والموازنة بين الحقوق والواجبات

٦. الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة وتشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف، من خلال برامج تنموية تعمل على تحسين الخدمات في الريف، وخلق فرص عمل فيه من خلال مشاريع منتجة، وتطوير ودعم الزراعة والتصنيع الزراعي، وتسهيل حصول الفلاحين على كامل مستلزمات الإنتاج ضمن الإمكانات المتاحة، وإعادة توزيع النشاطات السكانية والمؤسسات الاقتصادية المختلفة

هل نشهد انطلاقة ثورة عالمية؟

شمال أفريقيا والصحوة السياسية العالمية (ج١)

المنعكس الشرطي للقوى الإمبريالية في مواجهة الاحتجاجات المتزايدة هو مزيدٌ من مساندة النظم القمعية وتسليحها، إضافةً إلى إمكان تنظيم خلخلة استقرار البلدان الثائرة من خلال عمليات سرية أو حرب مكشوفة..

أندرو غيفن مارشال❖
ترجمة قاسيون

يقول زبغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي السابق في الولايات المتحدة:

«للمرة الأولى في تاريخ البشرية، ينشط غالبية البشر سياسياً، ويمتلكون وعياً سياسياً فاعلاً ...تولّد الفاعلية السياسية العالمية الناتجة جيشاناً بحثاً عن الكرامة الفردية والاحترام الثقافي والفرص الاقتصادية في عالم تملؤه ندوب قرون طويلة من الهيمنة الإمبريالية أو الاستعمار الأجنبي.. يشكّل التوق العالمي لكرامة الإنسانية تحدّياً مركزياً متلازماً في ظاهرة صحوة سياسية عالمية.. صحوة هائلة اجتماعياً وجذرية سياسياً.. شيوع الراديو والتلفزيون على مستوى كوني وتزايد استخدام الإنترنت يخلقان تجمّعاً للتصوّرات المشتركة وحشداً تحضّ عليه الانفعالات الدينية أو الغوغائية السياسية. تتجاوز هذه الطاقات الحدود السيادية وتفرض تحدياً على الدول القائمة إضافةً إلى التراتبية العالمية القائمة، التي تحتلّ أمريكا قمّتها..

يبدو شبّان العالم الثالث على نحوٍ خاصّ ثائرين وممتعضين. فالثورة الديموغرافية التي يجسّدونها ستكون قنبلةً زمنيةً سياسيةً، فضلاً عن أنّ رأس الحربة الثورية الكامن سيبرز على الأرجح من بين ملايين التلاميذ المركزين في مؤسّسات تعليم السوية الثالثة الموجودة في البلدان النامية. وفقاً لتعريف السوية التعليمية الثالثة، هنالك حالياً ما بين ٨٠ إلى ١٣٠ مليوناً من طلاّب المدارس على مستوى العالم، منحدرون من الشريحة الدنيا المتقلقلة من الشرائح الوسطى ويلهبهم الغضب الاجتماعي. ويشكّل ملايين الطلاّب هؤلاء مشروع ثوريين في حالة تأهّب شبه منظّمين في تجمّعات كبيرة ويتواصلون من خلال الإنترنت ومستعدّين للتجمّع على نطاق أوسع كما حدث منذ سنوات في مدينة مكسيكو أو ساحة تيان آن مين. طاقتهم الطبيعية وإحباطاتهم الوجدانية لا تنتظر شرارةً يطلقها الإيمان أو الكراهية أو أيّ سبب...

كذلك، تواجه قوى العالم الرئيسية، قديمها وحديثها، حقيقةً جديدة: ففي حين تتزايد قدراتها العسكرية المهلكة إلى حدود غير مسبوقة، تتراجع قدرتها على فرض السيطرة على الجماهير الناهضة سياسياً في أنحاء العالم. لنكن صريحين: في أزمنة سابقة، كانت السيطرة على مليون إنسان أسهل من قتلهم. أمّا اليوم، فقتل مليون إنسان أسهل بكثير من السيطرة عليهم».

كل ما يحدث مجرد بداية!

أدّت ثورة تونس إلى الإطاحة بدكتاتورية الرئيس بن علي التي دامت ٢٣ سنة. شكّلت حكومةٌ انتقالية، لكنّ الاحتجاجات تواصلت مطالبةً بتشكيل حكومة جديدة بالكامل لا تضمّ أيّ رمز من رموز الاستبداد السابق. تواصلت الاحتجاجات في الجزائر منذ أسابيع، حين اندلعت انتفاضةٌ مناهضةٌ لارتفاع أسعار الغذاء والفساد والقمع الذي تمارسه الدولة. أمّا في الأردن، فقد أكرهت الاحتجاجات الملكَ على استدعاء الجيش لتطويق المدن بالمدرّعات وإقامة حواجز التفتيش. وفي القاهرة، زحف عشرات آلاف المحتجين مطالبين بإنهاء دكتاتورية حسني مبارك التي تواصلت ٣٠ عاماً. كما أنّ آلافاً من النشطاء وقادة المعارضة والطلاّب احتشدوا في عاصمة اليمن لمواجهة فساد دكتاتورية الرئيس صالح الذي يسيطر على السلطة منذ العام ١٩٧٨. كان صالح يحاول، بمساعدة عسكرية أمريكية، إخضاع حركة التمرّد في الشمال والحركة الانفصالية الشاملة في الجنوب، التي يطلق عليها تسمية «الحراك الجنوبي». في بوليفيا، أكرهت الاحتجاجات المناهضة لارتفاع أسعار الغذاء حكومة إيفو مورالیس الشعبية على التراجع عن خطط إلغاء الدعم الحكومي. كما اندلعت الاحتجاجات في تشيلي حين احتشد المتظاهرون ضدّ ارتفاع أسعار الوقود. وفي ألبانيا، انطلقت تظاهراتٌ معاديةٌ للحكومة في أعقاب موت العديد من المحتجّين.

يبدو الأمر كما لو أنّ العالم يلج بدايات حقبة ثورية جديدة: حقبة «صحوة سياسية عالمية». وبينما تتجسّد هذه الصحوة في عدّة مناطق وعدّة دول وفي أوضاع مختلفة، فإنّها تتأثّر على نحو واسع بشروط العولمة. فالهيمنة العالمية التي مارستها قوى الغرب الرئيسية، وخاصّةً الولايات المتحدة، خلال الـ٦٥ عاماً السابقة وما سبقها من قرون بلغت منطقة الانعطاف. استاءت شعوب العالم وامتعضت وغضبت. التغيير يملأ الأجواء على ما يبدو. ووفقاً للاستشهاد المنقول آنفاً عن بريجنسكي، فهذا التطوّر في المشهد العالمي هو الأكثر جذريةً ويشكّل تهديداً جدّياً على هياكل القوّة العالمية ويمثّل خطراً على الإمبراطورية. وهو ليس مجرّد تهديد للدول التي انطلقت فيها الاحتجاجات أو تسعى إلى التغيير، لكنّه قد يكون أوسع، فهو تهديدٌ لقوى الغرب الإمبريالية والمؤسسات الدولية والشركات والمصارف متعدّدة الجنسية التي تساند وتسلّح هذه النظم القمعية في أرجاء العالم وتحقّق الأرباح منها. هكذا يواجه الغرب والولايات المتحدة تهديداً استراتيجياً عابراً للقوميات: ما الذي يمكن فعله لوقف الصحوة السياسية العالمية؟

«الصحوة» العالمية والخوف الإمبريالي

بريجنسكي أحد أهمّ مهندسي السياسة الخارجية الأمريكية، وقد يكون أحد روّاد المفكّرين الذين صاغوا نظام العولمة. إذاً، يتّصل تحذيره من «صحوة سياسية عالمية» اتصالاً مباشراً بما يمثّله من خطر يهدّد التراتبية العالمية السائدة. على هذا النحو ينبغي أن ننظر إلى هذه «الصحوة» بوصفها أعظم آمال البشرية. سيكون هنالك بالتأكيد العديد من الإخفاقات والمشكلات والتراجعات، لكنّ الصحوة ابتدأت، وهي تحدث، وليس ممكناً السيطرة عليها أو حرفها عن مسارها بسهولة كما يفترض البعض.

المنعكس الشرطي للقوى الإمبريالية هو مزيدٌ من مساندة النظم القمعية وتسليحها، إضافةً إلى إمكان تنظيم عدم استقرار من خلال عمليات سرية أو حرب مكشوفة (كما يحدث في اليمن). البديل هو الشروع باستراتيجية «دمقرطة» تقوم من خلالها المنظمات غير الحكومية الغربية ووكالات منح المساعدات ومنظمات المجتمع المدني بتأسيس ارتباطات وعلاقات وثيقة مع المجتمعات المدنية المحلية في تلك المناطق والبلدان. هدف هذه الاستراتيجية تنظيم وتحويل ومساعدة المجتمع المدني المحلّي على إنتاج أنظمة ديمقراطية على صورة الغرب، ما يحافظ بالتالي على استمرار التراتبية الدولية. يتضمّن مشروع «الدمقرطة» أساساً خلق هياكل شكلية لدولة ديمقراطية (انتخابات متعددة الأحـزاب، مجتمع مدني فاعل، إعلام «مستقل»، إلخ)، والإبقاء على استمرار سياسات البنك الدولي وصندوق النقد والشركات عابرة القومية وقوى الغرب.

يبدو واضحاً أنّ الاستراتيجيتين معاً تفرضان على نحو متزامن على العالم العربي: تعزيز قمع الدولة ومساندته، وبناء روابط مع منظمات المجتمع المدني. مع ذلك، فمشكلة الغرب أنّه لا يملك قدرة تأسيس روابط قويّة ومستقلّة مع مجموعات المجتمع المدني في معظم بلدان المنطقة. وما يثير السخرية أنّ النظم القمعية التي يدعمها الغرب تقاوم مثل هذه الإجراءات. بهذا المعنى، علينا ألاّ نستغني عن هذه الاحتجاجات والانتفاضات لأنّ الغرب يحرّض عليها، لأنّها بالأحرى ذات منشأ طبيعي محلي يحاول الغرب لاحقاً السيطرة عليها وحرفها عن مسارها.

يركّز الجزء الأول من هذه المقالة على انبعاث تلك الحركات الاجتماعية والانتفاضات، واضعاً إياها في سياق الصحوة السياسية العالمية. أما الجـزء الثـاني، فسوف يتفحّص الاستراتيجية الغربية التي عنوانها «إمبريالية الديمقراطية» بوصفها وسيلةً لحرف الصحوة عن مسارها وإحلال حكومات «صديقة» محلّها.

الشرارة التونسية..و(التويتر)

في تموز ٢٠٠٨، ذكرت البرقيات الصادرة عن سفارة واشنطن في تونس أنّ «معظم التونسيين محبطون من انعدام الحرية السياسية وغاضبون من فساد العائلة الاولى والبطالة والجور المحلي. يفرض التطرّف مزيداً من المخاطر» وأنّه «تتزايد المخاطر أمام نظام مستقرّ منذ وقت طويل».

في يوم الجمعة ١٤ كانون الثاني ٢٠١١، انتهى دعم الولايات المتحدة لدكتاتورية الرئيس التونسي بن علي التي تواصلت ٢٣ عاماً. قبل عدّة أسابيع من ذلك اليوم، تصاعد احتجاج التونسيين على ارتفاع أسعار الغذاء، وحضّ عليه تفاقم الاستياء من القمع السياسي، كما حثّت عليه وثائق ويكيليكس التي أكّدت التصوّر الشعبي التونسي عن الفساد الشامل للعائلة الحاكمة. اندلعت الشرارة، على ما يبدو، حين أحرق عاطلٌ عن العمل عمره ٢٦ عاماً نفسه في احتجاج حدث في ١٧ كانون الأول.

مع موجة الاحتجاجات التي أثارتها شرارة موت الشاب، اتخذت الحكومة التونسية إجراءات صارمة في مواجهة المحتجين. قتل في هذه المصادمات ١٠٠ شخص على الأقل، نصف سكّان تونس البالغ ١٠ ملايين نسمة هم دون الخامسة والعشرين، أي أنّهم عاشوا حياتهم تحت حكم هذا الدكتاتور. منذ استقلال تونس عن الإمبراطورية الفرنسية في العام ١٩٥٦، لم يحكمها سوى زعيمين: الحبيب بورقيبة وبن علي. ثار الشعب التونسي على أوضاع كثيرة: دكتاتورية قمعية مارست رقابةً شاملةً على الإعلام والإنترنيت، التضخّم وارتفاع أسعار الغذاء، فساد العائلة الحاكمة، انعدام فرص العمل بالنسبة للشباب المتعلّم، وشعورٌ عامٌ بالاستغلال والاستعباد واحتقار الكرامة البشرية.

بعد خلع بن علي، انتحل رئيس الوزراء محمد الغنوشي سلطة الرئاسة معلناً تشكيل حكومة انتقالية. أثار ذلك مزيداً من الاحتجاجات تطالب باستقالته واستقالة كامل الحكومة. ما يثير الانتباه هو الدور التعبوي الكبير الذي قامت به حركة اتحاد الشغل في الاحتجاجات، إضافةً للدور الفاعل لنقابة المحامين أثناء الاحتجاجات الأولى.

لعبت الوسائط الاجتماعية والإنترنت دوراً كبيراً في حشد الناس للثورة داخل تونس، لكنّها كانت في نهاية المطاف ثمرة الاحتجاجات المباشرة والحراك الذي أوصل إلى إقالة بن علي. إذاً، فالإشارة إلى تونس بوصفها «ثورة التويتر» أمرٌ مخادع.

كان للتويتر وويكيليكس والفيسبوك واليوتيوب والمدونات والمنابر دورٌ في اللعبة. فقد أظهرت القدرة على النقل الجماعي لبيئة الإعلام العربي وحطّمت قدرة الأنظمة الاستبدادية على مراقبة تدفّق المعلومات والصور والأفكار والآراء. [ملاحظة المحرر: مؤسسة بيت الحرية ومقرها في الولايات المتحدة متورطة في تشجيع وتدريب بعض مدوني الفيسبوك وتويتر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (انظر أيضاً: بيت الحرية)].

بين المثالين الإيراني والتونسي

ينبغي أن نتذكّر أيضاً أنّ الوسائط الاجتماعية لم تصبح فقط مصدراً هاماً من مصادر التعبئة والتحريك والمعلومات على المستوى الجماهيري، لكنّها أصبحت أيضاً أداةً فاعلةً بيد الحكومات ومختلف بنى السلطة لمحاولة التلاعب بتدفق المعلومات. ويظهر دليل ذلك في احتجاجات العام ٢٠٠٩ في إيران، حيث أصبحت الوسائط الاجتماعية وسيلةً مهمّةً استطاعت دول الغرب من خلالها دفع استراتيجيتها في تأييد ما أطلقت عليه تسمية «الثورة الخضراء» لزعزعة الحكومة الإيرانية. إذاً، تقدّم الوسائط الاجتماعية شكلاً جديداً من السلطة، سلاحاً ذا حدّين يمكن استخدامه في تقدّم الصحوة أو السيطرة على توجّهاتها.

وفي حين كانت أمريكا تندّد جهاراً بإيران بسبب حجبها (أو محاولة حجبها) للوسائط الاجتماعية في صيف العام ٢٠٠٩ (التي تجاهلها إعلام الغرب تماماً)، صمتت واشنطن والغرب عن الرقابة التي مارستها الحكومة التونسية في الأسابيع الأولى من الاحتجاجات التونسية والتي تجاهلها إعلام الغرب تماماً. علّق ستيفن كوك، المعبّر عن آراء مجلس العلاقات الخارجية، على تجاهل الاحتجاجات التونسية في أسابيع المقاومة التي سبقت خلع بن علي، موضحاً أنّ رهان الكثيرين على أنّ أنظمة «الرجال الأقوياء» العربية ستحافظ على السلطة كما فعلت دوماً، كان خطأً فادحاً. كما ذكر أنّها «قد لا تكون الأيام الأخيرة لابن علي ومبارك وباقي الرجال الأقوياء في الشرق الأوسط، لكن من الواضح أنّ شيئاً ما يحدث في المنطقة». مع ذلك، فقد كانت نهاية بن علي وفي الواقع فإنه من الواضح أنّ شيئاً ما يحدث في المنطقة.

بل إنّ الرئيس الفرنسي ساركوزي اضطرّ للاعتراف بأنّه يتفهّم غضب الشعب التونسي وحركة الاحتجاج التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي. خلال الأسابيع الأولى من الاحتجاجات في تونس، أيّد العديد من المسؤولين الفرنسيين الرسميين الدكتاتورية علناً، وهذا ما عبّرت عنه وزيرة الخارجية الفرنسية بقولها إنّ فرنسا ستساعد بن علي بخبراتها الأجنبية للمحافظة على النظام.

قبل أيام من الإطاحة بزين العابدين بن علي، عبّرت هيلاري كلينتون في مقابلة صحفية عن قلق واشنطن من الاضطراب وعدم الاستقرار، و«إنّنا لا نساند أحد الجانبين، لكنّنا نأمل بإمكانية إيجاد حلّ سلمي. وآمل أن تحقّق الحكومة التونسية ذلك». بل إنّ كلينتون انتحبت «أحد أهمّ مشاغلي في عموم المنطقة أولئك الشباب الذين لا يجدون فرص عمل في بلدانهم». بطبيعة الحال، لا ينبع اهتمامها من أيّ اعتبارات إنسانية، بل ينبع من اعتبارات إمبريالية متأصّلة: صعوبة السيطرة على منطقة تعجّ بالفاعلية والانتفاضات والثورة.

الشرارة تضرم لهباً

عبّدت تونس لشعوب العالم العربي درب المطالبة بالعدالة والديمقراطية والمحاسبة والاستقرار الاقتصادي والحرّية. إذ حالما أدّت الاحتجاجات التونسية إلى التحوّلات الكبرى، عاشت الجـزائر احتجاجات جماهيريةً تصاعدت نتيجة الارتفاع العالمي لأسعار الغذاء، فضلاً عن المطالب التي رفعها المحتجون التونسيون مثل المحاسبة الديمقراطية والحرية ومحاربة الفساد. ذكر دبلوماسيٌ جزائريٌ سابقٌ للجزيرة في مطلع كانون الثاني: «إنّه تمرّد، وربّما ثورة، شعبٌ مضطهدٌ ينتظر منذ خمسين عاماً العمل والسكن والحياة الكريمة في بلد غنيّ جداً».

في منتصف كانون الثاني، اندلعت احتجاجاتٌ مشابهةٌ في الأردن، حين نزل الألوف إلى الشوارع للاحتجاج على ارتفاع أسعار الغذاء والبطالة، مردّدين شعارات ضدّ الحكومة. قام الملك الأردني عبد الله الثاني بـ«تعيين لجنة عمل خاصة في قصره ضمّت مسؤولين في الجيش والاستخبارات لمحاولة منع التمرّد من التصاعد أكثر من ذلك»، وتمّ تطويق المدن الرئيسية بالمدرّعات إضافةً إلى إقامة الحواجز ونقاط التفتيش.

في اليمن، أفقر بلدان العالم العربي، المنغمسة في حرب ضدّ شعبها تشرف عليها واشنطن، والتي يحكمها دكتاتور يقبض على السلطة منذ العام ١٩٧٨، تظاهر الآلاف احتجاجاً على الحكومة، مطالبين علي عبد الله صالح بالتنحّي. في العاصمة صنعاء، ردّد آلاف الطلاّب والناشطين والمجموعات المعارضة شعارات من قبيل: «ارحل، ارحل يا علي، التحق بصديقك بن علي». يعيش اليمن اضطرابات هائلةً في السنوات الأخيرة، ترافقها حركة تمرّد في الشمال تشكّلت في العام ٢٠٠٤. فضلاً عن حركة انفصالية واسعة في الجنوب تدعى «الحراك الجنوبي»، تكافح من أجل التحرّر منذ العام ٢٠٠٧. وكما توضح الفايننشال تايمز:

«يرى كثيرٌ من المراقبين أنّ الغضب والمشاعر الانفصالية المحتدمة في الجنوب تشكّل تهديداً متزايداً على استقرار البلد أكثر من صراعه مع القاعدة، كما أنّ الاقتصاد المتدهور يفاقم التوتر.. تتصاعد البطالة، خاصةً في صفوف الشباب، فمكتب الإحصاء الحكومي في عدن يقدّرها بحوالي ٤٠ بالمائة في صفوف الشباب بين ٢٠ و٢٤ عاماً».

في ٢١ كانون الثاني، خرج عشرات آلاف المحتجين إلى الشوارع في ألبانيا بعد أن حشدتهم المعارضة الاشتراكية، وانتهى الأمر بصدامات عنيفة بين الشرطة والمحتجين أدّت إلى وفاة ثلاثة متظاهرين. تفرّقت الاحتجاجات في ألبانيا منذ انتخابات العام ٢٠٠٩ المتنازع عليها، لكنّها اتّخذت سويّات جديداً بتأثير من تونس.

«إسرائيل» تصاب بالهلع!

شدّد سيلفان شالوم نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي على الخشية من المشاعر الثورية في العالم العربي، قائلاً: «أخشى أنّنا نواجه اليوم طوراً جديداً وحاسماً في العالم العربي». ويخشى من أن تكون تونس «سابقةً يمكن أن تتكرّر في العديد من البلدان، ومن الممكن أن تؤثّر مباشرةً على استقرار نظامنا». تخشى القيادة الإسرائيلية من الديمقراطية في العالم العربي، فتحالفاتها الأمنية مع الدول العربية الرئيسية وهي دولٌ وكيلةٌ، مع إسرائيل نفسها، لواشنطن في المنطقة. وفي حين تنتقد دولٌ عربيةٌ إسرائيل علانيةً، تضطرّ سراً للقبول بعدوانية إسرائيل العسكرية خشية مواجهة القوّة العظمى، أمريكا. مع ذلك، فالرأي العامّ في العالم العربي معاد بشدّة لإسرائيل وأمريكا ومؤيّدٌ لإيران.

❖أندرو غيفين مارشال باحثٌ مشاركٌ في مركز أبحاث العولمة، ساهم مع ميشيل شوسودوفسكي في تحرير كتاب «الأزمة الاقتصادية العالمية: الكساد الكبير في القرن الواحد والعشرين»، ويعمل حالياً على كتاب قادم بعنوان: «حكومة عالمية».

■■

الأزمة الاقتصادية وزحف اليمين

المهاجرون، كبش الفداء الأوربي

◄ إغناسيو رامونيه

وافق ٥٣ في المئة من الناخبين السويسريين، في استفتاء في ٢٨ نوفمبر الماضي، على طرد جميع الأجانب المدانين بارتكاب جرائم خطيرة (القتل، السطو المسلح، السرقة، القوادة، الاتجار بالمخدرات) بعد استكمال مدد عقوباتهم.

وقام بتنظيم هذا الاستفتاء الحزب الرئيسي في سويسرا «الاتحاد الديمقراطي للمركز»، المعروف أيضا باسم حزب الشعب السويسري، الذي سبق وفاز في عام ٢٠٠٩ في استفتاء حظر بناء المآذن في المساجد.

لقد تفشت موجة كراهية الأجانب في كافة أرجاء أوربا بل ونمت بنمو الأزمة الاقتصادية. ومن ثم، يأتي هذا الانتصار الجديد لليمين المتطرف في سويسرا بخطر أن تشدد الأحزاب المماثلة الأخرى في بقية أنحاء القارة معارضتها للأجانب وخاصة المسلمين منهم.

وسيكون من شأن ذلك أن يأتي بعواقب على الإتحاد الأوربي، وهو الذي لم تنضم سويسرا إليه وإن كانت قد وقعت على اتفاقية عام ٢٠٠٢ المعنية بضمان حرية مرور مواطني الاتحاد الأوربي عبر أراضيها. فماذا سوف تفعل الحكومات الأوربية عندما تطرد حكومة برن مواطنيها وتخضعهم بالتالي لأخطار مضاعفة؟

الاستفتاء السويسري هو في واقع الأمر انعكاس لموجة القلق المتزايد تجاه الهجرة التي يلقى عليها باللوم في جميع المشاكل.

فصحيح أن لكل بلد الحق في تحديد ما يسمح به أو يمنعه في أراضيه، وأن الدول المضيفة ليست ملزمة بتغيير قوانينها لاستيعاب الوافدين الجدد، وإنما على القادمين التكييف على الأوضاع القائمة، لكن الأحزاب اليمينية الجديدة قد شيدت على الرغم من ذلك، منصة عداء للإسلام تهدف من ورائها إلى توسيع دائرة نفوذها ودفع الجميع إلى قبول مواقفها المتطرفة.

وصحيح أيضاً أن المجتمعات الأوربية قد تعرضت لنحو عشرين عاماً لسلسلة من الصدمات الناجمة عن أعمال عنف كبيرة، لكنها جاءت باسم «التحديث».

فقد حمل منطق المنافسة، وتوسع الاتحاد الأوربي، وإنشاء منطقة اليورو، وإزالة الحدود، وتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين، والتعددية الثقافية، وتفكيك دولة الرفاهية، حمل العديد من الأوربيين إلى فقدان عناصر من هويتهم.

وعلاوة على هذا، وقع كل ذلك في إطار الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية التي جاءت بمضاعفات اجتماعية واسعة النطاق وغير مقبولة (٢٥ مليون عامل مسّرح، و ٨٥ مليون فقير في قلب الاتحاد الأوربي)، الوضع الذي جلب معه تزايد العنف على كل المستويات.

وفي هذا السياق، برزت موجة جديدة من الديماغوجيين الذين يلومون الأجانب والسود على جميع أشكال الفوضى وانعدام الأمن. فالمهاجرون هم أسهل كبش فداء، فقد جعلوا منهم رمزا للاضطرابات الاجتماعية والتنافس بين الأوربيين على سوق العمالة.

أياً كان الأمر، فقد دأب اليمين المتطرف على معالجة الأزمات من خلال إلقاء اللائمة على سبب واحد: الأجانب. ومن المؤسف أن هذا النهج يتلقى حالياً يد العون من خلال التشويهات التي ترددها الأحزاب «الديمقراطية».

ففي فرنسا، اقترحت الجبهة الوطنية بقيادة جان ماري لوبان إشهار «عبادة الدم والأرض»، أي استعادة «الأمة» (بالمعنى العرقي للمصطلح)، وإنشاء نظام استبدادي لمحاربة انعدام الأمن، والعودة إلى الحمائية الاقتصادية، وإلى فكرة أن مكان المرأة هو في المنزل، وطرد ثلاثة ملايين أجنبي، وهذا من شأنه، وفقا للجبهة، أن يفسح المجال للعديد من فرص العمل لأصحاب «الدم النقي» من العاملين الفرنسيين.

هذا المنظور المشين أغرى أكثر من واحد من كل أربعة مواطنين فرنسيين.

بدوره، وبغية كسب أصوات الناخبين، شن الرئيس نيكولا ساركوزي حملة في صيف عام ٢٠١٠ ضد الغجر الرومانيين في فرنسا. ولم تتورع الحكومة الفرنسية عن طرد أكثر من ٨٥٠٠ واحد منهم في الفترة بين الأول والسابع عشر من أكتوبر الماضي- منهم ٧٤٤٧ «طوعاً» و١١٥٤ بالقوة- وذلك على الرغم من أن قوانين الاتحاد الأوربي تحظر طرد مواطني دول أعضاء في الاتحاد الأوربي، كما هي حالة رومانيا.

وتبعت إيطاليا سيليفو برلسكوني هذا المسار بإخلاء مخيمات الغجر. وفي ميلانو على سبيل المثال، خفضت عدد الغجر من ١٠٠٠٠ إلى ١٢٠٠. وتقوم بلدان أخرى في الاتحاد الأوربي بتنفيذ إجراءات مماثلة ولكن وسط المزيد من التكتم.

وفي الدنمارك ، أعرب رئيس بلدية كوبنهاغن فرانك جنسن، من الحزب الديمقراطي الاجتماعي، عن استيائه من عدد الغجر «المكرسين للسرقة». والنتيجة هي أن طردت الحكومة عشرة من الغجر في بداية سبتمبر بعد طرد عشرين منهم في مطلع يوليو.

مثل هذه الإجراءات المعادية للأجانب كانت موضع تنديدات شديدة من قبل المنظمات الدولية. وبتت المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان أن معاملة الغجر من جانب دولتين في الاتحاد الأوربي- اليونان وجمهورية التشيك- تعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان.

كما أشارت لجنة الأمم المتحدة المكلفة بتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري إلى وجود عمليات الطرد مماثلة في بلغاريا، والجمهورية التشيكية واليونان، وليتوانيا، ورومانيا.

وسجل عام ٢٠١٠، في جميع أنحاء الاتحاد الأوربي، زيادة ملحوظة في المواقف المتطرفة «العنصرية والمناهضة للديمقراطية» والمتبنية لنظرية «الدارووينية الاجتماعية». وفي الوقت الحاضر، يمكن قياس مدى الطاقة الديمقراطية لمجتمع ما من خلال مدى معاداته للإسلام.

وخلصت دراسة أصدرتها «مؤسسة فريدريش إيبرت» في ١٣ أكتوبر ٢٠١٠، إلى أن الأزمة الاقتصادية الحالية «تقود المناخ السياسي الأوربي نحو اليمين» وتضع المواقف المتطرفة في قلب النقاش الانتخابي.

هناك أسباب عديدة وكثيرة للتخوف من تكرار ما حدث مع حركة «حفل الشاي» في الولايات المتحدة، وأن تتحول ألوان الطيف السياسي في أوربا نحو اليمين المتطرف، ما سوف يحيق الديمقراطية نفسها بالخطر.

■ (آي بي إس)

الأردن: المطلوب تغيير السياسات وليس الوجوه

أعلنت أحزاب وشخصيات أردنية معارضة رفضها تكليف معروف البخيت برئاسة الحكومة، وقالت إن مسيراتها ستستمر حتى يوم الجمعة ٢٠١١/٢/٤ وإنها ستنتقل من وسط العاصمة إلى مقر رئاسة الحكومة.

وقال بيان للهيئة الوطنية للإصلاح إن رئيس الوزراء المكلف لن يكون قادراً على تحقيق مطالب الشعب المتمثلة في إصلاح سياسي يضع حداً لاحتكار السلطة ويوسع دائرة المشاركة السياسية، وطالبت بحكومة إنقاذ وطني.

وحسب مراسل الجزيرة نت في عمان فقد أبدى حزب جبهة العمل الإسلامي- الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين- تفاجؤه بتكليف البخيت الذي كان له «تاريخ مجرب في تزوير الانتخابات البلدية والنيابية بشكل فاضح عام ٢٠٠٧، والتي انتهت بحل ذلك المجلس قبل انتهاء مدته، ومسؤوليته عن قضايا فساد وفي مقدمتها قضية كازينو البحر الميت، مما يجعله خياراً لا يلبي طموحات الشعب الأردني».

وطالب الحزب البخيت بالاعتذار عن التكليف الذي قالت إنه لن يحقق الإصلاح المنشود.

ويقر أسياسيون ومحللون في اختيار البخيت التفافاً على مطالب الشعب الأردني، ويحذر بعضهم من ارتفاع سقف المطالب الشعبية إلى ما هو أبعد من الإصلاح السياسي، خاصة إذا ما نجحت ثورة الشعب المصري في تغيير النظام.

غير أن سياسيين ومحللين اعتبروا أن الأردن ليس مصر أو تونس، وأن المسيرات التي شهدتها مدن أردنية خلال الشهر الفائت كانت تطالب بإسقاط الحكومة والبرلمان وإصلاحات سياسية ولم تطالب بإسقاط النظام الملكي.

وترى المعارضة البارزة توجان فيصل أن أقل ما يمكن أن يرضي الشارع ويطفئ غضبه هو تطبيق الملكية الدستورية التي تقضي بأن الملك لا يحكم وإنما هو حكم بين السلطات.

وقالت للجزيرة نت إن مختلف الاتجاهات السياسية والشعبية باتت تطالب بالملكية الدستورية كطريق وحيد للإصلاح. وإن رفض هذا السقف «الذي يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح يلغي عقد الدستور ويلغي من رفضه ولا يعود موجوداً فيه»، على حد تعبيرها.

وبحسب فيصل فإن الدساتير جاءت آمرة على الحكام والحكومات ولتثبيت حقوق الشعوب، وحذرت من ارتفاع سقف مطالب الناس إذا ما استمر النظام في رفض المطالب الشعبية.

تيارات إسلامية أكدت أن رحيل الحكومة واستبدالها بأخرى بالأسلوب نفسه ليس الحل، لأن الشعب لم يطالب بتغيير الوجوه وإنما بخطوات إصلاحية حقيقية خاصة في منهجية اختيار الحكومات، لأن «المطلوب اليوم تعديلات دستورية تفضي إلى أن تشكل كتلة الأغلبية الحكومة وإصلاح قانون الانتخاب بما يكرس التنافس بين القوائم على أساس سياسي».

وحذرت قيادات سياسية أردنية من مغبة «التقليل من أهمية الإصلاح السياسي والمراهنة على الحلول الترقيعية» على اعتبار أن «الخطوات الاستيعابية للحركة الشعبية تؤدي إلى مزيد من الكبت انتظارا للحظة الانفجار».

المحلل السياسي الدكتور محمد المصري قال للجزيرة إن ما حدث في مصر وتونس جعل السياسيين يكتشفون أن هناك هوية عربية. وأوضح أن «المواطن الأردني كغيره عندما يشاهد التونسي والمصري ينتصر لإرادته فإنه يعتبر هذا الانتصار له، وأن ما حدث في تلك البلدان يمكن أن يحدث في الأردن أيضاً»، لافتاً إلى أن ما اكتشفه التونسيون والمصريون والأردنيون وغيرهم أن الشارع هو فقط مصدر التغيير «وليس الحوارات العقيمة في الغرف المغلقة».

وقال إن التونسيين والمصريين بدؤوا بالمطالبة بإصلاحات، وعندما لم تتم الاستجابة لمطالبهم طالبوا بتغيير النظام.

وبرأي المحلل السياسي فإن ما يطفئ غضب الشارع الأردني هو تغيير الحكومة والبرلمان، وهو ما يعني أن المطالب ثورية لأن الثورات تثور عادة على السلطتين.

وحذر المصري النظام السياسي من إدارة ظهره لهذه المطالب، خاصة أن الشعب الأردني كغيره عرف أن طريق التغيير هو الشارع، وأن ثقته العمياء بانتصار إرادة الشعب المصري سترفع من سقف مطالبه مع الوقت.

■■

اليمن: المعارضة تتمسك «بيوم الغضب» وتتجاهل تعهدات الرئيس

أعلنت المعارضة اليمنية الأربعاء تصميمها على تنظيم مظاهرات حاشدة في يوم دفع هذا العدد إلى المطبعة في إطار ما أسمته «يوم غضب» وطنياً، متجاهلة تعهد الرئيس علي عبد الله صالح بعدم الترشح مجدداً بعد انتهاء ولايته الحالية عام ٢٠١٣، وبعدم توريث الحكم لابنه، ومتجاهلة أيضاً تحذيرات من الحزب الحاكم بمواجهة المظاهرات.

وبحسب المصادر فإن مسلحين من أنصار المؤتمر الشعبي العام الحاكم نصبوا خياماً في ميدان التحرير بصنعاء، في خطوة استباقية هدفها منع مهرجان تعتزم قوى اللقاء المشترك المعارض تنظيمه الخميس في سياق يوم الغضب الذي يشمل كل المحافظات لحمل الرئيس وأسرته على التخلي عن السلطة.

وأضافت المصادر أن عناصر من الحزب الحاكم جابوا شوارع صنعاء، محذرين المواطنين بواسطة مكبرات الصوت من المشاركة في المهرجانات الشعبية التي تعتزم المعارضة تنظيمها، ووصفوها بمهرجانات التهريج، في وقت تم فيه اعتقال ناشطين من اللقاء المشترك أثناء قيامهم بلصق دعوات للمهرجان، وتم الاعتداء عليهم واقتيادهم إلى أقسام الشرطة في صنعاء قبل أن يفرج عنهم لاحقاً.

وحذر ناشطون سياسيون وحقوقيون وزارة الداخلية من مغبة هذه التصرفات الاستفزازية، وقالوا إن الهدف منها جر البلاد إلى الفوضى والعنف.

وقالت المعارضة اليمنية إنها لن تلغي الاحتجاجات الشعبية التي دعت إليها رغم الوعود التي أطلقها الرئيس صالح.

القيادي في اللقاء المشترك محمد الصبري وصف دعوة الرئيس صالح إلى إلغاء الاحتجاجات بغير المقبولة، مبدياً في الوقت نفسه استعداد المعارضة لدراسة إعلانه عدم الترشح لولاية أخرى وعدم توريث الحكم.

وكانت أحزاب اللقاء المشترك قد قاطعت في وقت سابق الأربعاء الاجتماع الاستثنائي لمجلسي النواب والشورى، في خطوة وصفت بأنها تصعيدية من قبل المعارضة.

وفي ذلك الاجتماع الاستثنائي، أعلن الرئيس اليمني أنه لن يسعى لتمديد فترة رئاسته عندما تنتهي ولايته الخامسة عام ٢٠١٣، مؤكدا أيضا أنه لن يكون هناك توريث الحكم لابنه أحمد الذي يقود الحرس الجمهوري والحرس الخاص.

وقال صالح- الذي يشغل عدد من أفراد أسرته معظم المناصب القيادية العسكرية والأمنية- إنه «لن يكون هناك تمديد ولا توريث، ولا إعادة عقارب الساعة للوراء... وما يتردد عن ذلك هو أسطوانة مشروخة».

وأعلن الرئيس اليمني التخلي عن تعديلات دستورية تسمح له بالترشح لولاية جديدة، كما أكد التخلي عن إجراء الانتخابات التشريعية في نيسان المقبل، مذعناً بذلك لمطالب المعارضة البرلمانية.

وطالب في الاجتماع الاستثنائي بفتح باب السجل الانتخابي لمن بلغوا السن القانونية من أجل الشروع في انتخابات برلمانية.

وكان صالح قد حث المعارضة على استئناف الحوار عبر اللجنة الرباعية المكونة من عنصرين من المؤتمر الشعبي العام الحاكم واثنين من المعارضة (اللقاء المشترك)، وتجميد النقاش حول التعديلات الدستورية حتى يتم التوافق عليها بين أطراف القوى السياسية، لكن المعارضة رفضت الدعوة.

بدوره، كان البرلمان اليمني قد بدأ في كانون الأول الماضي مناقشة تعديلات دستورية تنص على أن يتم تعديل فترة الرئاسة إلى خمس سنوات عوضاً عن سبع سنوات، مع عدم تحديد الفترة الرئاسية بدورتين كما كانت عليه في الدستور السابق.

■■

عودة الاحتجاجات إلى شوارع الجزائر

تظاهر نحو خمسة آلاف طالب جزائري في مدينة تيزي اوزو الواقعة على بعد مائة كيلومتر شرق الجزائر العاصمة، وحملوا لافتات ضد النظام الجزائري وتطالب بالانفتاح الديمقراطي والسياسي والإعلامي والنقابي. ودعت إلى المسيرة التنسيقيةُ المحلية لطلاب جامعة مولود معمري. وتعتبر تيزي اوزو أحد معاقل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية، وهما حزبان علمانيان يستندان إلى قاعدة شعبية أمازيغية أساساً.

وردد المتظاهرون شعارات تطالب برحيل جبهة التحرير الوطني- العضو في التحالف الرئاسي الحاكم وحزب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وتأتي المسيرة بعد ثلاثة أيام فقط من مسيرة مماثلة في مدينة بجاية المجاورة، رفعت شعارات تدعو إلى تغيير جذري للنظام للدخول إلى ديمقراطية في إطار السلم.

ومنعت الحكومة الجزائرية مؤخراً بالقوة مسيرة دعا إليها التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في الجزائر العاصمة، وانتهت بـ١٩ جريحا بين المتظاهرين والشرطة. وأعلن معارضون مسيرة جديدة في الثاني عشر من الشهر الحالي، بين مطالبها رفع حالة الطوارئ وانفتاح كامل على الديمقراطية.

وبالتوازي مع احتجاجات تونس شهدت الجزائر الشهر الماضي مظاهرات في عدة مدن احتجاجاً على ارتفاع الأسعار والفساد، قتل فيها شخصان وجرح المئات.

■■

بلاغ عن رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين حول مصر

ثورة الجوع والكرامة الوطنية

.. بعد عشرة أيام من سقوط الدكتاتور في تونس، خرجت الجماهير في مصر وحدها ودون أية قيادات سياسية، وعادت إلى الشارع في ثورة اجتماعية شاملة تندمج فيها المهام الوطنية الكبرى تحت شعارات: «شغل وكرامة وطنية؛ تحيا مصر؛ إسقاط نظام مبارك؛ يحيا الجيش؛ اعتصام حتى يسقط النظام..».

وفي اليوم الخامس على الثورة، ورغم سقوط عشرات الشهداء ومئات الجرحى، دخل نظام مبارك مرحلة الانهيار، خصوصاً بعد فشل استخدام قانون الطوارئ وقرارات منع التجول، ولم تخرج الجماهير من الشارع، بينما الذي غادره تحت ضغط الجماهير وشجاعتها كان الأجهزة القمعية والبوليس السري التابعين لوزارة الداخلية.

.. ولأننا أمام ثورة شعبية هي الأهم والأوسع منذ ثورة أحمد عرابي عام ١٩١٩ ضد الاحتلال البريطاني، أهدافها الرئيسية استعادة الاستقلال الوطني المفقود منذ ما بعد حرب ١٩٧٣ وإهانة الجيش المصري البطل كل هذه السنوات، وانتزاع حقوق الشعب المصري سياسياً واقتصادياً وديمقراطياً، لم تستطع محاولات حسني مبارك ونصائح الإدارة الأمريكية والحكومات الغربية أن تخمد ثورة الشعب وتسرق ثورته عبر محاولة تغيير بعض الوجوه.

...فأمام انسداد الأفق المتصاعد أمام الإمبريالية العالمية واستمرار الأزمة الرأسمالية العالمية وترسيخ خيار المقاومة الشاملة ضد التحالف الإمبريالي- الصهيوني والرجعي العربي، تحاول واشنطن- كما برز ذلك في تونس- المبادرة إلى إعادة ترتيب النظام الرسمي العربي، لـ«تأريض» الثورات الشعبية العربية المتوقعة من جهة، ولتهيئة المناخ ورفع قدرتها على التحكم بالأنظمة الجديدة عند القيام بعدوان عسكري جديد وحاسم ضد المقاومة في لبنان وفلسطين وكذلك ضد سورية وإيران من جهة ثانية. أي إن العقل الأمريكي دخل مرحلة التفكير بمرحلة ما بعد نظام مبارك وغيره من قيادات النظام الرسمي العربي، وهنا تكمن الخطورة على مصير الانتفاضة في تونس، والثورة في مصر.

.. بالقدر الذي نتضامن فيه- دون حدود- مع ثورة الشعب المصري البطل والمعمدة بدماء الشهداء والجرحى، نراهن على الشعب المصري وعلى عودة مصر إلى دورها الوطني والإقليمي والدولي الذي تآكل بسبب الاستسلام السياسي للكيان الصهيوني وانتهاج السياسات الليبرالية الاقتصادية التي أوصلت الشعب المصري إلى حالة الخراب الاقتصادي والاجتماعي!.

.. مرةً جديدةً، تثبت ثورة الشعب في مصر، ليس فقط قصور وتخلف القوى السياسية التقليدية عن إيقاع الشارع العربي، بل ظهور فضاء سياسي جديد وقوى سياسية جديدة تؤمن باندماج المسألة الاجتماعية- الاقتصادية بالمسألة الوطنية والقضية الديمقراطية وتعبر عنها، والتي على أساس حلها يتوقف الحفاظ على الاستقلال الوطني وتأمين كرامة الشعب والانتصار في المواجهة القريبة جداً مع العدو الصهيوني وحليفه الإمبريالية العالمية والأمريكية خصوصاً.

دمشق ٢٩ كانون الثاني ٢٠١١

رئاسة مجلس اللجنة الوطنية
لوحدة الشيوعيين السوريين

ثورة مصر الشعبية.... قراءة في آخر التطورات

◄ إبراهيم البدراوي - القاهرة

بلغت ثورة مصر الشعبية إحدى ذراها العالية «أمس الثلاثاء». وصل عدد المتظاهرون في ميدان التحرير بالقاهرة والشوارع المحيطة به إلى ما يزيد على ثلاثة ملايين. كما تعددت المظاهرات المليونية في المحافظات.

علامات على الطريق:

بدلاً من أن يعلن مبارك أنه سيتنحى استجابة لمطالب الثورة المؤيدة من غالبية الشعب، فقد ألقى خطاباً متحدياً لقوى الثورة ليؤكد اصراره على الاستمرار. وأعلى مصلحته ومصالح طبقته من اللصوص على المصلحة الوطنية. وأكد على بقائه (ولو إلى حين). كما لوح بالتهديد وأطلق ادعاءاته عما قدمه للوطن في حين أن إزاحته لا مساومة عليها. وأن الوعيد والترويع لا يأبه لهما أحد. أما ادعاءاته عما قدمه للوطن والشعب فهي أكاذيب ساقطة إذ أنه أكبر مخرب وأكبر مفرط في استقلال الوطن وكرامته وأمنه القومي وأكبر فاسد قام بتوطيد وتوسيع طبقة فاسدة ولصوصية وتابعة.

لقد تزامن الخطاب مع زيارة المبعوث الأمريكي. لا نعرف ما جرى بينهما ولا يهمنا أن نعرف، ولا نأبه لما أعلنه أوباما، أو تصريحات قادة الغرب وكل الرياء الامبريالي. لذلك كان رد الفعل بالنسبة للخطاب هو الرفض المطلق شكلاً ومضموناً، جملة وتفصيلاً، وتعلية سقف المطالب والأهداف وتعميق جذريتها.

إن كلا من قوى الثورة الشعبية من ناحية، ومبارك من ناحية أخرى قد حددا خياراتهما في «الخيار صفر» أي استمرار المواجهة مهما كان الثمن.

نقلة نوعية في المشهد: هل بدأت حرب طبقية؟

كان خطاب مبارك هو كلمة السر لولوج مرحلة جديدة في الصراع في مصر. كانت قوى الفعل الثوري قد ألحقت هزيمة في خط الدفاع الأول للنظام المتمثل في قوات أمنه الجرارة. وتلاشت العصابة المسماة «الحزب الوطني».

إزاء حالة الهلع التي أصابت النظام وحلفاءه في الخارج خاصة في الغرب الامبريالي والكيان الصهيوني فإن متغيراً هاماً قد طرأ. إذ كانت الانتفاضات عادة تتخذ شكل مواجهات بين المنتفضين وبين قوات الأمن الحكومية (الشرطة). المتغير الجديد هو دخول الطبقة الرأسمالية التابعة الحاكمة كطرف مباشر على خط الصراع، حيث تلعب قوة المال دوراً مباشراً وواضحاً في الصراع الجاري. فقد تأكد أن كلاً من: الملياردير إبراهيم كامل وهو شريك (مساهم) كبير في صناعة الطيران العسكري الإسرائيلية، والملياردير محمد أبو العينين صاحب أكبر مصانع السيراميك في مصر، والذي تم ضبط شحنة كبيرة من «الهيروين» مخبأة داخل طرود مواد خام لمصانعه مستوردة من الخارج، وهو صديق مقرب من مبارك، كلاً منهما تأكد أنه كان وراء تجنيد وحشد جانب من الميليشيات المكونة من البلطجية الذين انضموا إلى بعض من ضباط وعناصر الشرطة خاصة أمن الدولة (بالملابس المدنية) الذين هاجموا المعتصمين في ميدان التحرير اليوم الأربعاء مسلحين بالسلاح الأبيض وقنابل المولوتوف لاجلائهم عن الميدان.

هذا المتغير، أي دخول قمم الطبقة الحاكمة ممن يسمون رجال أعمال كطرف مباشر في الصراع واستخدام قوة المال سوف تكون له آثار عميقة، خصوصاً فيما يتعلق بتعميق الوعي الطبقي بين قوى الكادحين واحتدام الصراع الطبقي في المجتمع نتيجة للادراك المتنامي أن السلطة وأدوات قمعها هي سلطة العدو الطبقي المتمثل في البرجوازية.

إن النقلة النوعية الجديدة تعبر عن أقصى مستويات الصراع الطبقي. إنها الحرب الطبقية التي يتآكد الوعي بجوهرها. غير أن الأمر لا يتوقف عند ذلك، فقد كان رأينا منذ سنوات أن السلطة تصادر إمكانية التطور السلمي للبلاد. وهو ما يحدث الآن بكل تداعيات ذلك.

موقف الجيش لابد أن يتحدد:

اتخذ الجيش موقفاً جيداً منذ البداية، خصوصاً بعد هزيمة الشرطة وانسحابها بالكامل وحلول الجيش محلها. كان ذلك موضع رضا من جماهير الشعب.

فيما يخص الثورة (خصوصاً في القاهرة) فقد قام الجيش بدور مشهود في حماية المعتصمين في ميدان التحرير، وقام بالقبض على من حاولوا التسلل خصوصاً من ضباط وعناصر شرطة ممن يحملون أسلحة حيث تخفوا في الملابس المدنية، كما تسلم من المتظاهرين العناصر المتسللة التي تم القبض عليهم، وسلم جميع هؤلاء المجرمين إلى الشرطة العسكرية.

لكن الغريب أن قوات الجيش وقفت اليوم على الحياد بين المتظاهرين وميليشيات الشرطة ورجال الأعمال. وهو موقف لا يمكن تفسيره أو تبريره. وننتظر، مثلما ينتظر الجميع أن يعود الجيش إلى ممارسة دوره السابق. كما أنه يتوجب عليه أن يحدد موقفه بوضوح من الثورة الشعبية، وأن يعود إلى موقفه التاريخي المعروف المنحاز الى الشعب.

الثورة صامدة:

لم تنحصر الثورة في القاهرة فحسب، ولكنها ممتدة إلى غالبية محافظات مصر. وهي قادرة على استعادة زمام المبادرة.

كل التطورات رغم الظروف الصعبة تسير باتجاه الصمود والتصميم على استكمال الثورة حتى انهاء هذا النظام العميل. إن الوعي يتنامى ويتأكد بأن اجهاضها يعني كارثة وطنية وطبقية طويلة الأمد.

مساء الأربعاء ٢٠١١/٢/٢

■■

تصريح باسم رئاسة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

صرح الناطق الرسمي باسم رئاسة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين: تمر انتفاضة الشعب المصري، التي لم تهز النظام المصري فقط، بل كل أركان النظام الإجرامي العالمي الذي تقف على رأسه الإمبريالية الأميركية والصهيونية العالمية، بلحظة خطيرة، ومنعطف حاسم. فبعد الانتصارات التي تحققت باندفاع الجماهير الشعبية في الأيام الأولى للانتفاضة، ستحاول قوى الردة المتمثلة برأس النظام المصري ومؤسساته المختلفة، استرداد المبادرة المفقودة من يديها، وإجهاض الانتفاضة، وحتى إغراقها في الدم إذا تمكنت من ذلك...

وهي تحظى في ذلك بمباركة الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية التي يجب ألا ينخدع أحد بتصريحات مسؤوليها العلنية.

لقد دشنت الانتفاضة المصرية المجيدة عصر عودة الشعوب إلى الشارع في هذه المرحلة، ولن تخرج منه قبل تكنيس رموز العمالة والخيانة وقمع الجماهير وسرقة لقمتها.

إننا ندعو إلى أوسع تضامن مع انتفاضة الشعب المصري. ونقول لقوى الردة: شُلّت أيديكم..ارفعوها عن الانتفاضة.. والنصر النهائي حتماً لها..

دمشق ٢٠١١/١/٣١

■■

انتفاضة مصر من منظور اليسار المصري المقاوم

أجرت «قاسيون» مساء الثلاثاء ٢٠١١/٢/١ لقاءً صحفياً عبر الهاتف مع ممثل اليسار المصري المقاوم للاطلاع على آخر المستجدات والتطورات السياسية التي عرفتها الانتفاضة المصرية خلال التظاهرة المليونية التي شهدتها جميع المحافظات المصرية، وفيما يلي نص اللقاء:

● أين وصلت الأحداث وما هو المطلوب باختصار للمرحلة القادمة؟

ما حدث الآن هو أن المظاهرة التي شهدها ميدان التحرير في القاهرة وشهدتها الشوارع المؤدية إليه حشدت نحو مليونان ونصف المليون مصري، وفي الاسكندرية احتشد مليونين، وفي المنصورة نحو مليون، وفي أماكن أخرى كثيرة لا يوجد حصر لها، وهناك تقديرات قالت إن مجمل من خرج في مصر بمظاهرات الثلاثاء بلغ نحو ١٥ مليون في جميع محافظات مصر، والنقطة الثانية أن الشعار الذي كان بادئ الأمر سائداً في الانتفاضة الشعبية العفوية (الشعب يريد إسقاط النظام) تحول إلى (الشعب يريد إسقاط الرئيس)، أما ما دلالات ذلك فالأمور غير واضحة بعد. وما أريد قوله هو إن حجم المظاهرات، وخصوصاً في ميدان التحرير الأكبر من نوعه في المنطقة، يتوقع أن يكون له آثار كبرى وعميقة، وكانت الطائرات المروحية تحوم فوق الحشود وتصورها بشكل دائم، لأن المظاهرة هذه غير المسبوقة كانت تدور في إطار شعارات محددة تتعلق بالرئيس ونظامه.

● أي لم ينخدع المتظاهرون بتحديد المسألة برحيل رئيس الجمهورية، بل بدأت المظاهرات تطول كل النظام؟

كانت المظاهرات عند البداية تطالب برحيل النظام كله، ولكن بعض القوى طورت لتناول رئيس الجمهورية فقط، وأقول إن قياسنا لهذه المظاهرات هي أنها ذات تبعات وآثار ضخمة جداً وأن الأمور سوف تتضح قريباً جداً.

● ما تصوراتكم وبرنامجكم لمرحلة ما بعد هذا النظام وهذه الثورة، ما المطلوب للسير بمصر إلى الأمام؟

لابد لبرنامج العمل المطلوب أن يعتمد أو يحتوي على جملة من الأمور أهمها أن البرلمان القائم المطعون في النسبة العظمى من عضويته لابد أن يحل، والمسألة الثانية هي أنه لابد من إجراءات سريعة في المسائل الاقتصادية- الاجتماعية لأن الجماهير تعاني معاناة شديدة للغاية، وهناك بعض الأمور لابد أن يكون لها أولوية وتتعلق بالحزب الذي تسبب بإحداث كل هذه الشروخ في الواقع المصري وهو الحزب الذي يسمى بالحزب الوطني الديمقراطي والذي أحرق المتظاهرون مركزه العام في القاهرة ومراكزه في عدد كبير من المحافظات.

● وعلى المستوى السياسي؟

نحن نرى أنه لابد من إيجاد حكومة إنقاذ وطني تعيد مصر إلى أشقائها العرب من ناحية، وإلى العمل على الدخول إلى مرحلة التنمية المستقلة من ناحية أخرى، وأن تعيد للعمال والفلاحين الذين سلبت حقوقهم بموجب التعديلات الدستورية التي حدثت منذ عدة سنوات من ناحية ثالثة، ولابد كذلك إعادة بناء التنظيم النقابي العمالي الذي حطمه ما يسمى بقانون تنظيم العمل الموحد بعد أن حول الحركة العمالية التي كان تمثيلها في هذه التظاهرات ضعيفاً إلى حركة لا فعل لها ولا قوة، فقانون العمل الموحد أفقد العمال إلى كل الضمانات التي كفلتها قوانين ثورة يوليو وما قبلها.

● ماذا بالنسبة للاتفاقيات؟

أرى أن القضية الوطنية هي الأساس، فما جرى كان بسبب الانحراف عن الخط الوطني والدخول إلى أحضان الإمبريالية الأمريكية التي أدت إلى صلح مع إسرائيل سلب من مصر وزنها الإقليمي والدولي وسلب منها نفوذها السياسي، وأخرجها من معادلة الصراع على مستوى المنطقة، وأبعدها عن القوى الشعبية العربية، وقد يكون هذا ما تترجمه آمال الشعوب العربية التي ترى أن التغيير في مصر إذا ما اتسم بالجذرية فسيكون له آثار بعيدة المدى في المستقبل القريب جداً.

ونقطة البدء إذاً هي القضية الوطنية وضمان القرار السياسي المستقل وضمان عودة مصر إلى مكانها الطبيعي الذي كانت تشغله لفترات طويلة، وبالتالي كانت تؤثر ليس على المستوى الإقليمي فقط، وإنما على المستوى العالمي.

■■

ارحل بقى

أحمد فؤاد نجم

لا اخترناه .. ولا بايعناه نجح أزاي . سبحان الله
...آظن أفصح من كدة يبقى عيب
بحبك يا ريس
وحبك يا ريس معكنن عليا
مقطع لي قلبي مطلع عنية
سيبوني في حالي وبيا اللي بية
دا كل اللي ليا
محرم عليا
عشان حاجة واحدة
عشانك يا ريس بحبك
يا ريس

دي كلمة قالوها زمان
من سنين وكل اللي قالها
مطين بطين
يا سارق فلوسنا
يا كاتم نفوسنا يا واكل عرقنا
برجلك دايسنا
ولسه بحبك
وأحب اللي حبك
وباحلف ها حبك
وأحب اللي جابك
في يوم أغبر علينا ريس
مبارك يا ريس
عليك البلد
لابنك وابنه
وولد الولد سوزانك سوزانا
جمالك جمالنا
علائك علائنا وبكرة وبعده
وطول الأمد
غباءك يا ريس

ملوش حل خالص وسايق
ف الهبل
وكلامك هجايص ولولاك
يا ريس
مكنشي دا حالي
وحال كل مصري
مدروخ ولايص
قالوا العيشة حرة
وهي العيشة مرة ومش مر
عادي
دا صبرك يا ريس
ممرر بلادي وأسعار بترفع
ما تنزلش مرة
وباين علينا
هنطلع لبرّة
رغيفك يا ريس
بيصغر ما يكبر
وسعره يا ريس
بيرفع ماينزل سألنا دا ماله
قالولنا الحديد

وأيه العلاقة
بسعره الجديد تكونش يا ريس
لغيت الدقيق
وبتطحن بدالله
برادة حديد؟ مهو أنت اللي عارف
وسامع وشايف
جمالك قشطنا وعز اللي خاننا
وولع بلدنا
برفع الحديد ما تصحى ياريس
وصحى البلد
هنبقى يا ريس
كمالة عدد
ف وسط العوالم
وشعبي اللي هايم وكبته اللي دايم
وقرشه اللي عايم

هنبقى يا ريس
كمالة عدد
وأقولك وأعيدلك لأني بحبك
نصيحة فصيحة
نصيحة مريحة
لبلدي وبلدك
ماترحل يا ريس
ليه دايماً متيس
ودايماً مهيس
مترحل بقى
وخد لي ف وشك جمالك..
مش باغشك علائك..
سوزانك شريفك..سرورك
نظيفك..كمالك وعزك..دا خانك خدهم
وانصرفوا أشتاتاً أشتاتا ...
وتخدهم وانصرفوا لحسن حانموت...ارحل بقى، ارحل بقى، مترحل بقى

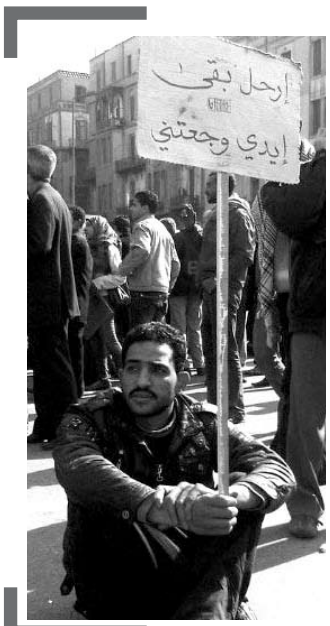

بداية الانتصار

◄ كتب المحرر السياسي

تؤكد الانتفاضة الشعبية العارمة المشتعلة منذ عدة أيام في مصر، أن زمن الشعوب قد آن، وأن زمن الدكتاتوريات الرجعية العميلة للإمبريالية والصهيونية في عموم المنطقة قد بدأ بالأفول والانحسار. لكن ذلك لا يعني أبداً أن الانتصارات القادمة للشعوب ستتم من تلقاء نفسها، أو بسهولة ويسر، بل إن شراسة الدكتاتوريات العميلة ومن يدعمها ويرعاها ستزداد، وستحاول بالترهيب والترويع والتجويع والحصار والاستعانة بالخارج أن تجهض أي تحرك شعبي، حتى لو اقتضى ذلك ارتكاب مجازر بحق الشعوب المنتفضة وهذا ما يستدعي من الشعوب الانتباه والحذر والوعي الحقيقي والتخطيط الشامل والاستعداد الدائم للتضحية فالمعركة نهائية وحاسمة.

● موقع قاسيون

ماذا بعد تونس ومصر؟ الغرب يحبس أنفاسه...

دانييل فانهوف / ترجمة قاسيون

في توالي المعلومات المتدفّقة بصدد الأحداث في تونس ومصر، دعونا نحاول أن نرى بوضوح:

الملاحظة الأولى: على مثال معظم حكّام العالم العربي، يتشبّث الرئيس المستبدّ مبارك بعرشه تشبّثاً يثير الشفقة. ليس هنالك ما يثير الاستغراب، وهذا يؤكد على أنّ أولئك الحكّام لم يفهموا بعد شيئاً من التغيّرات العميقة التي تهزّ المجتمعات في أرجاء العالم. لقد قلت مراراً وتكراراً إنّ وسائل الاتصال الحديثة تغيّر المعطيات على نحوٍ جذري. وإذا لم يرَ ذلك ولم يفهمه أولئك الذين يتمسّكون بامتيازاتهم الاستثنائية التي لم يعد يقبل بها معظم المواطنين المطلعين، ويكشف عن عجزهم. ألم يصب أولئك العتاة بالرعب بسبب الجماهير الغاضبة فكان ردّ فعلهم قطع وسائل الاتصال ومزيدٌ من عزل أنفسهم في محاولةٍ لأن يقيموا النظام والرعب من دون شهود؟

الملاحظة الثانية: على مثال الرئيس المخلوع بن علي، لم يفهم الرئيس العجوز شيئاً من طبيعة الاضطراب العميق الذي يهزّ بلاده، ولم يجد أفضل من إقالة رئيس حكومته السابق وتعيين آخر محلّه، وتعيين عسكريين ليحيطا به: عمر سليمان، رفيق السلاح القديم والرئيس الأسبق للمخابرات نائباً للرئيس؛ وأحمد شفيق، رئيس أركان القوات الجوية الأسبق رئيساً للحكومة الجديدة. فضلاً عن ذلك، تمّ إطلاق يد الميليشيات التي تنهب البلاد وتجتاحها، بهدف خلق الفوضى وترويع الشعب. بكلمات أخرى، أدّت دعوات بعض القادة الغربيين لمبارك بتقديم المزيد من الديمقراطية إلى ثلاثيٍّ من العسكريين القدامى على رأس الدولة. والنتيجة الفورية: تحليق حوّامات وطائرات مقاتلة فوق العاصمة على علوٍ منخفض. ما هي النوايا الكامنة وراء ذلك؟ هل سيقصف النظام شعبه؟! هذا سخيف! لكنّ أولئك الذين لا يزالون مترددّين حول نوايا الرئيس الحالي يجدون في ذلك السلوك بداية ردّ... ولا يشعرون بالمفاجأة من أنّ المصريين يواصلون التظاهر على الرغم من حظر التجوّل الذي أعلنه الجيش. لن يدع مبارك الشبيه بالمومياء الناس يزيحونه عن عرشه من دون أن يحاول كلّ شيء، ويبدو لسوء الحظّ أنّ الشرطة قد عادت إلى الشوارع.

الملاحظة الثالثة: يبدو أنّ حلفاء النظام القائم لا يريدون أن يفهموا ما يجري في المجتمعات العربية. فبدلاً من أن يستمعوا إلى مطالبات الشعوب المقموعة منذ عقودٍ وإرادتها، يستمع قادة بلداننا لمستشاريهم ولدبلوماسييهم، أولئك «الخبراء» من مرتدي ربطات العنق الذين يتلاعبون باللغة الخشبية ويديرون ذلك كلّه وهم محميّون، ومعظمهم تكنوقراط يتقاضون أجوراً باهظة. ولا ننسى أنّ هذه العاصمة الأوروبية أو تلك، من شركاء تلك الأنظمة، تؤوي أعضاء عائلة مبارك المندحرة. والنتيجة: التصريحات المعتادة التي يصدرها صادحونا السياسيون والتي تتراوح بين «الانشغال العميق» و«المطالبة بضبط النفس» من قوات الأمن تجاه المتظاهرين. بعبارات أخرى، على بعد ألف ميل من الوقائع على الأرض. لكن ينبغي أن يكون المرء أحمق حقّاً ليعتقد أنّ مثل هذا التحريض سيغيّر مجرى الأمور قيد أنملة!

الملاحظة الرابعة: لقد قرأنا وسمعنا مرّات عديدةً في الأيام السابقة الجملة التالية: مصر ليست تونس! شكراً لجميع أولئك المتنوّرين الذين يوضحون لنا ما لا نعرفه. الأرجح أنّ ذلك هو السبب الذي يبقي الإدارة الأمريكية مترددّةً في التخلّي عن دكتاتور القاهرة ويجعلها متخبّطةً كالعادة في لغتها المزدوجة. وربيبها الصغير، محمد البرادعي، الرئيس الأسبق لوكالة الطاقة الذرية، ربما ليس بعد مستعداً ليحمل الشعلة- افهموا، ينبغي تأطيره وضمان فريقٍ له يكون مطيعاً للإيعازات الأمريكية. إنّ انحرافاً لا يمكن السيطرة عليه لمثل هذا البلد غير مقبولٍ بالنسبة للولايات المتحدة التي ستبذل الغالي والرخيص لإبقاء قبضتها المحكمة. لاشكّ في أنّ «خبراء» في التواصل سوف يحضّرون لنا في الأيام القادمة السيرة الذاتية النموذجية لهذا المعارض للنظام الحالي، فيقدّمونه لنا بوصفه فادياً للوطن. وهو سيحتاج ذلك حقاً، هو المعروف في الخارج أكثر ممّا هو معروفٌ في بلاده.

الملاحظة الخامسة: يمكن أن نفهم أنّ ما يرتسم وراء هذا كلّه هو مرّةً أخرى مصالح الكيان الصهيوني الذي يتعاون معه الرئيس المصري منذ سنوات. ينبغي إذاً توخّي أشد الحذر. لأنّ خلف المصالح الصهيونية مصالح الولايات المتحدة التي لابدّ لها من وجود في بلدان عربية نظراً للطاقات الأحفورية الهائلة التي لا تزال تلك البلدان تضمّها. ينبغي إذاً على السلطات الأمريكية أن تجهّز البديل لمبارك قبل التخلّي عنه وتؤمّن «الانتقال» (وهو المصطلح الذي استخدمته هيلاري كلينتون) بأمهر الوسائل الممكنة. ليس هنالك أدنى شكّ في أنّ الاتصالات بين تل أبيب وواشنطن عديدةٌ في هذه الساعات الحرجة...

الملاحظة السادسة: أين هم خطباؤنا المعتادون ذوو النبرة العالية والتبجّح اللاذع ما إن يتعلّق الأمر برسم صور هزلية لتلك الشعوب التي تعدّ متأخّرةً والتنديد بها لتنفيذ إعدام بسيط، أولئك الذين يدعمون إرسال قواتنا إلى عُدد من تلك البلدان، ولا ينبسون ببنت شفة بصدد التعذيب الذي يمارَس في سجون غوانتاناموٍ وأبو غريب ويفضّلون أساليبنا المتحضّرة التي تدمّر أولئك المجهولين بتقنيةٍ متطوّرةٍ قاتلة؟! أين هم أولئك المتنطّعون التسلّطيّون الذين تنقل آراءهم وسائل الإعلام المتواطئة لإخضاعنا إلى محاكماتهم السيئة؟! أين يختبئون في هذه الساعات الحاسمة التي ينبغي فيها شجب العنف المفرط الذي تمارسه تلك الأنظمة على شعوبها والعدد المأساوي لضحايا القمع البوليسي؟ إلاّ إذا كانوا قد صعقوا إلى حدّ أنّهم لم يفهموا شيئاً مما يجري فأخرسهم الشارع العربي تماماً؟! إذا كانت هذه هي الحال، يمكن أن يصبح بعضهم من الآن فصاعداً أكثر تواضعاً بكثير في تعليقاتهم على شعوب تلك البلدان التي غالباً ما توصف بأنها متأخّرة، مفكّرين في درس الشجاعة والكرامة الذي تقدّمه لنا!

الملاحظة السابعة: لقد قرأنا أيضاً في سياق حماسة أيّام التمرّد هذه أنّ المثال التونسي سوف ينتشر النار في الهشيم في المغرب ثمّ في المشرق... ليصل ربّما إلى جميع البلدان العربية والإسلامية... كما لو أنّ تلك البلدان هي الوحيدة التي يجب عليها التحرّر من طغمة تسيطر عليها... وماذا عنّا نحن إذاً؟! وحتّى إذا لم تكنّ المقارنة منطقية، ما الذي ننتظره لنتّخذ تلك البلدان مثالاً لنا؟ هل سنكتفي بالتفرّج على تلك التمرّدات آملين أن تصل إلى عواصمنا من دون أن نتحرّك؟ فمن المعروف جيداً، أليس كذلك، أنّ مظاهراتنا تتمّ عندنا في الغرب بالغناء... بالنتائج التي نعرفها: تناقص المكتسبات الاجتماعية تناقصاً ملحوظاً، وتقلّص الطابع الديمقراطي لدولنا، ما يحيلنا إلى أنفسنا وإلى الشجاعة التي لا نزال قادرين على اجتراحها لمقاومة هذا التفسيخ المنظّم. لذلك: شكراً لشباب تلك البلدان العربية على تذكيرنا بأنّ العدالة والمساواة في الحقوق لكل مواطن لا يمكن نيلها أبداً من دون نضال شرس بل عنيف أحياناً في مواجهة الأثرياء ذوي النفوذ الذين يقدّمون لنا وعوداً لا يفون بها بخيانات متتالية.

فلتسمحوا لي إذاً باختتام هذا المقال مرّةً أخرى بعبارة للفيلسوف أندريه كونت سبونفيل الذي كتب: «كم منَ الناس لم يحلموا بالنصر إلاّ كي يتمكّنوا من الهروب من النضال على نحوٍ أفضل؟»

■ **مؤلّف كتاب: «الديمقراطية الكذبة ٢٠٠-»**

مبارك أعند.... «من شباك العناكب»!

◄ **عبادة بوظو**

مع إفلات نظام حسني مبارك لقطعان مرتزقته وأنصاره في الشارع لمواجهة المنتفضين المطالبين برحيله يدخل المشهد المصري في لعبة «عض الأصابع وكسر العظم» لإظهار من يرفع الراية أولاً بعدما ارتأى الفرعون اعتماد صيغة «عليّ وعلى أعدائي، وأنا ومن بعدي الطوفان» في عناده وسفحه لكرامته بمختلف الأوجه والمستويات على مذبح تمسكه بالسلطة كرمى لعيون حلفائه والمستجيرين به في تل أبيب في نهاية المطاف، ليكشف في خطاب الثلاثاء ٢٠١١/٢/١ بعض أوراق لعبته على الملأ: «إما الاستقرار أو الفوضى»! والاستقرار بالنسبة إليه يعني «إكمال فترة ولايته حتى أيلول المقبل والخروج معززاً مكرماً»، في حين أن الفوضى تعني «حرب ساحات تستحضر النموذج اللبناني ولكن بطريقة دموية، بل وحارقة لمناوئيه»..

ومن خلال الفوضى المنظمة يسعى مبارك بدهاء إلى تحقيق جملة أهداف تبدأ بمحاولة قسم صفوف الحركة الشعبية، على الأقل بخصوص مطالبها، التي ارتفعت إلى محاكمة مبارك وليس رحيله فحسب، ولا تنتهي بمحاولة قسم الجيش بين مؤيد ومعارض، مروراً بتتفيذ حرب إبادة شعبية.

بعقل بارد وقلب حار، أي دون إطلاق التعميمات لجيش، نظام في مواجهة شعب انتصرت ثورته بتخليصه على الأقل من عقد الخوف، بغض النظر عما يحاك لها، فكيف ستكون النتيجة؟

لأن الرئيس المصري يثبت أنه عنيد، يتوقع أن ينتهي الأمر بإزاحة مبارك الذي سيكون «عناده أشبه بعناد شباك العناكب»(!)، بغض النظر عن عدد الأيام التي سيستغرقها ذلك. ولكن هذا سيعتمد بالدرجة الأولى على الإجابة عن سؤال آخر هو: إلى متى سيقبل الجيش بدور الدركي المحايد؟

والإجابة المتوقعة أو أقلها المنطقية، تفيد بأن الجيش المصري بوصفه المؤسسة الوحيدة التي لم تنهر، وفي ظل ما يحاك له أمريكياً إسرائيلياً، هو من سيتولى عملية الإخراج هذه، بغض النظر عن سيناريوهاتها التي ستتجلى في لحظتها.

ستنشأ بعد ذلك فترة انتقالية تتسم بالتباينات حول خليفة مبارك سواء أكانت التخريجة «دستورية» عبر النائب الرئاسي الجديد عمر سليمان، أم عبر حركة «ضباطٍ أحرار» جديدة يقومون بانقلاب شبه أبيض على النظام برمته، ويضعون دستوراً جديداً، ويشكلون حكومة جديدة تتبنى مطالب الجماهير. هذه تكهنات، تتوخى في أحسن الحالات التغيير الشامل في مصر بما فيه السياسة الخارجية مع الأخذ بعين الاعتبار ارتعاد فرائص واشنطن وتل أبيب من تغير «نظام كامب ديفيد»؟

هذا التفاؤل يستند إلى حقيقة خروج مارد الشعب المصري من قمقمه تحت وطأة الاحتقان والاستياء على مختلف الصعد، وهو يستند كذلك إلى أن مرد كل هذا الاستعصاء وسفك الدماء هو أن هذا الشعب فرض عليه نظامه أن يخوض معركة شرسة باتت تتجاوز حماية ساحات الاحتجاج والمتحف الوطني باللحم الحي، لتدور حول «تحرير مصر»، وهي معركة داخلية وإقليمية ودولية- وإعلامية في ذلك كله- تتعلق بتقييم الدور الوظيفي لـ«أم الدنيا» خلال عقود حكم السادات ومبارك، ومحاولة رسم دورها اللاحق، في معركة تحرر المنطقة العربية برمتها، وتوجيه ضربة شبه قاضية للمشروع الأمريكي الصهيوني فيها.

إن التحولات في المشهد المصري، مع أخذ وزن مصر الإقليمي ومكانتها الجيوسياسية، هي أكبر وأعقد من أن تؤخذ بسهولة أو بنظرة أحادية.. وإن المهم الآن لعودة بعض من ملامح الاستقرار هو رحيل مبارك والتضييق على بقية أركان ووجوه نظامه، تأسيساً لمرحلة جديدة تتمنى جميع الشعوب العربية ألا تجري فيها مصادرة دماء شهداء أرض الكنانة في ثورتهم وتضحيات شعبها وشبابها الجبار.

o.bozo@kassioun.org

واشنطن تتخوف من مصير مخزون أسلحتها في مصر

◄ **ثاليف ديين**

أثارت احتمالات رحيل الرئيس حسني مبارك بعد ٣٠ عاماً على نظامه الاستبدادي، موجة من القلق في الأوساط الأمريكية حول مصير مخزونها العسكري الضخم في مصر التي تعد أكبر قوة عسكرية في المنطقة بعد «إسرائيل» وتركيا.

فقد زودت الولايات المتحدة النظام المصري بمليارات الدولارات من العتاد العسكري وأحدث المقاتلات والسفن الحربية والصواريخ والدبابات والمعدات الإلكترونية، وذلك منذ أن وقعت القاهرة على اتفاقية كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨.

والسؤال المتداول الآن في واشنطن: هل يمكن أن تقع هذه المنظومة العسكرية الأمريكية الضخمة في «الأيدي الخاطئة» بانهيار نظام مبارك؟

يقول ستيفن زونس، أستاذ العلوم السياسية ورئيس دراسات الشرق الأوسط بجامعة سان فرانسيسكو، إن الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية يقودها أساساً الشباب الذين لا ينفرون فقط من النظام الحاكم، ولكن أيضاً من المعارضة الإسلامية التقليدية وشيخوخة قادة الإخوان المسلمين.

وأضاف لوكالة آي بي اس، لهذا لا يجب على الولايات المتحدة أن تقلق من احتمال صعود نظام إسلامي متطرف إلى السلطة في مصر.

«ومع ذلك، ينبغي القول أيضاً إن حكومة ديمقراطية حقيقية في مصر غالباً ما لن تكون على نفس درجة استعداد مبارك لتقديم التنازلات لواشنطن أو صندوق النقد الدولي»، وفقاً لهذا الخبير الذي أعد دراسات واسعة عن سياسات الشرق الأوسط.

هذا وتشمل ترسانة الأسلحة الأمريكية في مصر مقاتلات «اف-١٦» ومروحيات هجومية وفرقاطات ومنظومة صواريخ ودبابات من طراز ابرامز، وكلها من الطراز المتطو، تم تمويل أغلبها من بند «تمويل الولايات المتحدة العسكري الأجنبي».

وأكد زانس أنه لم يوجد أي أساس منطقي لتبرير المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر، وإنما جرى «تصميم هذه المساعدة الأمنية، إلى حد كبير، لأغراض القمع الداخلي، لمنع التغيير الديمقراطي والحفاظ على دكتاتورية مبارك في الحكم».

بدوره، علق دان دارلينج، الخبير العسكري بمؤسسة «التوقعات الدولية» الأمريكية المتخصصة في بحوث أسواق الدفاع، بالقول إن مليارات الدولارات من المساعدات الأمريكية لمصر تعتبر «مجانية». فقد صنفت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، في عام ١٩٨٩، مصر كحليف أساسي غير عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي.

وأضاف دارلنغ أن هذا الوضع يسمح لمصر بالحصول على أسلحة أمريكية متطورة ويتيح لها المشاركة في مشروعات البحوث والتنمية الأمريكية.

ومنذ ذلك الحين، كانت هناك محاولات من جانب الكونغرس الأمريكي للحد من مستويات المعونة العسكرية لمصر، لأسباب تتعلق بالإصلاحات الديمقراطية أو بوقف تهريب الأسلحة لحركة حماس عبر أنفاق بين مصر وقطاع غزة، وفقا للخبير الأمريكي.

وأوضح الخبير الأمريكي أن «هذه المحاولات لم تتوصل إلى أي شيء تقريباً»، وبدلاً من ذلك فقد استمر صنبور الأسلحة مفتوحاً نظراً لالتزام مصر بمقاييس اتفاقيات كامب ديفيد.

وحافظت واشنطن على مستوى تمويل عسكري خارجي لمصر، في حدود ١.٣ مليار دولار سنويا على مدى الفترة من ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٠. وطلب البنتاغون المحافظة على هذا المبلغ لعام ٢٠١١.

وتوقع دارلنغ أن تواصل الولايات المتحدة على نفس هذا المستوى من التمويل العسكري لمصر على المدى المتوسط، بغرض منع صدمات سياسية متطرفة أو إلغاء اتفاقية كامب ديفيد.

■■

احتجاجاً مهنياً..
مذيعة مصرية تنسحب من التلفزيون الحكومي

قررت المذيعة المصرية سها النقاش العاملة لمصلحة التلفزيون المصري الحكومي الامتناع عن الاستمرار في العمل في الجهاز الذي ظلت تعمل فيه منذ ٢٠ عاماً، بسبب افتقاده للأخلاقيات المهنية في تغطيته للاحتجاجات المتواصلة التي تطالب برحيل حسني مبارك.

وقالت النقاش إنها قرأت خمس نشرات إخبارية في قناة النيل للأخبار في ٢٦ كانون الثاني، وهو ثاني أيام الغضب، وإنها استاءت لأن شوارع القاهرة صورت على أنها هادئة، بينما كانت تعج بآلاف المتظاهرين.

وقالت إنها قررت ألا تعود مرة أخرى لمزاولة نشاطها الإعلامي في تلك القناة، لأن التغطية افتقرت إلى الحد الأدنى للأخلاقيات المهنية.

وأضافت أنها خلال الاستراحة كانت تذهب مع الزملاء الذين كانوا يتجمعون أمام قنوات تلفزيونية أخرى لمشاهدة ما يحدث في مظاهرات علنية مستمرة في كل مكان في مصر.

■■

تونس وإملاءات صندوق النقد الدولي..

كيف تولد سياسة الاقتصاد الجزئي فقراً وبطالةً على نطاقٍ واسع

ميشيل شوسودوفسكي
ترجمة قاسيون

أجمع الإعلام الغربي على أنّ الجنرال زين العابدين بن علي، رئيس تونس المخلوع، كان مجرد دكتاتور.. كما صورت حركة الاحتجاج التونسية عرَضاً بوصفها حصيلة نظام غير ديمقراطي واستبداديٍ قام بتحدّي «المجتمع الدولي».
لكنّ بن علي لم يكن دكتاتوراً... فالدكتاتور يتّخذ قراراته ويمليها، وهذا لا ينطبق على بن علي الذي كان خادماً مطيعاً للمصالح الاقتصادية الغربية، ودميةً سياسيةً مخلصةً تنفّذ الأوامر، وتحظى بتأييد المجتمع الدولي.

> **ما حدث في تونس هو رد فعل طبيعي على مسار اقتصاديٍّ عالميٍّ يدمّرً حيوات البشر من خلال التلاعب المتعمّد بمقدراتهم وثرواتهم وحقوقهم الاجتماعية الذي تقوم به قوى السوق.**

العلاج المهلك!

لم تذكر التقارير الإعلامية التدخّلات الخارجية في الشؤون المحلّية التونسية، فلم تفرض حكومة بن علي زيادةً في أسعار الغذاء. وول ستريت وصندوق النقد الدولي هما من فرض زيادة الأسعار.. وكان دور حكومة بن علي تطبيق العلاج المهلك الذي وصفه صندوق النقد، والذي ساعد لما يزيد عن عقدين من الزمن على زعزعة الاقتصاد الوطني وإفقار سكّان تونس.
لم يتّخذ بن علي أيّ قرار جوهري. تمّ التخلّي عن السيادة الوطنية، ففي العام 1987، وفي ذروة أزمة الديون، حلّ نظامٌ جديدٌ محلّ حكومة الحبيب بورقيبة الوطنية ذات التوجّه اليساري والتزم بحزم إصلاحات «حرّية السوق».
أدار الاقتصاد الجزئي في تونس الدائنون الأجانب بإشراف صندوق النقد. وخلال السنوات الـ23 السابقة، أملى توافق واشنطن السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تونس.
سبب بقاء بن علي في السلطة إطاعة حكومته لإملاءات صندوق النقد الدولي وتطبيقها الفعّال لتلك الإملاءات، وخدمتها لمصالح واشنطن والاتحاد الأوروبي.

ظهور هذا النموذج في كثير من البلدان

تتطلّب مواصلة إصلاحات صندوق النقدً المهلكة «إحلال نظام محلّ نظام». إذ يضمن تنصيب دمىً سياسية تنفيذ الأجندة النيوليبرالية ويخلق في الوقت نفسه شروط الزوال النهائي لحكومة فاسدةٍ لا تتّسم بالشعبية استخدمت لإفقار غالبية السكّانً.
ليست المؤسّسات المالية الدولية في واشنطن وفي وول ستريت الهدف المباشر لحركة الاحتجاج. فقد اتّجه الانفجار الاجتماعي مباشرةً نحو الحكومة أكثر من توجّهه نحو تدخّل القوى الخارجية في إدارة سياسات الحكومة.
بدايةً، لم تكن الاحتجاجات حصيلة حركة سياسية منظّمة تواجه مباشرةً الأعباء الثقيلة للإصلاحات النّيوليبراليةً. علاوةً على ذلك، هنالك مؤشّراتٌ على محاولات للتلاعب بحركة الاحتجاج ودفعها لخلق فوضى اجتماعية إضافةً إلى ضمان الاستمرار السياسي. هنالك تقارير غير مؤكّدة تتحدّث عن ميليشيات مسلّحة تدير أعمال القمع والترهيب في مناطق المدن الرئيسيةً.
السؤال الأهم هو: كيف ستتطوّر الأزمة؟ كيف سيتعامل الشعب التونسي مع القضية الأوسع، قضيّة التدخّل الخارجي؟
من وجهتي نظر واشنطن وبروكسل، يبدو مفيداً استبدال نظام استبدادي لا يتمتّع بالشعبية بحكومة دمية جديدة. من الممكنً تخيّل انتخابات تجري بإشراف ما يطلق عليه المجتمع الدولي، يتمّ فيها اختيارٌ مرشّحين مناسبين على نحو مسبق.
حين تجري عملية تغيير النظام تلك نيابةً عنً المصالح الخارجية، ستضمن الحكومة المفوّضة الجديدة دون ريب استمرار أجندة السياسة النيوليبرالية التي تساعد على إفقار سُكّان تونس.
تواجه الحكومة المؤقّتة بقيادة الرئيس بالوكالة فؤاد المبزع مأزقاً في الوقت الراهن، مع تواصل المعارضة الضارية من جانب حركة اتحاد الشغل (UGTT). يطلق المبزع وعوداً بـ«القطع مع الماضي»، من دون أن يشير مع ذلك إلى إبطال «الإصلاحات» الاقتصادية النيوليبرالية.

خلفية تاريخية

قدّمت جوقة وسائل الإعلام أزمة تونس بوصفها قضيّةً سياسيةً محلية من غير منظور تاريخي، بفرضية مفادها أنّ رحيل «الدكتاتور» وتعيين حكومة منتخبة لاحقاً سيؤدّي في المحصّلة إلى حلّ الأزمة الاجتماعيّة.

> **«بن علي» لم يكن دكتاتوراً... فالدكتاتور يتّخذ قراراته ويمليها، وهذا لا ينطبق على «بن علي» الذي كان خادماً مطيعاً للمصالح الاقتصادية الغربية، ودميةً سياسيةً مخلصةً تنفّذ الأوامر!.**

يعود تاريخ «اضطرابات الخبز» إلى العام 1984. لقد دفع رفع أسعار الخبز بنسبة 100 بالمائة في كانون الثاني 1984 إلى إطلاق حركة احتجاجية واسعة. طالب صندوق النقد بهذه الزيادة في إطار برنامج إعادة الهيكلة في تونس. كان رفع الدعم عن الخبز في واقع الحال شرطاً لإبرام اتفاقية قرض مع صندوق النقد الدولي.
في ذلك الوقت، أعلن الرئيس الحبيب بورقيبة، الذي لعب دوراً تاريخياً في تحرير بلاده من الاستعمار الفرنسي، حالة الطوارئ لمواجهة الاضطرابات:
«بين حين وآخر، كانت تدوّي العيارات النارية، وجابت شوارع المدينة نأقلات الجنود والشرطة إضافةً إلى آليات تنقل أشخاصاً مدجّجين بالأسلحة لقمع (اضطرابات الخبز). أحدث عرض القوّة في النهاية هدوءاً حذراً، لكن بعد مقتل ما يزيد عن 50 من المتظاهرين والمتفرّجين. بعد ذلك، وفي بثّ إذاعيّ وتلفزيونيّ مفاجئ استمرّ 5 دقائق، أعلن بورقيبة تراجعه عن رفع أسعار الخبز». (تونس: بورقيبة تركهم يتناولون الخبز. تايم، كانون الثاني 1984).
بعد تراجع بورقيبة، عادت أسعار الخبز إلى ما كانت عليه، وأقال بورقيبة وزير داخليّته رافضاً الالتزام بمطالب توافق واشنطن.
مع ذلك، تمّ إقرار الأجندة النيوليبرالية، مؤدّيةً إلى تضخّم مفرط وبطالة شاملة. بعد ذلك بثلاث سنوات، أزيح بورقيبة وحكومته بانقلاب أبيض، «بحجّة عدم الأهلية»، وعيّن الجنرال زين العابدين بنً علي رئيساً في تشرين الثاني 1987. لم يكن الانقلاب موجّهاً إلى بورقيبة، بل هدف إلى التفكيك النهائي لهيكل السياسة الوطنية الذي تشكّل وسط خمسينيات القرن العشرين، وخصخصة ممتلكات الدولة.
لم يكن الانقلاب العسكري مؤشّراً على تصفية النزعة الوطنية لما بعد الاستعمار والتي قادها بورقيبة فحسب، بل على إضعاف الدور الفرنسي أيضاً. فقد أصبحت حكومة بن علي منحازةً بالكامل إلى واشنطن بدل باريس.
بعد بضعة أشهر من تعيين بن علي رئيساً للبلاد، تمّ توقيع اتّفاقيّة كبرى مع صُندوق النقد الدولي، كما تمّ التوصّل إلى عقد اتفاقيةً مع بروكسل تتعلّق بتأسيس نظام تجارة حرّة مع الاتحاد الأوروبيً. كذلك، انطلق برنامجٌ شاملٌ للخصخصة بإشراف صندوق النقد والبنك الدولي. ومع أجر ساعيً يعادل 0.75 يورو، أصبحت تونس أيضاً فردوساً لليد العاملة الرخيصة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي.

من هو الدكتاتور؟

تفترض مراجعةٌ لوثائق صندوق النقد أنّه ومنذ تدشين مرحلة بن علي وحتّى الوقت الراهن، التزمت حكومته بإخلاص باشتراطات صندوق النقد والبنك الدولي، ومن ضمنها تسريح عُمّال القطاع العام وإلغاء الرقابة على أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية وتنفيذ برنامج خصخصة شامل. أمّا إلغاء الحواجز الجمركية الذي أمر به البنك الدولي، فقد أثار موجةً من الإفلاسات.
بعد زعزعة الاقتصاد الوطني، أصبحت التحويلات النقدية من العمّال التونسيين في الاتحاد الأوروبي مصدراً متزايد الأهمّية من مصادر القطع الأجنبي.
هنالك 650 ألف عامل تونسي يعيشون خارج البلاد. وكان إجمالي تحويلات العاملين في الخارج في العام 2010 يعادل 1.96 مليار يورو، بزيادة مقدارها 57 بالمائة عن العام 2003. وتستخدم حصّةٌ ضخمةٌ منً هذه التحويلات بالقطع الأجنبي لخدمة دين الدولة الخارجي.

زيادة أسعار الغذاء عالمياً بسبب المضاربة

في أيلول 2010، تمّ التوصّل إلى تفاهم بين تونس وصندوق النقد، أوصى بإلغاء ما تبقّى من الدعم الحكومي كوسيلة لتحقيق التوازن المالي:
«يظلّ التعقّل المالي أولويةً جديّةً للسلطات [التونسية] التي تعلم ضرورة المحافظة على سياسة مالية مساعدة في العام 2010 في البيئة الدولية الراهنة. يجب ألاّ تتعرّض للخطر الجهود المبذولة في العقد المنصرم لخفض معدّل الدين العام على نحو ملحوظ من خلال سياسة مالية متراخية، تلتزم السلطات بالسيطرةً المحكمة على الإنفاق الجّاري، ومن ضمنه الدعم الحكومي».
صندوق النقد الدولي وتونس: الفقرة الرابعة من التشاور في العام 2010 ـ تقرير الهيئة (شعار المعلومات العامة حول مناقشة الهيئة التنفيذية، وبيان المدير التنفيذي لتونس.
http: //www. imf. org /external /pubs /ft /scr /2010 /) (cr10282. pdf)
من المفيد ملاحظة أنّ إصرار صندوق النقد الدولي على التقشّف المالي وإلغاء الدعم الحكومي يتزامن مع الارتفاع المفاجئ والمتكرّر في أسعار السلع الغذائية الرئيسية في بورصات السلع في لندن ونيويورك وشيكاغو. إنّ الجزء الأكبر من هذا الارتفاع في الأسعار حصيلة عمليات المضاربة التي تمارسها مصالح الشركات الزراعية والمالية الكبرى.
أدّت زيادات أسعار الغذاء، وهي نتيجة المضاربة أكثر ممّا هي نتيجة الندرة، إلى إفقار الناس في طول العالم وعرضه. يشكّل جيشان أسعار الغذاء طوراً جديداً في مسار الإفقار المعولم.
«تضلّل وسائل الإعلام الرأي العام حول أسباب هذه الزيادات في الأسعار، مركّزةً على مسائل تكاليف الإنتاج والمناخ وعوامل أخرى تسبّب انخفاض العرض والتي يمكنها أن تساهم في زيادة أسعار الحاصلات الزراعية. قد يكون لهذه العوامل دور، لكنّها غير كافية لتفسير الاندفاع المفاجئ والمثير لأسعار السلع.
المسار الحلزوني لأسعار الغذاء ناتجٌ في جزئه الأكبر من التلاعب بالأسواق. ويعزى إلى حدّ كبير إلى المضاربة في أسواق السلع.
تمّ رفع أسعار الحبوب اصطناعياً من خلال عمليات المضاربة واسعة النطاق في أسواق المبادلات التجارية في نيويورك وشيكاغو...
من الممكن أن تحدث المضاربة على القمح أو الرز أو الذرة من دون القيام بعقد صفقات سلعية. فعمليات المضاربة في أسواق القمح لا تتضمّن بالضرورة بيعاً أو تسليماً فعلياً للقمح.
قد تستخدم الصفقات صناديق مؤشّرات السلع التي تراهن على الحركة العامة لصعود وهبوط أسعار السلع. (حقّ البيع الاختياري) هو مراهنةٌ على أنّ السعر سوف ينخفض، أمّا (حقّ الشراء الاختياري) فهو مراهنةٌ على أنّ السعر سوف يرتفع. ومن خلال تلاعب منسّق، يتمكّن التجّار المؤسّساتيون والمؤسسات المالية من رفعً الأسعار وخفضها ثمّ يضعون رهاناتهم على حركة صعود سعر سلعة معيّنة. تخلق المضاربة تقلّبات السوق، وبدوره يشجّع عدم الاستقرار الناتج مزيداً من أنشطة المضاربة.
تتحقق الأرباح حيث يرتفع السعر. وفي المقابل، إن باع المضارب سلعاً لا يملكها، فسيجني المال حين ينهار السعر.
هذا الاندفاع الأخير في أسعار الأغذية أدّى إلى إحداث مجاعاتً على مستوى العالم لم يسبق لها مثيل».
(ميشيل شوسودوفسكي، مجاعة عالمية، أبحاث العولمة، 2 أيار 2008). (http: //www. globalresearch. ca /index. php?context=va&aid=887)

عولمة الفقر

من العام 2006 إلى العام 2008، حدث اندفاعٌ مفاجئٌ في أسعار الحاصلات الغذائية الرئيسة، ومن ضمنها الرز والقمح والذرة، حيث تضاعف سعر الرز ثلاث مرّات خلال خمس سنوات، من حوالي 600 دولار للطن إلى ما يزيدً عن 1800 دولار للطن في العام 2008. (ميشيل شوسودوفسكي، http: //www. globalresearch. ca /index. php?context=va&aid=9191) لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل السابع: عولمة الفقر والأزمة الاقتصادية في كتاب: الأزمة الاقتصادية العالمية، الكساد الكبير للقرن الواحد والعشرين، أبحاث العولمة، مونريال، 2010، http: // globalresearch. ca /index. php?context=va&aid=20425)
تميّز الاندفاع الأخير في أسعار حاصلات الحبوب بقفزة مقدارها 32 بالمائة في مؤشّر أسعار الأغذية المركّب الذي سجّلتهً منظّمة الأغذية والزراعة في النصف الثاني من العام 2010.
«دفعت الأسعار المحلّقة للسكّر والحبوب والبذور الزيتية أسعار الأغذية العالمية إلى رقم قياسي في كانون الأول، تجاوز مستويات أسعار العام 2008 حينً أثارت تكاليف الغذاء اضطرابات على مستوى العالم، انطلقت التحذيرات من أنّ الأسعار بلغت منطقة الخطر».
تجاوز المؤشّر الذي تضعه الأمم المتحدة شهرياً في كانون الأول مؤشره السابق الأعلى في حزيران 2008 ـ ليصل إلى أعلى المؤشّرات المسجّلة منذ العام 1990، إصدار منظّمة الأغذية والزراعة، ومقرّها روما. يتعقّب المؤشّر أسعار سلّة من الأغذية مؤلّفة من الحبوب والبذور الزيتية ومشتقات الحليب واللحوم والسكّر، وقد ارتفع لستّة أشهر متعاقبة. (جيل ترينور، الأسعار العالمية للأغذية تدخل منطقة الخطر وتصل إلى رقم قياسي، ذا غارديان، 5 كانون الثاني 2011).
المضحك والمبكي في الأمر أنّ صندوق النقد يوصي، على الرغم من تصاعد أسعار الأغذية، بإلغاء الدعم الحكومي على خلفية تحقيق هدف التقشّف المالي.

التلاعب ببيانات الفقر والبطالة

يخيّم جوٌ من اليأس الاجتماعي، حيوات الناس تتدمّر، وفي حين يظهر بوضوح أنّ حركة الاحتجاج في تونس هي النتيجة المباشرة لعملية الإفقار الشامل، يؤكّد البنك الدولي أنّ مستويات الفقر انخفضت نتيجة إصلاحات حرّية السوق التي تبنّتها حكومة بن علي.
وفقاً لتقرير البلدان الذي يصدره البنك الدولي، ساعدت الحكومة التونسية (بتأييد من مؤسّسات بريتون وودز) على تخفيض مستويات الفقر إلى 7 بالمائة (أقلّ فعلياً من المعدّل المسجّل في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي).
حقّقت تونس تقدّماً ملحوظاً في نمو منصف، وفي مكافحة الفقر وتحقيق مؤشّرات اجتماعية ملائمة. كما أنّها حافظت على معدّل نموّ وسطي مُقداره 5 بالمائة خلال السنوات العشرين الماضية مع زيادة ثابتة في دخل الفرد وزيادة مرافقة في رفاه سكّانها، يؤكّدها مُعدّلً الفقر البالغ 7 بالمائة، وهو الأخفض في المنطقة.
كانت الزيادة الثابتة في دخل الفرد المحرّك الرئيس لتراجع الفقر... أضحت الطرقات الريفية هامّةً جداً في مساعدة فقراء الريف على الاتصال بالأسواق والخدمات الحضرية. كما حسّنت برامج الإسكان أوضاع الفقراء، إذ أتاحت إنفاق الدخل والمدّخرات على البنود الغذائية وغير الغذائية، مؤقّرةً تأثيرات إيجابيةً على تخفيف الفقر. كما ساعد الدعم الحكومي الموجّهً إلى الفقراء، ولو أنّه ليس الأمثل، فقراء المدن. (البنك الدولي، تونس، موجز البلدان).
مؤشّرات الفقر تلك، ناهيك عن التحليلات الاقتصادية والاجتماعية الضمنية، مختلقةٌ بالكامل. فهي تقدّم حرّية السوق بوصفها محرّك تخفيف الفقر. استخدم الهيكل التحليلي للبنك الدولي لتسويغ «مسار القهر الاقتصادي»، الذي طبّق على أوسع نطاق على ما يزيد عن 150 بلداً نامياً. مجرّد عيش 7 بالمائة من السكّان تحت خطّ الفقر (كما تفترض تخمينات البنك الدولي) وحصول 93 بالمائة من السكّان على الحاجات الأساسية، أي الغذاء والسكن والصحّة والتعليم، لا يسمح بوجود أزمة اجتماعية في تونس.
يتدخّل البنك الدولي على نحو فعّال في إعداد البيانات وتشويه صورة الوضع الاجتماعي لسكّان تونس. يبلغ المعدّل الرسميّ للبطالة 14 بالمائة، أمّا المعدّل الحقيقي فهو أعلى بكثير. تقارب بطالة الشباب المسجّلة 30 بالمائة. أمّا الخدمات الاجتماعية، ومن ضمنها الصحّة والتعليم، فقد انهارت تحت وطأة إجراءات التقشّف الاقتصادي برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تونس والعالم

ما حدث في تونس جزءٌ من مسار اقتصاديٍ عالميٍ يدمّر حيوات البشر من خلال التلاعب المتعمّدً الذي تقوم به قوى السوق.
بصورة أكثر عموميةً، «الوقائع الاقتصادية والاجتماعية القاسية الناتجةً عن تدخّل صندوق النقد الدولي هي أسعارٌ متصاعدةٌ للأغذية ومجاعاتٌ على المستوى المحلّي وعمليات التسريح الشامل لعمّال المدن والموظّفين وتدمير البرامج الاجتماعية. تنهار القوّة الشرائية، تغلق العيادات الطبّية والمدارس، ويحرم مئات ملايين الأطفال من حقّهم في التعليم الأساسي». (ميشيل شوسودوفسكي، مجاعة عالمية، مرجعٌ مذكورٌ سابقاً). ■■

جابر عصفور.. تنويري في سبيل الفساد

استطاع حسني مبارك أن يحرق جابر عصفور عبر تكليفه بوزارة الثقافة، واستطاع عصفور أن يحرق نفسه بالقبول بهذه الهبة البائسة، في الوقت الذي كان بإمكانه أن يكتب اسمه بحروف الذهب في تاريخ الثقافة العربية لو قال: لا..

الناقد والأكاديمي المعروف، والأمين العام السابق للمجلس الأعلى للثقافة، ومدير المركز القومي للترجمة، والمثقف التنويري البارز سقط سقوطاً مروعاً في الفراغ اللانهائي، في الوقت الذي تقوم فيه قيامة مصر.. المثقفون الساخطون على هذا العار أسس مجموعة على موقع «فيس بوك» بعنوان: «لا.. لانتهازية جابر عصفور»، وهنا نختار أبرز ما جاء فيها من صيحات مناوئة ورافضة..

أن يترك عصفور شجرة مصر التي يرويها الشعب هناك بدمه، فهذا هو الانتحار الذي لا يمضي دون أن يلحق الإهانة بالمثقفين والأدباء. كل موضوعات الكتابة التي شغلت الكائن الإنساني إنما هي في جوهرها تضطلع بسؤال الحرية والكرامة الانسانية ومقاومة العبودية والعار والاستبداد، لكن يبدو أن شهوة السلطة أعمت عصفور عن قراءة اللحظة المصرية المشرّفة وهو الموصوف بقارئ الرواية الجيد! شكراً للثورة التي جاءت لتزيل نظاما استبدادياً ولتكشف الوجوه التي دجّنت الثقافة والفكر لخدمة سلطة ظالمة!

■ **نصر جميل شعث/ شاعر**

قد أشعر بالغضب أن يسقط فرد من أسرة الفكر و الإبداع، وأن يسقط الدكتور جابر عصفور وهو واحد من المحسوبين على أصحاب الفكر المتنور إلى هذا الحضيض.. و لكنني أشعر أكثر بالشفقة على هذا المثقف الذي أخطأ مجده ونصره وخلوده الذي صاغه من كتاباته، لو أنه أعلن رفضه للمنصب لأصبح رمزا لأجيال عديدة من المثقفين ليس في العالم العربي ولكن في العالم كله ولكنه استحلى مجدا زائفا بينما الشعب الذي من المفروض أنه ينتمي إليه يقمع و يراق دمه في الشوارع لا لشيء إلا لأنه يطالب بحقه في الحرية والديمقراطية اللتين طالما تشدق جابر عصفور بالدفاع عنهما .بهذه الخطوة نحو السقوط الحر يكون قد خان قلمه و لوث أصابعه التي فيها عطر الحبر حين وضعها في يد حاكم تفوح منها رائحة دم شعبه طيلة ثلاثة عقود

من الزمن.
يبدو لي أن من تعوّد على السقوط والخيانة، المرة الأولى تهون عليه الثانية .. ألم يقفز السيد جابر عصفور على جائزة العقيد معمر القذافي ويقبلها حين عرضت عليه بعد أن رفضها الكاتب الإسباني الإنساني الكبير غويتيسولو، تضامنا منه مع الشعب الليبي.
أقول للدكتور جابر عصفور: أنا أشفق عليك وأقول لك ليس سهلا أن تكون كبيرا. فالشباب من المثقفين و الإعلاميين والجامعيين الذين قرؤوك أو تتلمذوا عليك والناس الذين استمعوا إليك ذات يوم وأبهرتهم بتنظيراتك حول الثقافة والإبداع والحرية، هم الآن على موعد مع التاريخ الجديد إنهم صناعه و حراس حقهم في الحرية، سيتركونك وراءهم ولن تلحق بركبهم إلى الأبد، لقد أصبحت من الماضي المنسي.

■ **د. ربيعة جلطي/ شاعرة ومترجمة**

علينا إعادة النظر في تعريف المثقف العربي ما دام أن هناك الكثير من الذين نسميهم مثقفين قد اختاروا الانحياز إلى الطغاة والدفاع عنهم وتبرئة أياديهم من دماء الشعب، وإطالة عمر قمعهم والتزلف لهم والتضليل لأمرهم، وإذا كان جابر عصفور قد كشف هذا الجانب منهم على شكل فضيحة في هذه الأيام النضالية للشعب المصري، فيجب ألا ننسى أولئك الآخرين الذين ذهبوا إلى خيمة القذافي ذات سنة ومدحوا كتاباته السطحية، والذين أيضا كانوا يدافعون عن ابن علي الهارب حتى الرمق الأخير...!
ومثلهم علينا أن نتذكر الكثير في كل بلد ..
إنها فرصة لعمل قائمة سوداء بالمثقفين العرب الذين ينحازون إلى الظلم وضد الناس والعدالة والحرية من كل الأقطار حتى يكونوا عبرة لمن يعتبر...

■ **يحيى القيسي/ روائي**

عيب يا جابر عصفور... عيب أن يكسر المثقف قلمه، ليطعن ثورة شعبه، في لحظات حرجة... تَبَّتْ يداك..

■ **عصام السعدي/ شاعر**

كان المؤشر الأول على سقوط جابر عصفور هو قبوله بجائزة معمر القذافي التي لم يقبلها أحد ..

■ **راسم الدهون/ شاعر**

أستغرب أن يقبل جابر عصفور مساندة نظام آيل للسقوط طرده الشعب ، وأعجب كيف يصافح مبارك ودماء شباب مصر ما تزال تنزف ، إنه اختيار خاطئ جداً ، وأرجو من جابر أن يستقيل قبل أن يقيله الشعب رغما عنه ، فالوزارة كلها باتت غير شرعية بعد الاستفتاء الضخم الذي يهدر في الشارع المصري (الشعب يريد تغيير النظام) والمثقف لا ينحاز إلا إلى شعبه.

■ **رياض نعسان آغا**
وزير الثقافة السورية السابق

ربما..!

مصر تتكلّم

الثورة المصرية حدث مصريّ وعربيّ وعالمثالثيّ.. أولاً لأنه بداية حسم متعدد الوجوه لمعركة النضال الداخلي ضد الاستغلال الذي أوصل أهل الكنانة إلى حضيض الحضيض.. وثانياً لكون مصر تتأهب لاستعادة دورها القوميّ في مجالها الحيوي الذي حُيِّدت عنه.. وثالثاً لكونه استكمالاً لمعركة الشعوب المقهورة مع الإمبريالية العالمية في المنطقة العربية، بعد نحو عقد من بشائر ظهرت في أمريكا اللاتينية.

الانتفاضة المصرية ذروة الصحوة العربية، وبناء على ما ستسفر عنه سنكون حيال عالم جديد، الكلمة الفصل فيه للشعب الذي ينجز شخصيته منطلقاً من فكرة الحق.. صحيح أنها تأخرت كل هذا الوقت، لكن الصحيح أيضاً أنها جاءت عاصفةً مجنونةً لأن حاملها وحاضنها وعي شبابي ثوري لم يحسب له حساب..

هناك مجزرة يتم التعتيم عليها، فقطع الاتصالات والإنترنت، وتالياً حجب صوت الشارع الذي تمثله «الجزيرة» يؤكد ذلك، وليس من المستبعد لنظام يعمل بالوكالة لمصلحة التحالف الإمبريالي – الصهيوني أن يقترفها في سبيل بقائه من أجل مهمته التي وُجد لأجلها، وأعني أمن إسرائيل التي قدّم الكثير من فروض الطاعة في سبيلها، من ضرب للوحدة الداخلية بين أبناء الوطن، ومحاصرة غزة حد الاختناق، ومباركة تقسيم السودان، والاستمرار في شدّ كامل المقدّرات العربيّة إلى الخلف.
واهمٌ من يظنّ التغيير سهلاً أو مستحيلاً، فالدكتاتوريات وداعموها سيخوضون معركة شرسة ضد الشعوب لمنع خروجها عن الطوق، لكنهم سيفشلون في نهاية المطاف، فمن يستطيع وأد الحرية؟؟؟

■ raedwahash@gmail.com

عندما لم تقع الحرب

◄ **رائد وحش**

(١)
تبرق الحرب فوق.. بتنا نشكّ أنّ السماء في صف العدو. تلك الغيوم طائرات تجسس، والآفاق متاريس..

تبرق الحرب تحت.. بعد قليل تتهاوى الأرض كي يربحوا الجولة الأولى. لا تثقوا بالشجر سوف يستسلم للحرائق، والبيوت ستسرع راجعةً حجارةً قبل وصول القنابل بساعاتٍ..

تبرقُ الحربُ فوق..
تبرقُ الحربُ تحت..
وما تجريب صفارات الإنذار إلا أنها واقعة..
وما اختفاء الخبز والماء والكهرباء إلا أنها واقعة..
وما الخوف والصمت واصفرار الوجوه إلا أنها واقعة..
تبرق الحرب فوق.. تحت، يمين.. يسار، وكأنّ الدنيا حليفةُ الأعداء في كلّ واقعة..
لكن ما الذي سيقوله قرآن العصور الحديثة إذا لم تقع الواقعة؟؟

(٢)
دائماً يصرّح المصرّحون إنّ الحسمَ قريبٌ،
دائماً تعلو وتيرةُ أناشيدِ مطربي نقابة الفنانين،
دائماً يطولُ غياب المجنّدين في التدريبات والاستنفار،
دائماً يزداد خوف الأمهات،
دائماً نلتصق بنشرات الأخبار،
ودائماً نتشوّه إذ لا يحدث شيء

لا حرب.. لا قصف.. لا دمار.. لا جرحى أو قتلى
يا للعنة.. مع ذلك لدينا كلّ هذه العاهات!!

(٣)
كلَّ ثانية تُدقُّ الطبول
طبلٌ عمّلاقةٌ هي ساعة البلاد..

من نحارب؟؟
ولماذا نحارب؟؟
ثم من نحن حتى نحارب؟؟

أمينُ صندوق الملك وصل سالماً بالثروات الوطنية إلى الجزيرة المستأجرة..
مفتي الديار اعتمر متذرّعاً بالبيت الحرام..
أصغر رجال الأعمال طار على دولاراته..
أفضل المثقفين تدبّر فيزا..
الراقصات صرن في باريس وروما..
الضباط قطعوا المحيط..

ويلاااااااااااه!!!!
أخيراً توشك البلاد أن تصير لنا
سنحارب من أجلك أيها الوطن!!

لكنّ الحرب الحقيرة لا تقع..

(٤)
يفرح الأطفال بتعطيل المدارس
ثم يبدؤون بالمرض تباعاً
من حبسهم في البيوت..

(٥)
الشباب يخطّطون للسطو على المحال والبيوت
بمجرّد سفر أصحابها..

(٦)
العازبات يسرعْنَ بالحَبَل من أيّ

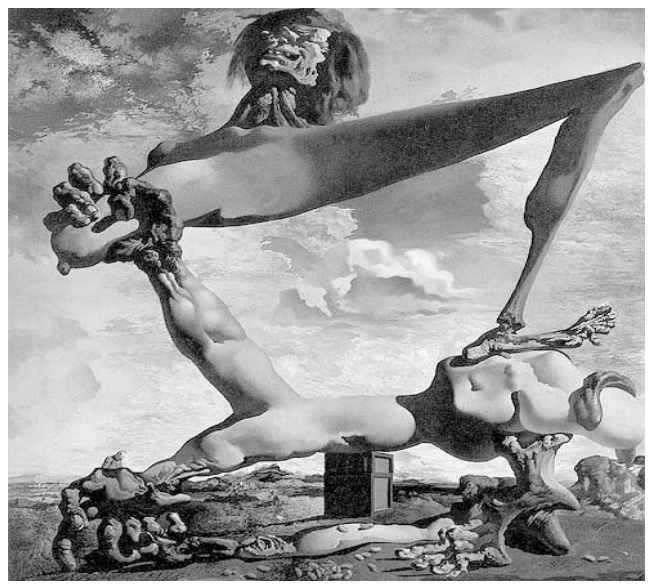

أحد..
ولا يحدثُ سوى الجنس،
لا يجب أن يحدثَ سوى الجنس..

وداعاً يا كبتُ
وداعاً يا صديق سلامنا الأوفى..

(٧)
سوف يروي الروائيّ ما جرى
ومع الطبعة العاشرة
نتحقّق في المجاز..

(٨)
غداً سوف يأتي ما سوف سيأتي
إلا الغد، وحده، يعلنُ الإضراب..

(٩)
أحدنا سينفذ سيناريو تلك القصة:
يأخذُ أحذية الموتى يدفن فردةً والثانيةَ يزرعها شاهدةً.. حذاء الرياضة من قدم المراهق، الجزمة الطويلة لموظفة سقطت على باب منزلها، شحاطةُ مؤذن الجامع التي طارت فردتاها..

أحدنا.. ذلك الذي نفذ سيناريو القصة
سوف يصرخُ:
لا تمتلئ الشوارع بأحذية الموتى
إلا كي يمشي الأحياء حفاةً إلى الحرية..

(١٠)
يلاحقني شبح أمل دنقل
هنا، حيث لم يأت
والآن، حيث لم يصَلْ..

يلاحقني شبح الشّاعر العربيُ
فأهرب وأحاول التواري بين الزواريب
لكنه يدركني ويدعوني إلى حانةٍ كانت..
أسكر به،
فأخرج إلى الشارع كمجنون
وأصرخ: "من قال لا فلم يمُتْ"..

يأتي الجنوبي ملتفعاً عباءة الصعيد
وجهه وجهُ أخناتون
يوشوشني: أحبّ الوجوه الغائبة..
أحب التّخفي في المقهى..
وأحب الكمان يتبعني أينما سرتُ..

كأني أراه في مقهى «ريش» يكتب على هوامش الجريدة..
كأني به يبكي سقوط «السويس»، والقاهرة ولا على بالها..
وكأني معه في «الغرفة ٨»، من الطابق السابع في معهد السرطان، زهرةً من الزهور التي ركّب موتها على موته، موته على موتها، في لعبة تبادل أدوار في عالم ينتهي رويداً.. رويداً..

يلاحقني الشبح فأدفعه وأصرخ:
وداعاً أيها النيل يا أرجوحة اليخوت..
وداعاً أيها الشعرُ.. نكتبكَ ولا تثير فضول العسس..

أدفعه
وأصير سطراً في "كتاب الموتى الفرعوني"..

لستُ أمل دنقل
لستُ شبحه
أنا الدم الحار الذي يرنّ في الأوردة

منذ قال بريخت: لماذا صمت الشعراء؟؟

(١١)
أحبّ من الطرق تلك التي شقتها الأقدام في الوعورة..
ومن الأغاني تلك التي يتداخل فيها الرقص بالأسى
ومن الأسماء ما يجعلك تسأل عن المعنى الغريب..

وأحب الحرب حتى لو أزالت كل ما أحبّ
وأزالتني..

وهيهات.. هيهات..
حالي حال كافافي
إذ يستسلم للاحتمال!!

(١٢)
لا أقوى على فعل لكنّي أرى
إذاً سأقول ويكونُ حسبي ما رأيتُ بأنه ما فعلتُ..

رأيتُ أني لم أعد أرى
لا ناساً ولا حياةً
بل موتاً يشلّ العين إينما وقعت
ويقعدها بلا كرسيّ مدولب..

رأيت أني لم أعد أني
ولا سواي..

فقئتْ عيناي كي لا أرى ولا أقول
لذا سأقول ما لا أرى
لأرى وأقول..

(١٣)
لا بدّ من حرب
على الأقلّ حَتى تعود الفصول إلى ترتيبها،
حتى لا يدخل الصيف في الشتاء
وحتى لا يشرّف الربيع قبل موعده..

لا بدّ من حرب ككلّ الحروب العظيمة
تنتهي باتفاقية
من بنودها
انتظام الفصول!!

(مقاطع من قصيدة طويلة)

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2011/02/02) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

رباب هلال: ذهبتُ بالاتجاه المعاكس كي يرى الطفل العالم بعينيه

ضمن معرض «رسامي مجلة أسامة» الذي أقيم في المركز الثقافي العربي في أبو رمانة، التقينا الأستاذة رباب هلال، رئيسة تحرير «أسامة»، فحدثتنا عن المعرض قائلة: «في الحقيقة هو المعرض الثاني الذي يخص رسامي مجلة «أسامة» بعد معرضٍ في مدينة حمص.. شارك في هذا المعرض /٢٦/ فناناً... جاءت الفكرة انطلاقاً من إيماني أن الوطن أولى برعاية أبنائه المبدعين، وعلى الأخص الشباب منهم، وتشجيعهم معنوياً ومادياً وأيضاً للعمل على التواصل الحقيقي والفعال بين الرسامين والأطفال الذين من واجبنا تجاههم تنمية الحس الجمالي والبصري، وتربيتهم تربية فنية سليمة، وتعريفهم بفناني بلدهم.. وكان التركيز على الرسامين الشباب (علماً أن هناك بعض المخضرمين) لاعتقادي أنهم يمثلون بالدرجة الأولى المفهوم الحداثي للفن التشكيلي الطفليّ، ومن ناحية أخرى أنهم أقرب إلى عوالم الأطفال بحكم التقارب في السن، ويبقى هدفي المباشر هو توجيه شكر لجميع الرسامين العاملين في المجلة لسعيهم الحثيث وغيرتهم اللافتة في تطوير المجلة فنياً لاحظنا تطوراً في (أسامة) خلال توليك رئاسة تحريرها.. ما هي المنهجية التي اتبعتها؟».

ولدى سؤالنا عن تطوّر مجلة «أسامة» خلال فترة إشرافها عليها شرحت لنا منهجية عملها على النحو التالي: «لا أنكر أن بداية تكليفي بالعمل أصابتني بالخوف أمام مسؤولية بهذا الحجم من الأهمية والخطورة، فأنت تواجه جيلاً يافعاً سيكون عماد المستقبل، وعلى حد تعبير ورزورث: «الطفل أبو الإنسان».. عملتُ على إدارة الدفة باتجاه عوالم الطفل بشكل حاد وحقيقي، إن كان من حيث النصوص الأدبية والنص البصري المرافق، إضافة إلى فتح الباب على وسعه أمام الكوادر الهامة والمختصة من فنانين وأدباء وموسيقيين وأكاديميين وآثاريين.. لتكريس مرجعية ثقافية موثوقة تحترم عقل الطفل وتقارب مفاهيمه وأحاسيسه وتغني ثقافته..

حاولت جاهدة تخليص النص الأدبي، الشعري والقصصي، من الشكل التقليدي، الذي أثبت عدم نجاعته، إلى حد ما، بالتواصل مع الطفل، وذلك –للأسف– بسبب عدم وجود تراكم معرفي عربي كاف يشكل إرثاً ومرجعية يمكن الاستناد إليها، فالمتبصرُ بالمنجز الطفلي العربي خلال القرن الماضي يلحظ سريعاً غياب الطفل عن النصوص الأدبية عامة، لأختصر بجملة.. كانت الفكرة المهيمنة، ولا تزال إلى حدٍ كبير، لدى المعنيين بالكتابة للطفل، أن علينا ككبار أن نُري الأطفال العالم بأعيننا نحن، حاولت الذهاب بالاتجاه المعاكس كي يرى الطفل العالم بعينيه.. كما أتمنى أن نلتفت قليلاً إلى التجربة العالمية التي سعت منذ القرن الثاني عشر إلى تأسيس فضاء أدبي على صعيد إعادة كتابة السرديات الكبرى بما يتلاءم مع إدراك الطفل والعمل على تطوير الإبداع الذاتي لهم».

ترى هل هذا هو الدافع لإصدار عددين خاصين بكتابات ورسوم الأطفال؟ فيأتي الجواب: «بالضبط كان ذلك بمناسبة عيد الطفل العالمي في ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وسيكرر هذا الأمر كتقليد سنوي في هذه المناسبة. إنما الدافع الأخر غير المباشر توجيه رسالة إلى المربين للأخذ بالنماذج المطروحة كمحفز للاهتمام الجاد بمواهب أطفالهم التي تدهشنا في أحيان كثيرة، وتعلمنا أيضا.. ورسالة أخرى إلى كتاب الأطفال ذاتهم المصرين على أن الكتابة للطفل (الساذج) تقتصر على الجانب التربوي الأخلاقي وحسب.

ما أفعله في أسامة هو التذكير بأن تربية الطفل لا تقتصر على هذا التوجيه فلدى الطفل ما يقوله ويحتاجه بشدة...

علينا ألا ننسى أن تنمية حواس الطفل الفنية الجمالية، وإغناء مخيلته الإبداعية من خلال الأدب الجيد هو شكل من أشكال التربية المثلى والضرورية، فوظيفة النص الأدبي ليست التربية الأخلاقية، ففي «أسامة» صفحات أخرى لهذا الغرض».

إلى أي حد تعتقد رباب أن «أسامة» حاضرة لدى الطفل السوري؟

الإجابة لدى صاحبة «دوائر الماء والأسماء»: هي «إلى حد كبير، والفضل يعود للأهالي الذين تربوا على هذه المجلة في سنواتها الذهبية خلال عقد السبعينيات. ولأن (أسامة) ظلت محافظة على خطها الثقافي والتنويري والعلماني خلال /٤٢/ سنة».

هل تظنين أنك ساهمت في تشجيع الطفل على القراءة بالشكل المطلوب منك كرئيسة تحرير، وككاتبة أيضاً؟؟ بتواضع شديد تقول: «أعتقد ذلك.. ولو نسبياً» و تضيف: «من خلال ملاحظتي لتطورمساهمات الأطفال ذاتهم التي تصلنا، وإصرارهم على وصل المجلة بشكل دائم. من ناحية أخرى عملت خلال العامين المنصرمين على تكليف الأطفال برسم نصوص أترابهم، إضافة إلى إحداث صفحة جديدة تحت عنوان «قرأت لكم» خاصة بقراءات اليافعين وأعتقد أن ما يصلني منهم يؤكد على هذه المساهمة التي تتعزز بزيادة النسخ وتوسيع نقاط التوزيع العادل».

■■

وقفة فناني مصر.. وقفة الشرف

«أنا فخورة بما يصنعه شباب مصر ولو لم يكن دمي يحمل سرطان لكنت نزلت وتبرعت للجرحى».. هذه الكلمات الجارحة قالتها شريهان تحت تأثير الثورة المصرية.

الموقف النبيل الذي اتخذته شريهان تبناه الكثير من فناني مصر الشرفاء وكان لافتاً نزول فناني مصر في المظاهرات، وفي الإطلالات عبر الشاشات كي يباركوا مظاهرات الغضب.

الفنان أحمد ماهر قال من قلب ميدان التحرير: «أنا مع المتظاهرين في الشارع من اليوم الأول .. الأمن المصري تجاوز الحدود الإنسانية مع المتظاهرين»، أما الفنانة تيسير فهمي فقالت: «مستمرون في الشارع إلى أن يرحل مبارك، ومهما كانت المدة طويلة مصر ستعود حرة عربية لكل العرب.. الشعب المصري أصيل وفي لعروبته ولقضايا أمته، ويعود إلى موقعه». بينما طالب صلاح السعدني بأن يكون حاكم مصر نبيا للفقراء، منددا بالنظام الحالي في مصر الذي «أطاح بكل ما بناه الزعيم الراحل جمال عبد الناصر».

وأشار الفنان محمود حميدة إلى أن خروج المصريين في الشوارع للمطالبة بحقوقهم البسيطة أمر طبيعي، وكان متوقعا بعد المشهد التونسي الكبير.

بينما طالب نقيب الفنانين المصريين أشرف زكي والذي يشغل نائب وزير الإعلام لشؤون المسرح والدراما بمظاهرة مضادة للمظاهرات الجارية في ميدان التحرير ومدن مصر، وقد أثار هذا غضب العديد من الفنانين والصحافيين الذين هاجموا هذه الفكرة واعتبروها مهزلة وقد اعترف التلفزيون المصري بفشل هذه المبادرة عندما قال إنهم يحاولون الاتصال بالفنانين محمد منير وعمرو دياب اللذين لم يجيبا على الهاتف وعلق المذيع قائلا: «لو أن هناك إعلانا لحفل محمد منير وعمرو دياب لكان الحضور أكثر من مظاهرة في مساندة الرئيس مبارك». هذا ووجه اشرف زكي التهم للفنانين المشاركين بالمظاهرات متهما الكثير منهم تهما أخلاقية. مثله إلهام شاهين التي وصفت الثوار بالفوضويين.. أحمد السقا تعرض للضرب ومحاولة قتل لأنه حاول حماية بعض الذين اعتدي عليهم وهو أكد سيشارك في كل المظاهرات. ■■

بين قوسين

الحدث.. والذكريات.. والتحديات الحقيقية!

◄ جهاد أسعد محمد

الحدث الثوري الحاصل موضوعياً اليوم في منطقتنا، والذي سيتوالى باطراد بسبب توفر المناخ المؤاتي، يشكل لمختلف شرائح الناس مناسبة «انفجارية» متفاوتة الاتساع ومتباينة الاتجاه للذاكرة والأحاسيس والأحلام والأسئلة والاكتشافات البسيطة..

الآن، سيستعيد العديد من أبناء هذه المنطقة المحكومة بغالبيتها بالدكتاتوريات العميلة التابعة، الكثير من التفاصيل التي لم تكف عن إلهاب الذاكرة وإيلامها .. هناك من سيتذكر بإلحاح «زوار الفجر»، و«وقع الأحذية الصمّ على عتبات الأبواب».. وعتمة الزنازين وأنين المتألمين في أقبية التعذيب ودموع الأمهات..

وهناك من ستتألب في ذاته مواجع القمع والخوف والتحييد والترهيب والتجييش القسري والتصفيق القسري والتأييد القسري..

وهناك من سينتبه فجأة بأنه يشعر بالاختناق من تراكم سنوات الجوع والبرد والفاقة والحرمان وندرة الفرص وعدم تكافئها لاعتبارات طبقية وحزبية وفئوية..

وهناك من سيتلفّت من حوله وينصعق لرداءة مسكنه ومأكله ومشربه، وسوء صحته وشارعه وحيّه وقريته ومياهه وهوائه، وكأنما يكتشف ذلك للمرة الأولى!.

وهناك من سيداهمه إحساس شديد بالذل والمهانة والخنوع، وكأنه أبصر الآن، الآن فقط، تشوّف المتشوّفين واستخفاف المستخفّين وتهاون المتهاونين وتسلّط المتسلطين وتنفّذ المتنفّذين ونهب الناهبين ودجل الدجّالين وكذب الكذّابين وفساد الفاسدين...

وهناك من سيتذكر كم من الوقت مضى وهو صامت صاغر، وسيشعر برغبة عارمة بالصراخ والبكاء وإطلاق الشتائم وتسمية الأشياء بمسمياتها..

ودون شك، هناك من يدرك يقيناً أن كل ذلك سيحدث، وهو ما انفك منذ حين يعد العدة لاستقبال هذه اللحظة واستثمارها وتعبئتها وتأطيرها وتوجيهها بالطريقة التي يريد، رغم أنه كان على الأغلب، شريكاً فاعلاً في تكريس كل ما حدث وتراكم، سواء بالمساهمة الفعلية بالتخطيط والتنفيذ، أو بالتشجيع، أو بالضغط، أو بالصمت، أو بالاحتضان، أو بالاستفادة القصوى، أو بالدفع الخفي نحو ذلك!.

وبالمقابل، هناك من المراهقين اليساريين والانتهازيين اليمينيين من سيرى في المناخ المستجد فرصة مؤاتية للنفخ الأرعن المشبوه بمنطلقه ولغته وانتقائيته، دون حساب لما قد يسببه ذلك من إحداث فرز خاطئ ودفع باتجاه ثنائيات وهمية وصراعات غير أساسية، وهؤلاء سواء قصدوا أو لم يقصدوا، يؤخرون عملية نضج الوعي الجماهيري، ويحرفونه عن هدفه وعدوّه الطبقي والوطني، ويعبّدون الطريق لاحتمال إجهاض أي حراك قادم من داخله..

أما الأنظمة، التي ستتذكر بدورها كل ما ارتكبته تاريخياً، وما تستمر بارتكابه حتى الآن بحق الشعوب التي تحكمها، وتدرك كم أسرفت في التضييق على الناس، وكم أمعنت في حرمانهم وقمعهم وخنقهم وتهميشهم ونهبهم ونكران حقوقهم والاستخفاف بكراماتهم، فبضغط من الخوف على بقائها واستمرارها، وليقينها بأن رعاتها الإمبرياليين قد يتخلون عنها في أية لحظة واستبدالها بطواقم تابعة تناسب المرحلة في سبيل المحافظة على تقسيمات الثروة وجوهر النظام، هذه الأنظمة ستقدّم بعض الرشى حينا، وستشدد من قبضتها حينا، وستفتعل معارك ثانوية لقسم الصفوف بالتعاون مع بعض القوى الرجعية والانتهازية في أحيان كثيرة، وستستعد لخوض حرب طويلة مع الجماهير إن تسنى لها الوقت.

وسط هذه المعمعة.. معمعة الذكريات والأحاسيس والاكتشافات والطموحات المتباينة للناس من جهة، والقوى المشبوهة والأنظمة الدكتاتورية التابعة من جهة أخرى، يظهر بوضوح مدى الفراغ الكبير الذي يتركه غياب القوى الثورية والوطنية النظيفة عن الساحة الشعبية في ظروف كهذه، وهذا إن تجلى بشكل متفاوت في الانتفاضتين التونسية والمصرية على اختلافهما جدياً، ومنع حتى الآن الحسم الجذري فيهما لمصلحة المنتفضين، فإنه سيكون له أثر كارثي في بلدان أخرى ذات تعقيدات ديمغرافية ونسيجية أكبر في حال وصول عدوى الانتفاضات إليها، على اعتبار أن هناك من يحلو له التعاطي مع هذه الانتفاضات كـ(موضة) وهدفاً بحد ذاته، ويضع إشارات (=) غير دقيقة بالضرورة.. وهي لا تصلح لكل زمان ومكان، وهو ما يتطلب بشدة نهوض القوى الثورية والوطنية، وتشكيلها ائتلافات تتلاقى فيما بينها على خطوط عريضة بالحد الأدنى لقطع الطريق على العدو الوطني والطبقي من الداخل والخارج.. صحيح أن الوقت ضيق.. لكنه لم يفت، وبالإمكان استدراك الكثير مما يمكن استدراكه.. فكل المعارك الشريفة يمكن تلويثها أو تفريغها من محتواها إذا لم تكن هناك طليعة واعية تحميها من الضياع والتشتت والانحراف والخسران والاقتناع بمكاسب هزيلة..

mjihad@kassioun.org

مهرجان اليرموك الشعري

اختتمت فعاليات مهرجان اليرموك الشعري الأول للقصيدة النثرية في المركز الثقافي في مدينة «طفس» بمحافظة درعا، وذلك بمشاركة مجموعة من شعراء قصيدة النثر في سورية.. منهم: إبراهيم الجرادي وعبد السلام محاميد وعبد النور الهنداوي و بديع صقور وفواز العاسمي وفهد العبود.. وآخرين.

تأتي أهمية هذا المهرجان من كونه يضع قصيدة النثر في مواجهة جمهور قلما نفكر فيه لنأيه المكاني عن المشهد الثقافي إلا أنه يفاجئنا بذائقته الشعرية الرفيعة المفتوحة على كل جديد، وبحرارة تفتقدها المراكز..

مهرجان اليرموك سيتحول في السنوات القادمة إلى تظاهرة سنوية تشمل مشاركة أوسع..

■■

2011
١٦ صفحة
تعلن قاسيون عن استمرار حملة الاشتراكات لعام ٢٠١١

قيمة الاشتراك السنوي (٥٠٠) ل.س
قاسيون معكم...
«كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»